التحليل الإقتصادى الكلى

دكتور

محمد عبد السلام راشد

مقدمة:

تفيدنا دراسة الإقتصاد فى فهم المشاكل التى تواجه الفرد أو العائلة ، أو المجتمع مما يساعد فى التصرف تجاهها بشكل أفضل فمعرفة الأفراد بسوق الأوراق المالية (البورصات) وأسعار الفائدة قد يساعد فى إدارة شئونهم المالية بطريقة أفضل كما أن معرفة رجال الأعمال بمحددات التكاليف والإيرادات يؤدى إلى إتخاذ قرارات أفضل .

وعلى المستوى القومى تفيد دراسة الإقتصاد من ناحيتين الأولى ، فهى تساعد فى وصف وتحليل المسائل الإقتصادية على المستوى الكلى فضلا عن التنبؤ بالمتغيرات الإقتصادية ومن الناحية الأخرى فإن دراسة الإقتصاد تساعد على تحسين الأداء الإقتصادى من خلال تبنى الحكومة لسياسات إقتصادية ملائمة .

- وتغطى دراسة الإقتصاد العديد من الأسئلة مثل :

١- لماذا يكون من الصعب إيجاد فرصة عمل أحيانا ؟

٢- لماذا يكون القلق من جراء العجز الحكومى فى الموازنة ؟ ولماذا الشعور بالقلق من التضخم ؟

٣- ما هو التقدم فى المجتمع ؟ وما هى أهميته ؟

٤- لماذا يدفع للنساء فى قوة العمل غالبا أجر أقل من الرجال ؟

٥- كيف تستطيع دول مثل اليابان أو كوريا إنتاج سلع بتكاليف تقل كثيرا عنها فى الولايات المتحدة على سبيل المثال ؟

٦- كم تبلغ التكاليف الحقيقية لكى يذهب الشخص إلى الجامعة ؟

هذه مجرد نوعية من الأسئلة التى يمكن أن تغطيها دراسة الإقتصاد وبالطبع يوجد العديد من الأسئلة الأخرى التى يمكن لك أن تعرف إجابتها بعد دراسة وفهم الإقتصاد .

الفصل الأول

طبيعة علم الإقتصاد

- تعريف علم الإقتصاد :

يوجد العديد من التعاريف لعلم الإقتصاد يرتبط كل منها بنظرة الإقتصاديين الى المشاكل التى عاصروها والتى تأثرت بدورها بالبيئة التى عاشوا فيها والفلسفة التى إعتنقوها .

ففى وقت ما خلال المرحلة الأولى من الثورة الصناعية فى أوروبا . كان الإهتمام أكبر ما يكون بزيادة الثروة ، وفى ذلك الوقت شاع تعريف لعلم الإقتصاد نادى به آدم سميث فى كتابه ثروة الأمم الذى نشر فى عام ١٧٧٦ ، بأن علم الإقتصاد هو : **العلم الذى يدرس الكيفية التى تمكن أمة معينة من أن تغتنى أو تصبح ذات ثراء .**

ثم تلى عصر آدم سميث عصر آخر لم تكن المشكلة فيه هى زيادة الثروات ، وإنما كانت المشكلة هى كيفية توزيع الثروة توزيع أمثل على أفراد المجتمع المشتركين فى إنتاجها ، ومن ثم أصبح تعريف علم الإقتصاد : **بأنه العلم الذى يختص بإكتشاف القوانين التى تنظم الثروة وتوزيعها .**

وفى الفترة التالية كانت أوروبا وإنجلترا تتقدم إقتصاديا بمعدلات سريعة ومستمرة حتى باتت مسألة زيادة الثروة أو توزيعها لا تشغل بال الإقتصاديين بل أصبحت التصرفات العادية للفرد فى حياته اليومية هى ما يهم الإقتصاديين من حيث كيفية إكتساب الدخل وكيفية التصرف فيه بحيث يحقق أقصى منفعة ممكنة ، وهنا يعرف الفريد مارشال (١٨٤٢ – ١٩٤٠) علم الإقتصاد " **بأنه العلم الذى يدرس بنى الإنسان فى أعمال حياتهم العادية من حيث كيفية حصول الإنسان على دخله وكيفية إستعمال هذا الدخل .**

ولما كانت المشكلة الإقتصادية من أهم المشكلات التى تواجه بنى الإنسان منذ القدم والتى تعرف بمأذق الحاجات والوسائل فإن علم الإقتصاد هو العلم الذى يتصدى لدراسة هذه المشكلة ولذا فإن التعريف الأكثر شيوعا لعلم الإقتصاد هو ذلك التعريف الذى يصف الإقتصاد بأنه : **دراسة كيفية تخصيص الموارد النادرة بين الحاجات البديلة أو المتنافسة بحيث يتحقق أقصى إشباع للحاجات .**

- الإقتصاد الكلى والإقتصاد الجزئى :

تنقسم دراسة الإقتصاد إلى فرعين رئيسين هما الإقتصاد الجزئى micro economics ، والإقتصاد الكلى marco economics وكلمتى جزئى وكلى مأخوذتان من المعنى اللاتينى (mikros) وتعنى صغير ، (mackros) وتعنى كبير.

وبينما يركز الإقتصاد الجزئى على دراسة السلوك الإقتصادى للوحدات الإقتصادية الفردية فى ظل إفتراضات معينة مثل كيفية إنفاق المستهلك لدخله المحدود على سلع وخدمات معينة بحيث يحصل على أقصى إشباع ممكن ، كيفية إتخاذ المنشأة لقراراتها عند القيام بعملية الإنتاج بحيث تحصل على أقصى ربح ممكن .

- كيف يتحدد أسعار السلع المختلفة فى الأسواق ؟

- لماذا ترتفع أسعار بعض السلع بينما تنخفض أسعار البعض الآخر ؟

وعلى الجانب الآخر نجد الإقتصاد الكلى الذى يهتم بأداء الإقتصاد القومى ككل ومن ثم يتعامل مع متغيرات إقتصادية كلية مثل الناتج القومى ، مستوى التوظف فى المجتمع ، الرقم القياسى للأسعار .

ويحاول الإقتصاد الكلى الإجابة على أسئلة مثل :

- **كيف يتحدد مستوى الدخل القومى أو الناتج القومى فى المجتمع ؟**
- **كيف يتغير على مر الزمن ؟**
- **كيف يتحدد مستوى التوظف ومن ثم معدل البطالة فى المجتمع ؟**
- **كيف يتحدد المستوى العام للأسعار ؟**

يلاحظ ايضا بالنسبة للتفرقة بين الإقتصاد الجزئى والكلى أن مشاكل التجميع تكون أكثر صعوبة فى الإقتصاد الكلى عنها فى الإقتصاد الجزئى بسبب عدم التجانس بيع السلع ووجود أسعار مختلفة ؟ فعلى المستوى الجزئى نعلم أن الثمن سيتحدد بطلب السوق وعرض السوق ومن ثم نقوم بتجميع طلبات المستهلكين الأفراد تجميع أفقى للحصول على طلب السوق كما نقوم بتجميع عروض

أما التجميع على المستوى الكلى فيتطلب الحصول على دالة الطلب الكلى بتجميع منحنيات الطلب على جميع السلع والخدمات المنتجة فى المجتمع وكذلك الحصول على دالة العرض الكلى ويتحدد مستوى الناتج الكلى والتوظف وكذلك المستوى العام للأسعار بتفاعل الطلب الكلى والعرض الكلى .

يتميز الإقتصاد الكلى عن الإقتصاد الجزئى بأن، مشاكله تنعكس آثارها على غالبية افراد المجتمع وإن كانت بدرجات متفاوتة ، فمشاكل التضخم والبطالة على سبيل المثال يعانى منها معظم أفراد المجتمع ، أما المشاكل الإقتصادية الفردية على الستوى الجزئى فلا تعكس مشكلة عامة فعندما تقرر الوحدة الإنتاجية زيادة الإنتاج نتيجة لإنخفاض التكاليف أو الأجور قد لا يؤدى بالضرورة الى توقع إنخفاض النشاط الإقتصادى .

ويلاحظ أيضا أن ما يعتبر أمر مسلم به فى الإقتصاد الجزئى مثل مستوى الناتج والتوظف أو المستوى العام للأسعار يعتبر متغيرات أساسية للإقتصاد الكلى وبالمقابل فإن ما يعتبر مسلم به فى الإقتصاد الكلى مثل توزيع الناتج والعمالة والإنفاق بين مختلف الصناعات والوحدات الإنتاجية تعتبر متغيرات للإقتصاد الجزئى .

- المنهج العلمى فى الإقتصاد : the scientific Approach

المنهج العلمى هو عبارة عن الأدوات أو الفنون التى يمكن إستخدامها لفهم حقيقة ظاهرة معينة ودراسة القوى المؤثرة فيها .

والإقتصاد كعلم يمتلك هذه الأدوات والتى تعين الإقتصادى على تحليل وفهم المعلومات المتاحة والمشاكل التى قد تواجه ، مثل البطالة – الاسعار والأجور – توزيع الدخل – التجارة الخارجية ... إلخ. ويتكون المنهج العلمى فى الإقتصاد من الأدوات التالية :-

*** الملاحظة : Observation**

تعتبر ملاحظة الأحداث الإقتصادية أحد المصادر الأساسية للمعرفة الإقتصادية وخاصة تلك الأحداث التى يسجلها التاريخ الإقتصادى Economic History ومما لا شك فيه أن فهم ظاهرة

معينة فى الوقت الحاضر ومحاولة علاجها يصبح أفضل إذا اعتمد على إمتلاك الحقائق التاريخية وفهم وإدراك منطق التاريخ . فدراسة ظاهرة التضخم الذى حدث فى فترة السبعينات على سبيل المثال ستكون ذات فائدة أكبر بعد دراسة التضخم السريع الذى سجله التاريخ الإقتصادى والذى شهدته ألمانيا فى العشرينات من هذا القرن .

*** التحليل Analysis**

على الرغم من أهمية التاريخ والحقائق بالنسبة للإقتصاد إلا انها لا تتحدث عن نفسها ويجب ان نضيف إلى ما سجله التاريخ تحليلا إقتصاديا للوقائع .

ويقصد بالتحاليل الإقتصادى economic Analysis الأسلوب الذى يعتمد على إستنتاج أو التنبؤ بأنواع معينة من السلوك الإقتصادى إستنادا إلى إفتراضات مسبقة بخصوص دوافع وتصرفات الأفراد والمؤسسات .

وكمثال على التحليل الإقتصادى ، نعتبر حالة فرض دولة معينة لبعض القيود لحماية الصناعة المحلية فى مواجهة غزو المنتجات الأجنبية الرخيصة مثل إتباعها وسائل لتقييد الواردات فما هى آثار هذه القيود ؟ يفيدنا التحليل الإقتصادى بأستخدام أدوات الطلب والعرض إنه فى ظل إفتراضات معينة ستؤدى هذه القيود إلى زيادة الوظائف أو فرص العمل للمشتغلين فى الصناعة التى تمت حماية منتجاتها ومن المحتمل أن ترتفع الأسعار ولكن قد ينخفض مستوى الدخل الكلى . وتتأكد هذه التنبؤات عندما تتراكم من دراسات الحالات المختلفة .

*** التحليل الإحصائى statistical analysis**

تزايدت أهمية إستخدام الإحصاء كأداة للتحليل وخاصة مع تزايد البيانات الإحصائية التى تصدرها الحكومات أو مؤسسات الأعمال ، وتحليل هذه البيانات يساعد فى فهم السلوك الإقتصادى بطريقة كمية ، وعلى الرغم من أن إستخدام التحليل الإحصائى يتطلب إلماما كافيا بالأدوات الرياضية إلا ان فهم النتائج لا يتطلب سوى القراءة المتعمقة وإمتلاك المنطق الإقتصادى فى التفسير .

ولتوضيح كيفية إستخدام التحليل الإحصائى نتسائل لماذا تحصل النساء على ٦٠% فقط من الأجر الذى يحصل عليه الرجال فى الولايات المتحدة ؟ لا نستطيع بالطبع دراسة حالات الملايين من المشتغلين لتفسير التفاوت . ويفيدنا التحليل الإحصائى فى هذا المجال عن طريق جميع بيانات عن عينة ممثلة من الرجال والنساء بالإضافة إلى الخصائص الشخصية (التعليم ، سنوات الخبرة و المهنة ، ... إلخ) ومن خلال إستخدام بعض الطرق الإحصائية يمكن تقدير النسبة من الإختلافات فى المكتسبات التى ترجع إلى الإختلافات فى الخصائص الشخصية .

وقد أوضحت الدراسات على سبيل المثال أن جزء كبير من الإختلافات فى المكتسبات يرجع إلى أن الرجال يقضون وقتا أطول فى العمل ويحتلون وظائف أو مهن تدفع أجور أعلى ويعتقد البعض أن الجزء الآخر غير المفسر فى الإختلافات فى الأجر يرجع إلى التفرقة فى سوق العمل بين الرجال والنساء .

*** إختبار العلاقات الإقتصادية**

للتأكد من صحة التنبؤات العلمية لابد من إجراء تجربة أو إختبار لمعرفة مدى قدرتها على تفسير الواقع من خلال إتباع طرق وأساليب إحصائية معينة فإذا تبين من الإختبار سلامة التنبؤات فإن النظرية قد ترفض كلية أو تعدل فروضها ويعاد إختبارها مرة أخرى .

وفى تطور مثير لإختبار العلاقات الإقتصادية إستخدم الإقتصاديون ما يشبه التجربة المعملية لفهم تعقيدات الواقع

وإن كانت التجربة فى الإقتصاد أكثر صعوبة عنها فى العلوم الطبيعية ، فالإقتصادى لا يستطيع قياس المتغيرات الإقتصادية بنفس الدقة التى تقاس بها المتغيرات فى التجربة المعملية ، كما أنه من الصعب محاكاة أو تقليد الواقع الإقتصادى فضلا عن أى تصرفات الأفراد الذين ستجرى عليهم التجربة قد تكون غريبة أو طبيعية .

- الإقتصاد الواقعى ، الإقتصاد المثالى

غالبا ما تتم التفرقة بين الإقتصاد الواقعى والإقتصاد المثالى على أساس أن الإقتصاد الواقعى يصف الحقائق والسلوك فى الإقتصاد ، ومن الأسئلة التى يحاول الإجابة عليها :

ما هى نسبة المتعطلين فى سن معينة ؟ ما هو أثر زيادة الضرائب على السجائر على عدد المدخنين ؟ كم يبلغ عدد الأفراد الذين يحصلون على مستوى دخل أقل من ٥٠٠٠ جنيه فى السنة ؟

والإجابة على هذه الأسئلة لا تتضمن أى تقديرات شخصية أو حكمية .

أما الإقتصاد المثالى فتتأثر القيم الأخلاقية والتقديرات الحكمية او الشخصية وتقع الاسئلة التى يحاول الإجابة عليها فى إطار ما يجب أن يكون . وتحتمل الأجوبة على الأسئلة قدر كبير من الجدل ولا يمكن حسمها بالإستناد إلى معايير موضوعية أو حقائق . ومن أمثلة الأسئلة التى تقع فى دائرة الإقتصاد المثالى :

- **هل يجب أن تساعد الحكومة الفقراء ؟**
- **كم يجب أن تنفق الحكومة على الدفاع ؟**
- **هل من الأفضل تقليل عجز الميزانية من خلال زيادة الضرائب أو تقليل الإنفاق الحكومى ؟**

- التحليل الإقتصادى والسياسة الإقتصادية .

من المعلوم أن الحكومات تقوم بالتدخل بدرجة أو أخرى فى النشاط الإقتصادى ، وعادة تقل درجات التدخل إلى حد كبير فى ظل إقتصاديات السوق أو الأنظمة الرأسمالية (الولايات المتحدة على سبيل المثال) ، حيث يترك لقوى السوق إتخاذ معظم القرارات الإقتصادية . أما فى ظل الأنظمة الإقتصادية الإشتراكية (الإتحاد السوفييتى سابقا) أو الشيوعية (الصين) تزداد درجة التدخل الحكومى فى النشاط الإقتصادى إلى أقصى حد حيث يقوم جهاز التخطيط بإدارة النشاط الإقتصادى . وهكذا فإن الحكومة تتدخل فى النشاط الإقتصادى .

والسؤال:ما هو دور التحليل الإقتصادى أو وظيفة الإقتصادى بالنسبة للسياسات الحكومية المقترحة؟

يمكن القول بأن أى سياسة لها جانبين الأول هو الغايات أو الأهداف التى يحاول صانعوا القرار تحقيقها . الثانى هو الوسائل التى عن طريقها يتم تحقيق الغايات المرجوة .وبينما لا يتدخل الإقتصادى فى تحديد الأهداف فإنه يستطيع من خلال إستخدام التحليل الإقتصادى تحديد ما إذا كانت سياسة معينة تحقق الأهداف المرجوة منها ، وبأى تكلفة فضلا عن إمكانية إقتراح سياسات أخرى بديلة لم تكن واردة .

ويمكن للإقتصادى أن يطرح الاسئلة التالية عند تقييم سياسة معينة .

- **ما هى الأهداف التى تسعى السياسة إلى تحقيقها ؟**
- **هل الوسائل المقترحة لتحقيق الأهداف تكون كافية ؟**
- **ما هى التكلفة المباشرة لمثل هذه الوسائل ؟**
- **هل لهذه الوسائل آثار سلبية على نواحى أخرى ؟**
- **هل توجد وسائل بديلة أفضل ؟**

وفيما يلى نعطى مثال لمعرفة دور التحليل الإقتصادى فى تقييم سياسة معينة إذا إفترضنا أن الحكومة تنوى إقتراح سياسة معينة لتثبيت إيجارات المساكن الخاصة . فكيف يمكن للإقتصادى تقييم مثل هذه السياسة ؟ ربما يكون السؤال الأول عن الأهداف التى قصد تحقيقها من وراء هذه السياسة – فقد تكون الأهداف – إعادة توزيع الدخل بين الأغنياء (ملاك المساكن الخاصة – والفقراء – والمستأجرين) – ضمان حد أدنى معين من الإسكان لكل فرد .

والسؤال الثانى : هل تحقق فعلا الوسائل المقترحة (تثبيت الإيجارات) هذه الأهداف ؟ إذا كانت الإجابة بالنفى فهنا تنتهى المسألة عند هذا الحد وترفض سياسة تحديد القيمة الإيجارية لعدم تحقيقها الأهداف المرجوة ، وربما يجد الإقتصادى أن دخول معظم المستأجرين تقل عند دخول الملاك وهنا يستنتج الإقتصادى أن الوسائل المقترحة تساعد فى تحقيق الأهداف المطلوبة.

أما السؤال الثالث : فيتعلق بالتكاليف المباشرة لإستخدام هذه الوسائل ؟ أى النفقات التى تتحملها الحكومة لتنفيذ هذه السياسة ؟

السؤال الرابع : هل تتعارض هذه السياسة مع أهداف سياسية أخرى ؟ فربما تؤدى هذه السياسة الى توفير السكن الرخيص ولكن فى نفس الوقت تؤدى إلى تدهور كثير من المناطق وتحويلها إلى مناطق غير صحية للسكن .

والقاعدة : أنه عندما تساعد سياسة معينة فى تحقيق هدف معين ولكن تتعارض مع أهداف أخرى ، يكون من الضرورى الإختيار بين هذه الأهداف المتعارضة وعادة ما تكون التضحية فى اتجاه معين فى سبيل الحصول على نفع أكبر فى إتجاه آخر . وأخيرا يحتاج الإقتصادى إلى بحث الوسائل الأخرى البديلة التى قد تحقق نفس الأهداف ولكن بتكاليف أقل أو بدرجة اقل من التعارض مع أهداف أخرى . فمن المحتمل أن تحقق ذلك سياسة بديلة مثل فرض ضرائب تصاعدية على الدخل (زيادة الضرائب كلما زاد مستوى الدخل) ، تقديم إعانات أو مساعدات لاصحاب الدخول المنخفضة .

وهكذا فإن دور الإقتصادى لا يقتصر فقط على تقييم سياسة معينة وإنما يمتد إلى إقتراح سياسات أخرى بديلة بالرغم من أنه لا يملك إتخاذ القرار بتنفيذ هذه السياسات أو تحديد الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها – فهذا من إختصاص متخذ القرار السياسى.

الفصل الثانى

المشكلة الإقتصادية

يواج العالم بالعديد من المشاكل التى تتفاوت فى درجة حدتها ، وعلى الرغم من أن هذه المشاكل قد تختلف من عقد لآخر إلا أنه يوجد دائما مشاكل وتستأثر المشاكل الإقتصادية منها ينصيب وافر .

ففى الثلاثينيات من هذا القرن (١٩٢٩ – ١٩٣٣) واجه العالم مشكلة الكساد العظيم ، والتى أسفرت عن بطالة عارمة بين العمال وتعطل فى الموارد الإقتصادية الأخرى (قدر معدل البطالة بحوالى ٢٥%) وما أن حلت هذه المشكلة سرعان ما تولد عن إقتصاد الحرب فى الأربعينيات مشاكل من نوع اخر تمثلث فى كيفية تخصيص الموارد المتاحة فى المجتمع بين المتطلبات العسكرية والإحتياجات المدنية . ومع حلول الخمسينات كان التضخم (أى الإرتفاع المستمر فى الأسعار) ولا تزال المشكلة الرئيسية التى واجهت العديد من الدول ، أما أهم مشاكل السبعينات فكانت إرتفاع تكلفة الطاقة بسبب الزيادة الهائلة فى أسعار البترول (قدرت الزيادة بحوالى ١٠ أمثال فى ١٠ سنوات) ويضاف إلى ذلك ظهور مشكلتى إرتفاع معدل البطالة والتضخم فى آن واحد وهو مالم يكن متوقعا من جانب الإقتصاديين .، وفى النصف الثانى من التسعينات كان الإهتمام الأكبر موجه نحو معدلات النمو الإقتصادى المنخفضة وعلى الرغم من أن العالم يواجه بمشاكل أخرى غير المشاكل الإقتصادية مثل المشاكل السياسية والإجتماعية والثقافية ، إلا أنه غالبا ما يكون لهذه المشاكل أبعاد او أسباب أو آثار إقتصادية ، على سبيل المثال لا يمكن أن نعزل مشكلة الإنفجار السكانى التى تهدد العالم عن المشاكل الإقتصادية الأخرى .

فكما نعلم أن اسباب هذه المشكلة أسباب بيولوجية ، طبية وثقافية أو إجتماعية تمخضت عن النجاح فى تخفيض معدلات الوفيات بينما ظلت معدلات المواليد مرتفعة نسبيا وعلى الرغم من أن هذه الأسباب ليست إقتصادية الا أنه من غير الممكن تجاهل الآثار الإقتصادية التى تترتب على الزيادة المضطرة فى السكان وضغطها على الموارد المتاحة ومن ثم تأثيرها على برامج التنمية الإقتصادية وخاصة فى الدول المتخلفة ، وإذا لم يجد الجنس البشرى طرق أو وسائل لزيادة موارد الغذاء لتتناسب مع معدل زيادة السكان فسيواجه ملايين جدد خطر المجاعة فى العالم ولا سيما فى الدول الفقيرة أو المتخلفة .

أولاً: المشكلة الإقتصادية

يواجه المجتمع بالمشكلة الإقتصادية عندما يكون غير قادر على إشباع كل إحتياجاته البشرية غير المحدودة بسبب ندرة الموارد المتاحة ذات الإستخدامات البديلة .

وهذه المشكلى تواجه تواجه كافة المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة وسواء كانت رأسمالية أم إشتراكية .

ويمكن التمييز بين ثلاث جوانب للمشكلة الإقتصادية .

١- الموارد النادرة :

تتكون موارد أى مجتمع من الموارد الطبيعية (الأراضى – الغابات – المعادن ... إلخ) وكذلك الموارد البشرية أو القوى العاملة سواء كان المجهود التى تقوم به مجهود جسمانى أو عقلى ، يضاف إلى ذلك ما يمتلكه المجتمع من الوسائل التى تستخدم فى الإنتاج مثل الأدوات والمعدات والآلآت والمبانى (رأس المال) ويطلق الإقتصاديون على هذه الموارد إصطلاح " عوامل الإنتاج " أو " عناصر الإنتاج " لأنها تستخدم فى إنتاج الأشياء التى يحتاجها المجتمع .

والأشياء التى يتم إنتاجها إما السلع (أشياء مادية مثل السيارات – الاحذية) أو الخدمات (خدمات التعليم – الخدمات الطبية – خدمة المواصلات) وكلاهما يحقق نفع أو إشباع للإحتياجات. ويطلق على عملية خلق السلع والخدمات إصطلاح " الإنتاج " بينما يطلق إصطلاح " إستهلاك " على عملية إستخدامها فى إشباع الإحتياجات .

ويلاحظ أن الموارد المتاحة فى المجتمع تكون نادرة بمعنى أن الكميات المتاحة منها تكون غير كافية او ملائمة لإشباع كل الإحتياجات البشرية من السلع والخدمات وإنما تنتج فقط نسبة صغيرة من هذه السلع والخدمات – أى أن الندرة فى الموارد ليست ندرة مطلقة وإنما هى ندرة نسبية أى بالنسبة لما هو مطلوب لإشباع كل الإحتياجات البشرية فى المجتمع وتمثل مشكلة الندوة النسبية فى الموارد أهم أسباب المشكلة الإقتصادية .

٢- الإستخدامات البديلة للموارد :

تتميز الموارد المتاحة فى المجتمع بأن كل منها يصلح لأكثر من إستخدام بديل ، ولما كانت هذه الموارد نادرة فيتيعين إستخدام كل منها فى أفضل استخدام أى فى الإستخدام الذى يحقق أكبر إنتاج والا فإن حدة الندرة ستزداد فى المجتمع ،ويلاحظ أن وجود الإستخدامات المتعددة أو البديلة للموارد يحتم علينا ضرورة الإختيار بين أفضل الإستخدامات . وهذا ربما يصعب من المشكلة الإقتصادية ، فلو كان كل مورد يصلح لإستخدام واحد فقط لاصبح الأمر أكثر سهولة حيث يوضع كل مورد فى الإستخدام المخصص له ، وتصبح المشكلة هنا مشكلة فنية بحتة تتلخص فى إستخدام أفضل الطرق الفنية والتكنولوجية وهى التى تستخدم أقل كميات من الموارد لإنتاج حجم معين من الإنتاج ، وهذه مسألة يقدرها الفنيين وليس الإقتصاديين ويترتب على فكرة الإستخدامات البديلة للموارد وضرورة الإختيار ، ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة فعندما نقرر إستخدام مورد معين فى إستخدام معين فإننا نضحى بالإنتاج الذى كان يمكن الحصول عليه من توظيف هذا المورد فى أفضل إستخدام بديل له.

٣- الإحتياجات البشرية غير المحدودة :

يحتاج الأفراد فى أى مجتمع إلى العديد من السلع والخدمات منها ما هو ضرورى وأساسى لإشباع الإحتياجات البيولوجية أو الغريزية (الحاجة إلى الغذاء – المسكن – الملبس) ومنها ما هو أكثر من هذا الحد الأدنى . فالإنسان فى سعى دائم للحصول على أنواع عديدة من السلع والخدمات لجعل الحياة أكثر بهجة أو رفاهية . ومن الطبيعى أن تتفاوت أنواع السلع والخدمات المطلوبة من مجتمع لآخر حيث تتحدد بأذواق الأفراد فى المجتمع، الدين ، التقاليد الإجتماعية ، الفلسفة السائدة ، وطبيعة المناخ . ويساعد على زيادة الإحتياجات فى المجتمع عامل القيد والمحاكاة أى تقليد أفراد المجتمع لنماذج وأنماط الإستهلاك السائدة فى مجتمعات أخرى ويسهم فى ذلك التقدم الهائل فى وسائل المواصلات والإتصالات . وتتزايد الإحتياجات فى المجتمع بمرور الزمن نتيجة للتزايد فى السكان فضلا عن التقدم العلمى أو التقدم المادى الذى تحققه البشرية ، فلدينا الآن العديد من السلع والخدمات التى لم يسمع بها أجدادنا من قبل ويبدو أن اليوم الذى سنقول فيه كفى – أمر بعيد المنال – فسرعان ما تتولد الرغبة فى إشباع حاجة جديدة بمجرد اشباع الحاجات القديمة .

ثانياً: متى تنتهى المشكلة الإقتصادية فى المجتمع :

إذا تصورنا أن الموارد فى المجتمع اصبحت كافية لإشباع كل الإحتياجات البشرية لانتهت المشكلة الإقتصادية وهذا ما لم يستطيع أى مجتمع تحقيقه على مر التاريخ – حتى أكثر المجتمعات تقدما لم تنجح فى توفير كل إحتياجاتها وإن كانت إستطاعت توفير الجزء الأكبر منها عن طريق زيادة الموارد وإستخدام طرق أو وسائل أفضل لإستغلال الموارد وزيادة كفاءتها . وقد ينجح فرد أو مجموعة أفراد فى المجتمع فى حل المشكلة الإقتصادية من حيث إكتساب دخل يكفى لإشباع كل من الإحتياجات ولكن هذا لم يتحقق بالنسبة للمجتمع ككل ومن ثم تبقى المشكلة الإقتصادية . [1]

وعلى الجانب الآخر تزداد حدة المشكلة الإقتصادية فى الدول الفقيرة أو المتخلفة نظرا لزيادة إحتياجاتها البشرية بمعدلات عالية بسبب الزيادة الهائلة فى السكان فى الوقت الذى تعجز فيه عن توفير كل هذه الإحتياجات ، وقد ترتب على ذلك عدم نجاح هذه الدول فى إشباع قدر كبير من إحتياجات السكان بها.

ثالثاً: توضيح عناصر الندرة ، الإختيار وتكلفة الفرصة البديلة بإستخدام جدول أو منحنى إمكانيات الإنتاج فى المجتمع .

إمكانيات الإنتاج فى المجتمع :

دعنا نفترض إقتصاد ما ، يقوم بإنتاج سلعتين فقط للتبسيط (القطن والذى يستخدم فى إنتاج الملابس) والقمح (الذى يستخدم فى الغذاء) وذلك بإستخدام كل الكميات المتاحة من الموارد أو وسائل الإنتاج المختلفة سواء كانت طبيعية أو بشرية أو رأس المال أو التكنولوجيا .

ومن الواضح أنه عندما يقرر المجتمع إنتاج كميات أكبر من القمح فانه لا بد وأن يكون على حساب إنتاج القطن – طالما أن الموارد المستخدمة تكون محدودة أو ثابت فى ظل إستخدام مستوى معين من التكنولوجيا .

---

[1] **أيضا يقوم الأفراد من الطبقات ذات الدخول المنخفضة فى المجتمع بتقليد أنماط الإستهلاك لأصحاب الدخل المرتفع فى نفس المجتمع .**

* تمثيل الجدول بيانيا :
قمنا بقياس كميات القمح على المحور الرأسى ،
وكميات القطن على المحور الافقى .

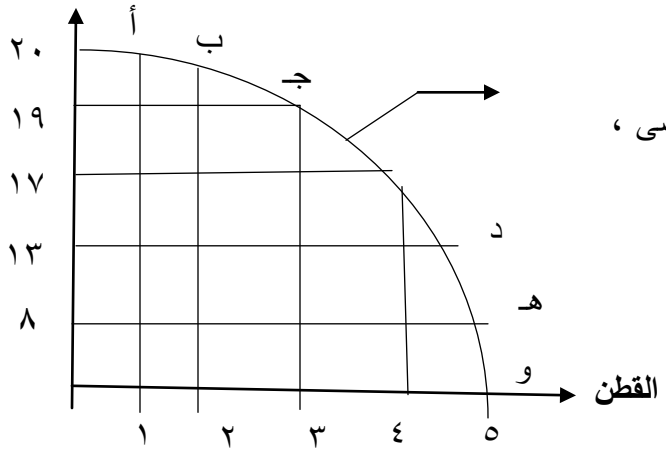

شكل رقم (١) منحنى إمكانيات الإنتاج

فالإختيار (أ) يعنى قمحا فقط بينما الإختيار (و) يعنى قطن فقط . أما الإختيارات الأخرى (ب – جـ – د – هـ) التى تقع على المنحنى هى إختيارات ممكنة وقد يكون ايا منها مرغوبا وفقا لما يقرره المجتمع .

وفيما يلى نقوم بإستخدام منحنى إمكانيات الإنتاج فى توضيح عناصر الندرة والإختيار وتكلفة الفرصة البديلة .

*** الندرة**

يبين منحنى أو جدول إمكانيات الإنتاج التوفيقات المختلفة من السلعتين والتى تكون ممكنة (أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و) إذا تم توظيف المواد المتاحة توظيفا كاملا فى ظل مستوى معين من التكنولوجيا .

وهذه التوفيقات التى تقع على المنحنى تمثل حدود لما يمكن إنتاجه فهذه هى الكميات التى يمكن إنتاجها ، أما النقط التى تقع اعلى ويمين المنحنى مثل النقطة (ن) فتتضمن كميات أكبر من السلعتين ، تكون غير ممكنة لأن الموارد المتاحة لا تكفى ، وإنما يتطلب الامر زيادة الموارد حتى

يمكن أن يصل المجتمع إلى هذه النقطة ، وهذ لا يحدث الا فى الأجل الطويل من خلال النمو الإقتصادى حيث ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى أعلى .

ويلاحظ أنه من الممكن إختيار نقط أو توفيقات تقع أسفل وإلى يسار المنحنى مثل (م) والتى تكون ممكنة إذا لم يتم إستخدام الموارد إستخدام كامل حيث يوجد قدر أو نسبة من الموارد المعطلة أو غير المستغلة وإختيار مثل هذه اللنقط يزيد من حدة الندرة وبالتالى من حدة المشكلة الإقتصادية .

*** الإختيار :**

طالما أن الموارد المتاحة تكون محدودة أو نادرة فإنه لا يمكن الحصول على التوفيقات التى تقع خارج المنحنى وتتطلب قدرا أكبر من الموارد المتاحة . ومن ثم لابد وأن يختار المجتمع بين النقط أو التوفيقات المختلفة الممكنة والتى تقع على المنحنى ، ويلاحظ أن إختيار معين يتضمن قدر أكبر من إحدى السلعتين لابد وأن يتضمن قدر أقل من السلعة الاخرى .

ومن الواضح أنه إذا كانت الموارد متوافرة بدرجة كافية لإنتاج كل الإحتياجات لما كنا فى حاجة إلى الإختيار .

*** تكلفة الفرصة البديلة :**

يتضمن الإختيار دائما تكلفة ، لإختيار زيادة كمية إحدى السلعتين ستكون على حساب نقص كمية السلعة الأخرى التى يمكن الحصول عليها .

فإذا إفترضنا أن المجتمع كان ينتج عند نقطة (أ) حيث ينتج القمح فقط بينما لا ينتج أى قدر من القطن ، وعندما يقرر المجتمع زيادة إنتاج القطن بوحدة واحدة فسوف يضحى بوحدة واحدة من القمح عند النقطة (ب) حيث ينتج ١٩ وحدة بدلا من ٢٠ وحدة ، أى أن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج وحدة واحدة من القطن هى وحدة واحدة من القمح .

إذا إفترضنا أن زيادة إنتاج القطن يؤدى إلى زيادة تكلفة إنتاجه حيث يضطر المجتمع إلى إستخدام موارد تكون غير مناسبة لإنتاج القطن (بإفتراض أن الموارد تكون أكثر ملائمة لإنتاج القمح) .

فإذا قرر المجتمع زيادة إنتاج القطن وحدة إضافية اخرى فإنه سيضحى بما يساوى وحدتين من القمح (النقطة جـ) أى أن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج الوحدة الثانية من القطن هى التضحية بوحدتين من القمح عندما ننتقل من ب إلى جـ وهكذا تتزايد تكلفة الفرصة البديلة كما يتضح من جدول إمكانيات الإنتاج .

وإفتراض تزايد تكلفة الفرصة البديلة يجعل منحنى إمكانيات الإنتاج ذو شكل مقعر ناحية نقطة الأصل ، أما إذا تصورنا أن الموارد تناسب إنتاج القطن بنفس درجة إنتاج القمح ، عندئذ يمكن الإفتراض بأن تكلفة الفرصة البديلة تكون ثابتة وبأخذ منحنى إمكانية الإنتاج شكل الخط المستقيم.

رابعاً: تصنيف المشاكل الإقتصادية :

يمكن أن نقسم المشاكل الإقتصادية التى تواجه أى مجتمع سواء كان رأسمالى أو إشتراكى متقدم أو مختلف الى ستة أنواع أو عناصر رئيسية قد تختلف هذه المجتمعات فى الطريقة أو الأسلوب المتبع فى علاج هذه العناصر إلا أنه لابد أن تواجه نفس العناصر الرئيسية :

أ- ماهى السلع والخدمات التى يجب إنتاجها ؟ وبأى كميات؟

يتعلق هذا السؤال بكيفية تخصيص الموارد النادرة بين الإستخدامات البديلة فطالما أن موارد المجتمع تكون نادرة بالنسبة لإشباع الإحتياجات البشرية ، فلابد من إتخاذ قرارات لتحديد أهم السلع والخدمات الواجب إنتاجها وكميات إنتاجها ويكون الإختيار بين النقاط أو التوفيقات المختلفة التى تقع على منحنى إمكانيات الإنتاج .

ب- ما هى الوسائل أو الطرق التى يتم بها إنتاج السلع والخدمات التى تقرر إنتاجها ؟

يمكن القول بصفة عامة ، انه يوجد أكثر من طريقة فنية لإنتاج حجم معين من السلعة على سبيل المثال يمكن إنتاج كمية معينة من سلعة زراعية بإستخدام مساحات صغيرة من الأرض وكميات أكبر من الأسمدة والعمال والآلآت – أو إستخدام مساحات كبيرة من الأرض وكميات أقل من الأسمدة والعمال والآلآت .

*** ويجب أن نقرر أى الوسائل البديلة يجب إستخدامها ؟**

ويراعى أن نتجنب إستخدام الوسائل الأقل كفاءة ويقال أن الإنتاج غير كفء عندما يكون من الممكن إعادة تخصيص أو إستخدام الموارد وتغير طريقة الإنتاج بحيث يمكن إنتاج حجم أكبر على الأقل من سلعة معينة دون إنتاج كميات أقل من سلعة أخرى وسوف يؤدى إستخدام طرق إنتاج اقل كفاءة فى إستخدام الموارد إلى إختيار نقط وتوفيقات من السلع تقع داخل منحنى إمكانيات الإنتاج مثل النقطة (م) فى الشكل السابق وسوف يكون ممكنا فى هذه الحالة إنتاج كميات أكبر من إحدى السلعتين أو كليهما بإستخدام طرق إنتاج أكثر كفاءة والإنتقال إلى نقطة أخرى على المنحنى .

ج- كيف يوزع أو يخصص عرض السلع أو الإنتاج بين أفراد المجتمع ؟

غالبا ما يهتم الإقتصاديين بالطريقة التى يتم بها توزيع الدخل الكلى فى المجتمع بين الفئات أو الطبقات المختلفة مثل أصحاب الأراضى ، العمال الرأسماليين كما يهتموا أيضا بالآثار التى تترتب على التدخل الحكومى من خلال إستخدام وسائل معينة بغرض إعادة توزيع الدخل لصالح طبقات معينة مثل إستخدام ضرائب الدخل التصاعدية وقوانين الحد الادنى للأجور .

ويلاحظ أن الأسئلة الثلاثة السابقة تقع ضمن إطار ما يسمى بالإقتصاد الجزئى Micro economics ومن ثم فإن الإقتصاد الجزئى يعرف بأنه " ذلك الفرع من الإقتصاد الذى يهتم بدراسة كيفية تخصيص الموارد بين إستخدامها المختلفة فضلا عن كيفية توزيع الدخل .

د- هل تستخدم الموارد المتاحة فى المجتمع إستخداما كاملا أم أن جزءاً منها يبقى معطلا ؟

من البديهى طاالما أن الموارد تكون محدودة أو نادرة – فإنه يتعين إستخدامها إستخداما كاملا حيث أن ترك جزء منها متعطل أو غير مستغل إنما يمثل تبديدا أو إسراف فى استخدام الموارد يزيد من حدة الندرة ويترك أثرا على الإنتاج مماثلا لنفس أثر استخدام طرق إنتاجية أقل كفاءة – فكلاهما يؤدى الى حجم إنتاج داخل أو أسفل منحنى إمكانيات الإنتاج فى المجتمع.

ويتعين أن تواجه المجتمعات المختلة هذه المشكلة لضمان تحقيق الإستخدام أو التوظف الكامل أو شبه الكامل لمواردها والتقليل بقدر الإمكان من نسبة البطالة التى تصيب مواردها .

هـ- هل تبقى القوى الشرائية للنقود والمدخرات ثابتة أم تتدهور بسبب التضخم ؟

من الملاحظة أن مسلك الأسعار أصبح يميل نحو الإرتفاع فى غالبية الدول أحيانا بمعدلات كبيرة وأحيانا بمعدلات أقل وتحاول الدول المختلفة إتباع وسائل معينة لعلاج ظاهرة الإرتفاع المستمرة فى معدلات الأسعار (التضخم) لما يؤدى إليه من تخفيض للقوة الشرائية للنقود والمدخرات .

و- هل تنمو الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومى لإنتاج السلع والخدمات أم تبقى ثابتة على مر الزمن ؟

فالطاقة الإنتاجية أو مقدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات تنمو فى بعض الدول بمعدلات كبيرة بينما تنمو فى البعض الاخر بمعدلات اقل وقد تظل ساكنة فى البعض الآخر ونتيجة لذلك تتفاوت الفجوة بين الإنتاج والإحتياجات ويتفاوت مستوى المعيشة بين الدول المختلفة .

ويمكن أن يتحقق النمو فى الطاقة الإنتاجية بزيادة كميات الموارد المتاحة وزيادة درجة كفاءتها ويمثل ذلك بنقل منحنيات إمكانيات الإنتاج إلى أعلى بحيث تصبح النقط أو التوفيقات غير الممكنة من قبل (مثل النقطة ن) ممكنة وهذا هو جوهر عملية النمو الإقتصادى .

ومن الملاحظ أن الأسئلة ٤ ، ٥ ، ٦ تقع ضمن فرع من الإقتصاد يهتم بدراستها يسمى بالإقتصاد التجميعى أو الكلى macro economics والذى يعرف " بإنه دراسة كيفية تحديد مسلك المتغيرات الإقتصادية التجميعية أو الكلية الأساسية مثل مستوى العمالة أو التوظف فى الموارد المستوى العام للأسعار والناتج الكلى .

الفصل الثالث

ماهية الإقتصاد الكلى

١- المتغيرات الأساسية للإقتصاد الكلى : Key macro Variables

يمكن التمييز بين ثلاثة متغيرات إقتصادية كلية تمثل محور إهتمام الإقتصاد الكلى وهى التوظف والناتج الكلى والمستوى العام للاسعار وفيما يلى نتناول كل من هذه المتغيرات بشئ من التفصيل .

أ - متغيرات قوة العمل : Labor Force Variables

يعرف التوظف بأنه عدد العمال البالغين والذين يعملون فى وظائف معينة على أساس يوم العمل الكامل

أما البطالة فتشير إلى عدد العمال البالغين غير المشتغلين ولكنهم يبحثون بجدية عن فرص العمل ومن ثم فإن قوة العمل الكلية فى المجتمع فى تاريخ معين تكون عبارة عن عدد العمال المشتغلين والمتعطلين

ويعرف معدل البطالة كنسبة مئوية للمتعطلين إلى قوة العمل أى :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{المتعطلين}}{\text{قوة العمل}} \times ١٠٠\%$$

ويلاحظ على التعريف السابق ما يلى :

- تحقيق التوظف الكامل لعنصر العمل يعنى عدم وجود بطالة إجبارية بين القوى العاملة عند مستويات الأجور السائدة بمعنى أنه كل من يرغب فى العمل عند مستويات الأجور السائدة يجد فرص العمل .

- لا يدخل ضمن المتعطلين العمال غير العاملين نتيجة التغير والتنقل المستمر بين الوظائف المختلفة أو المتعطلين بسبب عدم توافر الشروط أو المهارات التى تتطلبها الوظائف الحالية وهذا ما يعرف " بالبطالة الإحتكاكية "

*** لماذا الإهتمام بالبطالة ؟**

يرجع الإهتمام بالبطالة الى سببين رئيسين الأول أنها تؤدى إلى نوع من الضياع أو الفاقد الإقتصادى فى موارد المجتمع فإذا إفترض أن القوة العاملة فى مجتمع ما ١٠٠ مليون وأن معدل البطالة ١٠% فمعنى ذلك ضياع الناتج المحتمل لعدد قدره ١٠ مليون من العمال وسيكون هذا الفاقد بالطبع أمر غير مرغوب فيه فى الإقتصاد طالما لا يوجد قدر كاف من الإنتاج لمقابلة كل ما يحتاجه الأفراد .

والسبب الثانى للإهتمام بالبطالة هو الآثار التى تترتب على البطالة من معاناة وبؤس وانتشار للمشاكل الإجتماعية وزيادة القلق الإجتماعى وخاصة كلما إستمرت معدلات البطالة مرتفعة فترات زمنية طويلة .

وفى الفترة القصيرة تحاول الحكومات وخاصة فى الدول المتقدمة التخفيف من آثار البطالة من خلال تقديم مساعدات أو إعانات البطالة لأولئك الذين يعانون من البطالة حتى يجدوا فرص العمل

ب- متغيرات الناتج : Output Variables

يعتبر إجمالى الناتج القومى (GNP) من أكثر المقاييس شيوعا لقياس الناتج الكلى فى بلد ما خلال فترة زمنية معينة . ويمكن قياس إجمالى الناتج القومى على أساس الاسعار الجارية وفى هذه الحالة يقيس القيمة الكلية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة على أساس الأسعار السائدة فى نفس الفترة ويسمى بإجمالى الناتج القومى (الأسمى) وتعكس التغيرات فى إجمالى الناتج القومى بالأسعار الجارية بين فترتين زمنيتين تغيرات فى الكميات المنتجة من السلع والخدمات فضلا عن التغيرات فى الأسعار السوقية .

وقد يقاس إجمالى الناتج القومى على اساس الأسعار الثابتة ويسمى بإجمالى الناتج القومى (الحقيقى) حيث تقيم الكميات المنتجة من السلع والخدمات كل فترة زمنية على أساس الأسعار التى سادت فى فترة زمنية أو سنة معينة (سنة الأساس) .

وطالما أن الأسعار تكون ثابتة فإن التغيرات فى إجمالى الناتج القومى الحقيقى تعكس التغيرات فى كميات الناتج فقط . ومن البديهى أن قياس إجمالى الناتج القومى (الحقيقى) يكون مؤشر أفضل لقياس مدى التحسن الحقيقى فى الأداء الإقتصادى للمجتمع .

والمثال التالى يوضح كل من مفهومى إجمالى الناتج القومى الحقيقى والأسمى بإفتراض أن الإقتصاد ينتج سلعة واحدة ولتكن القمح . جدول رقم (١)

السنة	ثمن القمح (جنيه لكل أردب)	إنتاج القمح (مليون أردب)	إجمالى الناتج القومى الأسمى(مليون جنيه)	إجمالىالناتج القومى الحقيقى (أسعار ٢٠١٠)
٢٠١٠	٢	١٠	٢٠	٢٠
٢٠١١	٢,٥	١٢	٣٠	٢٤
٢٠١٢	٣	١١	٣٣	٢٢

يلاحظ أن أرقام الأعمدة (١) ، (٢) إفتراضية وأن العمود (٣) الذى يقيس إجمالى الناتج القومى الأسمى هو حاصل ضرب العمود (١) × العمود (٢) أما العمود (٤) فيستخدم اسعار سنة ٢٠١٠ كسنة أساس حيث كان ثمن الأردب ٢ جنيه ويقيم الناتج فى السنوات المختلفة على أساس هذا الثمن .

يلاحظ أن إجمالى الناتج القومى (الأسمى) قد زاد فى عام ٢٠١٢ بالمقارنة مع عام ٢٠١١ بالرغم من نقص كميات الإنتاج عام ٢٠١٢ . ما هو تفسيرك لذلك ؟ أليس من الأفضل إستخدام مقياس إجمالى الناتج القومى الحقيقى ؟

*** لماذا نهتم بتغيرات الناتج ؟**

يهتم صانعوا السياسة فى الفترة القصيرة بالتقلبات فى الناتج أو الدخل القومى وهى ما تعرف بالدورة التجارية business cycle وهى أحد السمات لمعظم الإقتصاديات الرأسمالية ، حيث ينخفض مستوى النشاط الإقتصادى فى بعض الفترات وترتفع معدلات البطالة (الركود) وفى فترات أخرى يحدث زيادة فى مستوى النشاط الإقتصادى وترتفع مستويات التوظف وترتفع الاسعار ربما بشكل

تضخمى (فترات الرواج) أما فى الفترة الطويلة فإن التغيرات فى إجمالى الناتج القومى الحقيقى تكون هامة من وجهة نظر النمو الإقتصادى ، وقد إنعكس النمو الإقتصادى فى الدول المتقدمة فى القرن الماضى فى صورة زيادات أكبر فى الناتج مقابل عمل أقل مما ترتب عليه زيادة فى مستوى الرفاهة، اذن ماهى العلاقة بين الناتج والتوظف والبطالة ؟

يرتبط كل من الناتج والتوظف وبالتالى البطالة ، فلكى يزداد مستوى الناتج لابد من زيادة عدد المشتغلين (أى زيادة مستوى التوظف) أو قد يتمكن المشتغلين الموجودين من زيادة الإنتاج فى حالة زيادة متوسط ما ينتجه العامل (زيادة الإنتاجية) . ويزداد معدل البطالة كلما إنخفض مستوى التوظف أو زادت قوة العمل مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

وبإفتراض عدم تغير نمو قوة العمل وإنتاجية العمل فإن مستوى التوظف والناتج يرتبطان طرديا كما يرتبط البطالة والناتج عكسيا .

ج – المستوى العام للاسعار : The Price Level

يشير المستوى العام للأسعار فى الإقتصاد القومى إلى متوسط عام للأسعار السائدة لمجموعة رئيسية من السلع فى الإقتصاد ويمكن قياسه بالرقم القياسى لهذه الأسعار .

ويمكن التمييز بين ثلاثة مقاييس للأرقام القياسية هى :

الرقم القياسى لأسعار المستهلك (CPI) ويغطى مجموعة السلع الاستهلاكية التى يقوم المستهلك بشرائها ، الرقم القياسى لأسعار المنتج (PPI) ويغطى مجموعة السلع التى تدخل فى العملية الإنتاجية .

أما المقياس الأخير فهو مكمش إجمالى الناتج القومى (GNP deflator) ويغطى مجموعة السلع والخدمات المنتجة فى الاقتصاد القومى ويبين التغيرات فى أسعار كمية معينة من السلع بين الفترة الجارية وسنة الأساس ويمكن قياسه على النحو التالى :

إجمالى الناتج القومى بالأسعار الجارية

مكمش إجمالى الناتج القومى = _____ × ١٠٠

إجمالى الناتج القومى بالأسعار الثابتة

ويمكن حسابه باستخدام أرقام المثال السابق على النحو التالى :

السنة		مكمش إجمالى الناتج القومى
٢٠١٠	٢٠ / ٢٠	× ١٠٠ = ١٠٠
٢٠١١	٣٠ / ٢٤	× ١٠٠ = ١٢٥
٢٠١٢	٣٣ / ٢٢	× ١٠٠ = ١٥٠

ويلاحظ أن المستوى العام للأسعار ليس مهما فى حد ذاته ولكن فى التغيرات التى تحدث فى مستوى الرفاهة أثناء تغير المستوى العام للأسعار فالارتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار (التضخم) يترتب عليه آثار ونتائج غير مرغوبة نتيجة تخفيض القوة الشرائية للنقود كما أن الانخفاض المستمر فى المستوى العام للأسعار (الإنكماش) له آثار سلبية على النشاط الإنتاجى والتوظف .

ولذلك فإن تحقيق استقرار فى المستوى العام للأسعار يعتبر هدفاً أساسياً للاقتصاد الكلى .

٢- الأهداف الرئيسية للاقتصاد الكلى :

يمكن التمييز بين أربعة أهداف أساسية للاقتصاد الكلى لتقييم الأداء على مستوى الاقتصاد القومى ، وتتعلق بالناتج والتوظف ، الأسعار والقطاع الخارجى

- الارتفاع بمستوى الناتج ومعدل نموه :

فمن المعلوم أن المقياس النهائى لمدى التقدم الاقتصادى فى الدولة هى قدرتها على تحقيق مستوى مرتفع من الناتج من السلعة والخدمات الاقتصادية للسكان .

ويقيس إجمالى الناتج القومى "GNP" القيمة الكلية لمجموع السلع والخدمات النهائية التى تم إنتاجها فى المجتمع خلال فترة سنة . ويعتبر مقياس إجمالى الناتج القومى من أكثر المقاييس شيوعاً ويمكن أن يقاس إجمالى الناتج القومى على أساس الأسعار السوقية الجارية أو السائدة ويسمى بإجمالى الناتج القومى الأسمى" Nominal GNP " أو يمكن قياسه على أساس أسعار ثابتة (سنة معينة تستخدم كسنة أساس) ويسمى بإجمالى الناتج القومى الحقيقى " real GNP "ويعتبر هذا المقياس أكثر المقاييس المتاحة ملائمة لقياس مستوى الناتج ومعدل نموه فى الاقتصاد القومى .

وإذا تتبعنا مسلك نمو الناتج وخاصة فى الاقتصاديات الرأسمالية التى تتميز بما يسمى بالدورات التجارية business cycle سنجد فترات من التوسع وأخرى من الإنكماش فى الناتج الحقيقى ففى فترات الركود ، يكون ملايين من البشر بدون عمل فضلاً عن ضياع أو فقد كبير فى الإنتاج من السلع والخدمات .

والملاحظ أن مثل هذه الدورات قد أصبحت أقل حدة بعد الحرب العالمية الثانية بالمقارنة مع الفترات السابقة وربما مرجع ذلك جزئياً إلى زيادة المعرفة بالاقتصاد الكلى فضلاً عن استخدام سياساته وأدواته فى الواقع العملى . ويتضح ذلك من دراسة ما يسمى بفجوة الناتج GNP Gap وللتعرف على هذه الفجوة من الضرورى توضيح مفهوم آخر لإجمالى الناتج القومى وهو إجمالى الناتج القومى المحتمل Potential GNP ويعرف بأنه أقصى مستوى للناتج يمكن للمجتمع فى فترة زمنية معينة تحقيقه عندما يستخدم موارده المتاحة بشكل كامل فى ظل مستوى التكنولوجيا السائد . وبدون زيادة التضخم ، ويسمى أحياناً بمستوى إنتاج العمالة المرتفعة [1]

[1] يقابل هذا المستوى : مستوى الناتج الذى يتحقق فى ظل معدل البطالة الطبيعى

وتقاس فجوة الناتج بالفرق بين الناتج المحتمل والناتج الفعلى وتمثل مقياس لمدى الركود الاقتصادى أو الفقد فى الموارد الإنتاجية كما هو الحال فى فترات الكساد (الثلاثينات ، بداية الستينات ، منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات ثم هذا القرن) وعندما يمر الإقتصاد بمرحلة الرواج أو التوظف الزائد – تكون فجوة الناتج سالبة كما حدث على سبيل المثال فى عامى ١٩٦٨ – ١٩٧٣ عندما زاد الناتج الفعلى عن الناتج المحتمل . وترتب على ذلك إرتفاعات حادة فى الأسعار . وطالما أن " الناتج المحتمل " يعد مؤشرا لسياسات الإقتصاد الكلى يكون من الضرورى معرفة كيفية تغيره عبر الزمن ؟

يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين للزيادة فى مستوى الناتج المحتمل ، هما نمو قوة العمل فضلا عن زيادة متوسط ما ينتجه العامل . فمن الواضح أن إنتاجية العامل قد زادت زيادة كبيرة فى الخمسين سنة الماضية . لسببين رئيسين الأول ان العامل اصبح يتاح له إستخدام كميات أكثر من رأس المال والتجهيزات فى العملية الإنتاجية ، الثانى حدوث تقدم فنى فى المجالات المختلفة حيث أصبح العامل أكثر تعليما والآلآت أكثر تقدما ويتعين على المجتمع الذى يواجه بالركود أن يستهدف تخفيض فجوة الناتج بينما المجتمع الذى يواجه بالتضخم قد يستهدف زيادة البطالة وفجوة الناتج لتقليل معدلات التضخم[١] .

- **زيادة مستوى التوظف وتقليل البطالة :**

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع من التوظف والذى يتطلب أيضا معدل منخفض للبطالة "LOW Unemployment " أحد الأهداف الرئيسية للإقتصاد الكلى .

فكما نعلم أن قوة العمل تشمل كل الأشخاص سواء كانوا يشغلون وظائف أو متعطلين ولكن لا تشمل على أولئك الذين لا يعملون ولا يبحثون عن فرصة عمل .

[١] كما حدث فى الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٣ حيث إتبعت سياسات (إنكماشية) أدت إلى رفع معدلات البطالة – يهدف الحد من معدلات التضخم .

وبينما يعتبر إرتفاع معدل النمو فى الناتج الحقيقى مؤشرا على قوة الإقتصاد فإن إرتفاع معدل البطالة يعد أحد عاملات الضعف وذلك لما يترتب على البطالة من آثار غير مرغوبة إقتصاديا وإجتماعيا .

وذلك فإن الإرتفاع بمستوى التوظف وإيجاد فرص عمل لكل من يرغب فيه يصبح هدفا رئيسيا

ومن البديهى أن مستوى التوظف والتغيرات فيه يمثل أحد مصادر النمو فى الناتج الحقيقى ، فمن المتوقع أن يصاحب معدلات النمو المرتفعة فى الناتج إنخفاضا فى معدلات والبطالة العكس صحيح[1]

- **إستقرار الأسعار :**

إن ضمان أسعار مستقرة فى ظل أسواق حرة يعتبر هدف اساسى للإقتصاد الكلى ، فإستقرار الأسعار يتضمن عدم تغير المستوى العام للاسعار (إرتفاعا أو إنخفاضا) بشكل فجائى وكبير هذا ضروريا ومرغوبا فيه للمجتمع من زاويتين الأولى أن الأسعار هى مقياس للقيم الإقتصادية وعندما تتغير الأسعار بسرعة وفى فترات قصيرة يؤدى ذلك إلى نوع من الإضطراب أو الإرتباك فى المعاملات والعقود ويصبح جهاز الأسعار غير ذات قيمة .

والسبب الثانى لأهمية إستقرار الأسعار أنها تعتبر مؤشرات هامة يتم على أساسها توجيه الموارد بكفاءة بين قطاعات الإقتصاد القومى المختلفة .

ويعتبر الرقم القياسى لأسعار المستهلك (CPI) من أكثر المقاييس شيوعا لقياس المستوى العام للأسعار ويعبر عن تكلفة مجموعة سلعية معينة يقوم المستهلك بشرائها فى فترة معينة .

[1] هذه العالقة الطردية بين الناتج الحقيقى ومستوى التوظف ، أى العالقة العكسية بين الناتج ومعدل البطالة يفترض عدم حدوث تغيرات كبيرة فى قوة العمل أو إنتاجية العمل ففى ظل ثبات قوة العمل والإنتاجية لكى يزداد مستوى النتاج لا بد من زيادة مستوى التوظف ومن ثم تقليل معدل البطالة .

ويقاس معدل التضخم بمعدل النمو أو التغير فى الرقم القياسى للأسعار بين فترتين زمنيتين فبإستخدام الرقم القياسى لأسعار المستهلك يمكن حساب معدل التضخم على النحو التالى :

معدل التضخم للرقم القياسى لأسعار المستهلك كنسبة مئوية = (الرقم القياسى لأسعار المستهلك السنة الحالية – الرقم القياس لاسعار المستهلك السنه السابقه) / الرقم القياس لاسعار المستهلك السنه السابقه × ١٠٠

و عندما يكون معدل التضخم موجبا فهذا يعني حدوث ارتفاع في المستوي العام للاسعار و عندما يكون سالباً فهذا يتضمن حدوث انخفاض في المستوي العام للاسعار و يسمي انكماش deflation

ولا يعني تحقيق الاستقرار فرض مجموعه من الاسعار الجامده كما هو الحال في الدوله الاشتراكيه او الشيوعيه او كما يحدث في اوقات الحروب في الدوله الراسماليه ، فالجمود في الاسعار في ظل جهاز الثمن يعني انعدام الكفاءة وعلي النقيض الاخر لا يجب ان نطلق للاسعار العنان بحيث يتضاعف المستوي العام للاسعار الاف او ملايين المرات و ما هو مطلوب هو درجه معينه من المرونه في الاسعار بحيث يستطيع جهاز الثمن ان يقوم بوظائفه بكفاءة.

-التوازن الخارجي

تزداد اهميه تحقيق هدف التوازن الخارجي كلما زاد ارتباط الدوله مع دول العالم الخارجي . وتعتبر معظم الاقتصاديات اقتصاديات مفتوحه بمعني انها تصدر و تستورد السلع و الخدمات تقرض وتقترض تبيع أو تشتري التكنولوجيا ترسل مواطنيها للسفر للعمل أو السياحة

و لقد ادي انخفاض تكاليف النقل و تقدم وسائل المواصلات و الاتصالات بين دول العالم الي تقويه الروابط الدوليه بشكل ملموس فضلا عن حصول بعض الدول علي جزء كبير من دخلها القومي من خلال التجاره الدوليه ويتعين علي الدوله ان تكون لها سياسه اقتصاديه خارجيه تستهدف التاثير في الصادرات و الواردات بالاضافه الي اسعار الصرف الاجنبي . فبينما تؤدي زياده الصادرات الي تيار الدخل (اضافات) فان زياده الواردات تؤدي الي نقص تيار الدخل (مسحويات) ويعرف صافي الصادرات بالفرق بين القيمه الكليه لصادرات بلد معين وارداته . وعندما يكون صافي الصادرات موجبا تزيد قيمه الصادرات علي الواردات و يتحقق فائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات

و يحدث العكس في حاله كون صافي الصادرات كميه سالبه اما بالنسبه لاسعار الصرف الاجنبي فيجب ان تراقب الدوله ما يحدث لسعر عملتها بالنسبه لعملات الدول الاخري

فارتفاع سعر صرف عمله دوله ما يؤدي الي جعل صادراتها اغلي نسبيا مما يقلل من قدرتها التنافسيه في الاسواق العالميه مما يسبب انكماش في حجم الصادرات بالنسبه للواردات

كما ان انخفاض سعر الصرف بالنسبه للعملات الاخري يؤدي الي ارتفاع اسعار الواردات ومن ثم ميل معدل التضخم الي الارتفاع وعندما تحقق الدوله فائضا وعجز في صافي الصادرات وترتفع او تنخفض اسعار الصرف الاجنبي بحده لابد من اتباع الدوله لوسائل لتصحيح الاختلال في المعاملات الاقتصاديه الخارجيه بحيث تحقق استقرار في اسعار الصرف و توازنا بين الصادرات و الواردات

٣- ادوات أو سياسات الاقتصاد الكلي :

تحاول معظم الدول المتقدمه تحقيق توفيق أو تشكيله من الاهداف الاربعه السابقه و لكن ما هي الوسائل او السياسات التي تتاح لتحقيق مثل هذه الاهداف لتحسين مستوي الاداء الاقتصادي ؟ تكمن إلاجابه علي هذا السؤال في أدوات الإقتصاد الكلي .

تعرف أداه السياسه Apolicy instrument

بأنها عباره عن متغير اقتصادي يكون تحت التاثير المباشر او غير المباشر للحكومه وتؤدي التغيرات في ادوات السياسه الي التاثير علي هدف او اكثر من اهداف الاقتصاد الكلي

ويمكن التمييز بين اربعه مجموعات رئيسية من أدوات السياسه هي السياسة المالية، السياسة النقدية ، سياسات التجارة و سعر الصرف و سياسات الدخول

وفيما يلي نوضح باختصار مفهوم كل من هذه السياسات و كيفية استخدامها لتحقيق أهداف معينة

أ- السياسة المالية Fiscal Policy

تتمثل السياسة المالية في التأثير علي مستويات الضرائب والانفاق الحكومي للتأثير علي مستوي النشاط الاقتصادي في المجتمع .

والإنفاق الحكومي عباره عن المبالغ التي تقوم الحكومه بانفاقها علي السلع والخدمات (المشتريات الحكوميه من السلع المختلفه – المرتبات التي تقوم الحكومة بدفعها للعاملين بالاجهزة والهيئات الحكومية...)

ويعتبر الإنفاق الحكومى الوسيلة التى تحدد الحكومة بمقتضاها الحجم النسبى للقطاع العام والخاص، ومن ثم يتحدد الجزء من إجمالى الناتج القومى الذى يستهلك بشكل جماعى أو فردى ويؤثر الإنفاق الحكومي علي الانفاق الكلي في الاقتصاد القومي ومن ثم يؤثر في مستوي اجمالي الناتج القومي

أما الشق الآخر للسياسة المالية فهو الضرائب وتؤثر الضرائب علي مستوي النشاط الاقتصادي من خلال التاثير علي الدخول المتاحه للإنفاق بواسطة القطاع العائلي فضلا عن أسعار السلع التي تواجه المستهلكين والمستثمرين في الأسواق وما يترتب علي ذلك من تاثير في السلوك والحوافز

ويمكن للحكوم الحد من حاله الركود الاقتصادي باتباع سياسة مالية توسعية من خلال زياده مستوي الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب وذلك بهدف زيادة الطلب الكلي ومن ثم اجمالي الناتج القومي ويحدث العكس اذا كان الهدف هو الحد من الضغوط التضخمية (الإرتفاع المستمر فى الأسعار)

ب – السياسة النقدية :

تعتبر السياسة النقدية أحد أدوات السياسة الرئيسية للإقتصاد الكلى وتتم من خلايا قيام البنك المركزى بالتأثير فى العرض النقدى والتسهيلات الإئتمانية ونشاط الجهاز المصرفى .

ويقصد بالعرض النقدى إجمالى وسائل الدفع المتاحة فى المجتمع سواء فى شكل نقود او حسابات جاريه تستخدم في أداء المدفوعات أو الالتزامات

ومن خلال التأثير في العرض النقدي يمكن التأثير علي مستويات أسعار الفائدة ومن ثم التأثير علي الإستثمار في المجتمع وبالتالي مستوي الناتج القومي فعند اتباع سياسة انكماشيه (تقليل العرض النقدي) يرتفع سعر الفائدة ومن ثم ينخفض مستوي الإستثمار ويترتب علي ذلك انخفاض اجمالي الناتج القومي وتناقص معدلات التضخم ويحدث العكس في حالة اتباع ساسة نقدية توسعية.

ج – سياسات التجارة و سعر الصرف

تستطيع الدول المختلفه التأثير في تجارتها الخارجية من خلال مجموعة من الوسائل تكون سياسة التجارة وأهمها التعريفة أو الرسوم الجمركية نظام الحصص ووسائل أخري لتقييد أو تشجيع الصادرات و الواردات. ويزداد تأثير هذة السياسات علي الأداء الإقتصادي في الدول المختلفة في بعض الفترات كما حدث في الثلاثينات من هذا القرن حيث أدت القيود الحادة علي التجارة الي اثار اقتصادية مختلفة علي مستويات الاسعار وتخصيص الموارد

ويتكامل مع سياسة التجارة الخارجية نظام سعر الصرف الاجنبي ويمكن التمييز بين عدة أنظمة لإدارة سعر الصرف ،فالدولة قد تترك عملية تحديد سعر الصرف الي ظروف الطلب والعرض في أسواق الصرف والبعض الاخر قد يتبع نظام من أسعار الصرف الثابتة بالنسبة للعملات المختلفة والبعض الاخر من الدول قد تتبع نظاما وسطا بين النظامين السابقين (كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة) حيث تترك أسعار الصرف تتغير طبقا لظروف السوق ولكن تتدخل في بعض الاحيان لتحد من الإرتفاع أو الإنخفاض الشديد في سعر صرف الدولار وتحاول الدول المختلفة تحقيق نوع من التوازن بين الصادرات والواردات فضلا عن استقرار في اسعار الصرف وقد تسعي بعض الدول أو الحكومات لتحقيق التنسيق بين الأهداف والوسائل التي يتم الاتفاق عليها مثل اتفاق الدولة الصناعية الرئيسية علي تحقيق استقرار في اسعار الصرف بين عملاتها وتقليل الإختلالات او عدم التوازن في التجاره فيما بينها في الفتره ٨٦ – ١٩٨٨

د – سياسات الدخول Income Policies

يطلق علي هذه السياسات بشكل اكثر تحديدا سياسات الأجور والأسعار wage –price Policies وهي عبارة عن مجموعه الإجراءات التي تقوم بها الحكومة للحد من معدل التضخم بشكل مباشر لتحقيق الإستقرار في الأسعار ويكون التأثير في الأجور والأسعار إما باقتناع المؤسسات والمنشأت الكبيرة وكذلك النقابات العالمية وحثها علي التقليل من الزيادات في الأجور والأسعار وقد يكون التدخل من جانب الحكومة من خلال اصدار تشريعات تحدد علي أساسها الأجور والأسعار (كما يحدث في فترات الحروب)

ويري محبذو استخدام سياسات الأجور والأسعار أنها تستطيع الحد من التضخم بتكاليف أقل بالمقارنة مع السياسات البديلة (السياسة المالية ، السياسة النقدية)

و يعارض البعض الاخر من الاقتصادبين سياسات الدخول والاسعار وخاصة اولئك الذين يفضلون تقليص الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي ، ويشككون في فعاليتها لما يترتب عليها من التدخل في آليه جهاز الثمن وقد ساد هذا الاتجاه وخاصة في الفترات التي تميزت بانخفاض معدلات التضخم (في الثمانينات من هذا القرن)

الفصل الرابع
الدخل القومي وطرق قياسه وتوزيعه

مفاهيم الناتج القومي ، الدخل القومي ، الإنفاق القومي

يهتم الاقتصاد التجميعي أو الكلي بكيفيه تحديد مستوي الناتج الكلي في الاقتصاد القومي ، المستوي العام للاسعار ، مستوي التوظف ، معدلات الفائده و متغيرات أخري تجميعية مثل ميزان المدفوعات وأسعارالصرف

ولفهم هذه المسائل يجب دراسة ما يسمي بالحسابات القوميه للدخل ، حيث توضح هذه الحاسبات كيفيه قياس المتغيرات التجميعية الأساسية مثل الناتج و الدخل و الإنفاق مما يمكن من التعرف علي كيفية أداء الاقتصاد القومي في انتاج السلع والخدمات فضلا عن تتبع التغيرات في النشاط الاقتصادي من خلال تغيرات الدخل والناتج والانفاق ولا تقتصر أهميه الحسابات القومية للدخل عند هذا الحد فقط بل تتعداه الي توضيح الإطار النظري الذى يبين العلاقات التي تربط بين المتغيرات التجمعية الرئيسية الثلاث الدخل والناتج والانفاق

وسوف نحاول في هذا الفصل عرض المفاهيم الخاصه بالناتج القومي والدخل والانفاق القومي ، كما سنقوم بتوضيح بعض العلاقات التي تربط بين هذه المتغيرات .

(أ) – الناتج القومي الاجمالي : Gross National Product (GNP)

يقيس الناتج القومى الإجمالى لبلد ما ، قيمة كل السلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها خلال فتره زمنيه معينه (عادة سنه) باستخدام خدمات عناصر الانتاج الوطنية في هذا البلد .

يلاحظ علي مفهوم الناتج القومي الاجمالي ما يلي :

١- يلاحظ ان الناتج القومي الإجمالي ، يشمل كل السلع والخدمات النهائية فقط ولا يشتمل علي السلع والخدمات الوسيطة

فعلي سبيل المثال اذا احتسبنا قيمه السيارة كاملة ضمن الناتج القومي الاجمالي كسلعة نهائية ، لا يجب احتساب مكوناتها مرة أخري

وبالمثل فإن القمح و الدقيق المستخدم في صناعة الخبز يعتبر سلع وسيطة فلا يجب احتسابها، فلا يحتسب القمح الذي بيع للمطحن والدقيق الذي بيع للمخبز بالاضافه الي قيمه الخبز . وانما نكتفي بحساب السلعة النهائية وهي الخبز.

والهدف من استبعاد السلع والخدمات الوسيطة أي تلك التي تجري عليها عمليات انتاجية أخري هو تفادي مشكله الازدواج الحسابي Double counting أي حساب نفس السلعة أو الخدمه أكثر

من مرة ويمكن في الواقع تجنب المشكلة باستخدام ما يسمي بطريقة القيمة المضافة Value Added حيث يتم احتساب القيمه التي يتم اضافتها فقط الي السلعه في كل مراحل الانتاج و تعرف القيمه المضافة بأنها الفرق بين القيمة الاجمالية للانتاج ومستلزمات الانتاج الوسيط المستخدمة

واذا اتبعت هذة الطريقة في كل مرحلة من مراحل الانتاج فان القيمة المضافة تعطي القيمة الصافية للإنتاج في كل مرحلة ، كما ان تطبيق هذة الطريقة علي كل قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة يعطي تقدير للناتج القومي ويوضح المثال التالي كيفية احتساب القيمة المضافة :

اذا افترضنا ان سلعة الخبز وهي سلعه نهائية ، يمر تصنيعها بثلاث مراحل فالمزارع يقوم بزراعة القمح فاذا كان قيمه القمح ٣٠٠ جنيه وسنفترض ان المزارع لم يستخدم أي سلع أو مستلزمات وسيطة فتكون القيمة المضافه لهذه المرحلة هي ٣٠٠ جنيه الفرق بين قيمه القمح (٣٠٠ جنيه) و قيمه متستلزمات الانتاج الوسيط المستخدم (صفر) اذا افتراضنا أن المزارع يبيع قيمة انتاجة من القمح (٣٠٠ جنيه) الي قطاع المطاحن الذي يستخدمه كمستلزمات انتاج ويحوله الي دقيق قيمته (٦٠٠ جنيه) و بالتالي تكون القيم المضافة في قطاع المطاحن = ٦٠٠ – ٣٠٠ = ٣٠٠جنيه

وفي النهايه يحصل المخبز علي الدقيق (٦٠٠ جنيه) و يستخدمه كمستلزمات انتاج لينتج السلعه النهائيه وهي الخبز وقيمته ولتكن (١٠٠٠ جنيه) وتكون القيمة المضافة في قطاع المخابز ١٠٠٠ – ٦٠٠ = ٤٠٠ جنيه

ويلاحظ ان مجموع القيم المضافه في القطاعات الثلاثة =

٣٠٠ + ٣٠٠ + ٤٠٠ = ١٠٠٠ جنيه

وهذا يتساوي مع قيمه الناتج النهائي (قيمة انتاج الخبز = ١٠٠٠ جنيه) و يمكن توضيح المثال السابق بالجدول التالي:

جدول (٢) كيفية احتساب القيمة المضافة

القطاع	القيمه الاجماليه للانتاج (بالجنيه)	قيمه مستلزمات الانتاج الوسيط من قطاعات سابقه (بالجنيه)	القيمة المضافة
المزارع (قمح)	٣٠٠	–	٣٠٠
المطاحن (دقيق)	٦٠٠	٣٠٠	٣٠٠
المخابز(خبز)	١٠٠٠	٦٠٠	٤٠٠
الاجمالي	١٩٠٠	٩٠٠	١٠٠٠

٢- يلاحظ ايضا علي مفهوم الناتج القومي الاجمالي ، انه يتكون من قيمه انتاج السلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها في الفترة الجارية فقط ، و التي يجري بصددها التقدير.

و من ثم لا يشتمل الناتج القومي الاجمالي علي المعاملات في السلع او الانتاج الموجود فعلا والذي تم انتاجه في فترات سابقة . علي سبيل المثال يتم احتساب قيمه المنازل الجديدة فقط ضمن الناتج القومي الاجمالي و لكن لايشتمل على عمليات الاتجار في المنازل القائمه فعلا (القديمة) لانها لا تمثل اضافة جديدة الي أصول المجتمع وانما تؤدي فقط الي نقل في الملكيه بين افراد المجتمع .

وعلي هذا فان الناتج القومي الاجمالي في سنة معينة يشمل السلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها فقط خلال هذه السنه ، فالناتج القومي في سنه ١٩٨٥ لا يشتمل علي سلع وخدمات تم انتاجها في سنة ١٩٨٤ علي سبيل المثال .

٣- يتم حساب القيمه النقديه للناتج القومي الاجمالي علي اساس تقييم السلع و الخدمات المنتجه باستخدام الاسعار السوقيه لها (Market Prices) وهنا نورد الملاحظتين الاتيتين

(أ)ربما لا توجد مشكله بالنسبه لتقييم السلع والخدمات التي لها اسعار ولكن تظهر المشكله عند تقييم بعض انواع الخدمات التي ليس لها اسعار سوقيه مثل الخدمات الحكوميه (التعليم – الدفاع – حفظ الامن .....) مثل هذه الخدمات العامه يمكن تقدير قيمتها علي اساس قيمه المنفق عليها ، وهناك انواع اخري من الخدمات التي يؤديها

افراد العائله ، وهذه يمكن تقدير قيمتها علي اساس قيمه ما يماثلها في السوق و لكن عمليا غالبا ما تهمل هذه الخدمات عند تقييم الناتج القومي الاجمالي لصعوبه الحصول علي البيانات الاحصائيه الخاص بها

(ب)اذا قمنا باستخدام الاسعار السوقيه للسلع والخدمات ، تثار مشكله اخري ، وهي ان كثيرا من هذه الاسعار تشمل ضرائب غير مباشرة

فرض الضرائب غير المباشرة يجعل سعر السوق اكبر من السعر الذي يحصل عليه البائع او المنتج في النهايه و من ثم فان الدخول التي تحصل عليها عناصر الانتاج ستختلف عن الناتج القومي بسعر السوق

٤- يتضح من تعريف الناتج القومي الاجمالي انه يتم تقدير قيمه السلع و الخدمات النهائيه المنتجه خلال فتره التقدير باستخدام الاسعار الجاريه التي سادت في نفس الفتره مثل هذا التقدير يعطي ما يسمي بالناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجاريه Nominal GNP

علي سبيل المثال الناتج القوي الاجمالي بالاسعار الجاريه في عام ١٩٨٤ يقيس قيمه السلع والخدمات النهائيه التي انتجت في عام ١٩٨٤ مقومه علي اساس الاسعار السوقيه الجارية والتي سادت في عام ١٩٨٤. ويمكن ان يتغير الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجاريه من سنه لاخري نتيجه للتغيرات في كميات الانتاج المادي ، او التغيرات في الاسعار السوقيه

و يمكن ان نتصور ان اقتصاد ما ينتج نفس حجم الناتج في سنتين متتاليتين بينما تتضاعف الاسعار في السنه الثانيه عندئذ سيتضاعف الناتج القومي الاجمالي في السنه الثانيه علي الرغم من عدم تغير الناتج الحقيقي (المادي) علي الاطلاق و بالتالي فان التغيرات في الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجاريه لا تعكس النمو الحقيقي للاقتصاد القومي

ويمكن ان نعزل التغيرات في الناتج القومي بالاسعار الجاريه بين فترتين باستخدام مقياس الناتج القومي الجمالي الحقيقي Real GNP و ذلك بتقييم كل السلع في سنه معينه تسمي سنه الاساس علي سبيل المثال اذا اردنا معرفه مدي النمو الحقيقي للاقتصاد القومي بين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٥ يمكن تتبع التغيرات في الناتج القومي الحقيقي بين الفترتين باستخدام الاسعار التي سادت في سنه معينه (ولتكن سنه ١٩٨٠)

الناتج القومي الاجمالي الحقيقي عام ١٩٨٤ = كميه انتاج عام ٨٤ × اسعار ٨٠

الناتج القومي الاجمالي الحقيقي عام ١٩٨٥ = كميه انتاج عام ٨٥ × اسعار ٨٠

فالتغير في الناتج القومي الحقيقي بين الفترتين ترجع هنا الي التغيرات في كميات الانتاج الحقيقي فقط

٥- الناتج القومي ، الناتج المحلي :

من تعريف الناتج القومي الاجمالي ، يلاحظ انه يشتمل علي ما تم انتاجه من سلع وخدمات باستخدام عناصر الانتاج المملوكه للمواطنين ، سواء تم في داخل البلد او خارجها

أما الناتج المحلي الاجمالي Gross Domestic Product فيشمل كل ما تم انتاجه محليا سواء باستخدام خدمات عناصر الانتاج المملوكه للمواطنين او الاجانب

يتضح من هذا التعريف ان الناتج القومي ينقص عن الناتج المحلي بمقدار ما انتجه الاجانب في الداخل كما ان الناتج القومي يزيد علي الناتج المحلي بمقدار ما يضيفه المواطنين نتيجه لقيامهم بالانتاج في خارج البلد

ويمكن تلخيص العلاقه بين الناتج القومي، الناتج المحلي في :

الناتج القومي = الناتج المحلي + قيمه ما انتجه المواطنين في الخارج – قيمه ما انتجه الاجانب في الداخل

٦- الناتج القومي الاجمالي ، الناتج القومي الصافي :

نعلم ان المنشاه تقوم بعمل مخصصات مقابل ما يستهلك من الاصول الراسماليه، لان جزاء منها يدخل ضمن قيمه السلع النهائيه التي تقوم بانتاجها ويعرف الاستهلاك الراسمالي علي المستوي القومي بانه قيمه ما يجب ان يخصص من الناتج القومي الاجمالي للمحافظه علي الطاقه الانتاجيه في المجتمع ثابته. ويرغب الاقتصاديون في معرفه ذلك الجزء من الناتج القومي الاجمالي الزائد عن القدر اللازم للاحلال محل الالات و التجهيزات و المباني المستخدمه في الانتاج الجاري للسلع و الخدمات مثل هذا الجزء هو الناتج القومي الصافي (Net National product (NNp

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الاجمالي – قيمه الاستهلاك الراسمالي وعلي الرغم من ان الناتج القومي الصافي هو مقياس اكثر دقه لمعدل النشاط الاقتصادي في المجتمع الذي يمكن تحقيقه علي مدي فترات طويله من الزمن الا ان تقديرات الناتج القومي الاجمالي هي التي تستخدم في الغالب وذلك بسبب عدم دقه تقديرات الاستهلاك الراسمالي فضلا عن عدم اتاحه تقديرات الناتج القومي الصافي بنفس السرعه

(ب) الدخل القومي National Income (NI)

يعرف الدخل القومي لبلد ما ؟ بانه ذلك التيار من المدفوعات او العوائد الكليه الذي يتدفق خلال فتره زمنيه معينه (عاده سنه) و الذي يستحق لاصحاب خدمات عناصر الانتاج الوطنيه وذلك مقابل مساهمتها في الانشطه الانتاجيه سواء في داخلها او خارجها

يلاحظ علي هذا التعريف ما يلي :

- ان الدخل القومي هو تيار يتدفق من المدفوعات او العوائد خلال سنه وبالتالي فان الدخل القومي في سنه معينه قد يختلف عنه سنه اخري ويجب الا يشتمل الدخل القومي في سنه معينه علي عوائد

او مدفوعات تم الحصول عليها في سنوات اخري سابقه فلا يصح علي سبيل المثال ان نقول الدخل القومي في مصر سنه ١٩٨٥ قد تولد جزء منه في سنه ١٩٨٣

– الدخل القومي هو ما يستحق وليس ما يدفع فعلا لاصحاب خدمات عناصر الانتاج فقد يتم حجز جزء من قيمة الناتج القومي لغرض او لاخر او قد لا يصل جزء منه كدخل الي عناصر الانتاج على سبيل المثال ما تقوم المنشات باحتجازه من ارباحها لغرض التوسعات في المستقبل (ارباح غير موزعه علي الملاك) او ما تقوم بدفعه من ضرائب علي الارباح (ضرائب تحصل عليها الحكومه) مثل هذه المدفوعات لا تصل ابدا الي اصحاب خدمات عناصر الانتاج علي الرغم من انها جزء من الدخل القومي .

– الدخل القومي هو مجموع العوائد التي تستحق لاصحاب خدمات عناصرالانتاج وكما سنري في الجزء الخاص بالتدفق الدائري للدخل كيف ان اصحاب خدمات عوامل الانتاج في القطاع المنزلي يقومون ببيع خدماتها او تاجيرها الي القطاع الانتاجي للمساهمه في انتاج السلع و الخدمات ومقابل ذلك يحصلون علي عوائد او دخول

و تنقسم خدمات عناصر الانتاج تقليدا الي خدمات العمل ورأس المال ، الارض و التنظيم و تحصل علي عوائد في صوره أجور ومرتبات، فوائد، ريع وايجارات، ارباح علي الترتيب و تمثل كل منها نصيب عامل الانتاج الذي ساهم في انتاج الدخل القومي اي ان الدخل القومي = الاجور و المرتبات + الفوائد + الريع و الايجارات + الارباح

و يلاحظ هنا أن ما يعتبر دخلا يجب ان يكون مقابل تقديم خدمات انتاجيه وله ما يقابله من الناتج القومي وعلي ذلك فالمعاشات او الاعانات الاجتماعية والهبات و الهدايا لا تعد دخولا و انما تحويلات لا يقابلها سلع وخدمات وبالمثل المبالغ والايرادات التي يتم الحصول عليها عن طريق الاقتراض او بيع جزء من الثروة لاتعتبر دخلا ولا تدخل في حساب الدخل القومي

– من التعريف السابق للدخل القومي ، نجد ان الدخل القومي هو مجموع العوائد التي تستحق لاصحاب خدمات عناصر الانتاج الوطنيه خلال فتره سنة نتيجه استخدامها في الانشطه الانتاجيه سواء في داخل البلد أو خارجها

وبالتالي لا يشتمل الدخل القومي علي العوائد او الدخول التي تستحق للاجانب في الدخل نتيجه استخدام ما يمتلكونه من خدمات عناصر في الانشطه الانتاجيه في داخل البلد بينما يشتمل علي

العوائد التي تستحق في الخارج (تحويلات المواطنين الي بلدهم نتيجه استخدام خدمات عناصر الانتاج التي يمتلكونها في الخارج)

وهنا يجب التفرقه بين الدخل القومي، الدخل المحلي، فالدخل المحلي هو مجموع العوائد التي تستحق لاصحاب خدمات عناصر الانتاج من المواطنين أو الاجانب خلال فترة سنة نتيجة استخدامها في الانشطه الانتاجيه داخل الحدود الجغرافيه للبلد

العلاقه بين الدخل القومي و الدخل المحلي هي :

الدخل القومي = الدخل المحلي + العوائد المستحقه للمواطنين في الخارج – العوائد المستحقه للاجانب في الداخل

ويتساوي الدخل القومي مع الدخل المحلي عندما تتساوي العوائد المستحقه للمواطنين والاجانب بينما يزيد الدخل القومي اذا زادات العوائد المستحقه للمواطنين في الخارج علي ما يستحق للاجانب في الداخل و العكس.

– الدخل القومي ، الدخل الشخصي ، الدخل الشخصي المتاح:

راينا من تعريف الدخل القومي انه يجب ان يتولد تقديم خدمات انتاجية .

و السؤال هو ماذا يحدث اذا حصل الفرد علي المبالغ لم تدخل في تقدير الدخل القمي ، لانها لم تكن مقابل تقديم خدمات انتاجيه ؟ هنا يجب التفرقه بين الدخل القومي وبين الدخل الشخصي Personal Income ويعرف الدخل الشخصي بانه الدخل الجاري الذي يحصل عليه الافراد او القطاع المنزلي من كل المصادر سواء نتيجه تقديم خدمات انتاجيه للتحويلات التي لم تنشا نتيجه المساهمه في نشاط انتاجي جاري

وعلي الرغم من ان الدخل الشخصي لا يعتبر مقياسا للناتج الا ان اهميته تكمن في أنه محدد رئيسى لمسلك كلا من الاستهلاك الشخصي والادخار الشخصي و لكي نصل الي الدخل الشخصي من الدخل القومي يجب ان نستبعد من الدخل القومي ايه اجزاء لم يستلمها الافراد _ القطاع المنزلي علي سبيل المثال تستقطع مجمل ارباح المنشات من الدخل القومي لانها لا تمثل دخلا بالكامل للقطاع المنزلي كما تستبعد اشتراكات التامينات الاجتماعيه فهذه ضرائب تحصل عليها الحكومة ولا تمثل جزءا من الدخل الشخصي

كما يجب ان يضاف ما يحصل عليه الافراد من مصادر لم تدخل في تقدير الدخل القومي مثلا

التحويلات من الحكومه (مثل الاعانات الحكوميه وكذلك الارباح الموزعه التي يحصل عليها الافراد (ارباح الاسهم) ليعرف الدخل الشخصي المتاح (الممكن التصرف فيه) Disposable Personal Income

بانه ذلك الجزء من الدخل الشخصي الذي يمكن التصرف فيه فالدخل الشخصي لا يتاح بالكامل للاستخدام حيث تخصم منه ضرائب الدخل الشخصيه اولا

ويهتم الاقتصاديون بذلك الجزء المتبقي من الدخل الشخصي بعد دفع ضرائب الدخل الشخصيه

أي أن : الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضرائب الدخل الشخصية

ان الدخل الشخصي المتاح هو الذي يمكن التصرف فيه اما بالاتفاق علي الاستهلاك الشخصي او الادخار الشخصي

أي أن : الدخل الشخصي المتاح = الانفاق علي الاستهلاك الشخصي + الادخار الشخصي

(ج) :الانفاق القومي National Expenditure

نحاول في هذا الجزء معرفه من يقوم بشراء الناتج القومي اي اننا سننظر الي الطلب علي النتائج و مكونات الطلب الكلي علي السلع و الخدمات التي يتم انتاجها

ويعرف الانفاق بانه ما يتم انفاقه للحصول علي السلع والخدمات النهائيه المنتجه في بلد ما خلال فتره زمنيه معينه (عادة سنه) ويتكون الانفاق القومي من أربعة مكونات هي :

١- الانفاق الاستهلاكي الشخصي (الخاص)

ويشمل تقريبا كل مشتريات الافراد من السلع الاستهلاكيه ما عدا مشتريات المنازل والمباني والتجهيزات الجديده حيث تدخل ضمن الاستثمار

كما يشمل الانفاق الاستهلاكي الشخصي ايضا السلع الاستهلاكيه المعمره (الثلاجات – الغسالات – الاثاث – السيارات) ويجب ملاحظه أن هذا النوع من الانفاق الشخصي هو انفاق نهائي بغرض الاستهلاك و ليس للاستخدام في اغراض انتاجيه

٢- الانفاق الاستثماري المحلي الاجمالي :

يقصد بالاستثمار كما ذكرنا من قبل بانه عبارة عن الاضافه الي رصيد رأس المال أو الطاقه الانتاجية في المجتمع وعلي هذا فانه يشمل السلع الراسماليه مثل السلع الانتاجيه المعمره مثل

الالات والمعدات كما يشمل المباني و التجهيزات الجديدة سواء كانت خاصة انتاجية أو وحدات استهلاكيه

ويلاحظ ان هذا الاستثمار محلي بمعني ان الانفاق عليه يتم عن طريق المقيمين بالبلد كما انه اجمالي بمعني ان قسط الاستهلاك الراسمالي لم يستقطع من اجمالي الاستثمار

٣- المشتريات الحكوميه للسلع و الخدمات :

جري العرف علي اعتبار غالبيه مشتريات الحكومه من السلع والخدمات بمثابه مشتريات استهلاكيه وتمثل انفاق استهلاكي حكومي (عام) بالمقابل مع الانفاق الشخصي علي الاستهلاك (استهلاك خاص)

ومن امثله المشتريات الحكومية للسلع او الخدمات الاستهلاكية شراء مواد غذائيه للمستشفيات والسجون والجنود أو الانفاق علي الطرق والكباري او الدفاع او الانفاق علي الخدمات الصحيه والتعليمية وعلي الرغم من ان بعض مشتريات الحكومه قد تكون ذات طبيعه استثماريه مثل الانفاق علي المباني الحكوميه والسكنيه الجديده وشراء ادوات اطفاء الحريق الا انه لصعوبه التفرقه بين ما يعتبر استهلاكا واستثمارا فانه يتم اعتبار الانفاق استهلاكي

ولكن يجب ملاحظه ان هناك بعض المدفوعات التحويليه التي تقوم بها الحكومه ولا تحصل مقابلها علي سلع وخدمات او خدمات عوامل الانتاج مثل المدفوعات الي اصحاب المعاشات – اعانات البطاله مثل المدفوعات التحويليه لا يقابلها ناتج قومي وبالتالي تستبعد عند حساب الانفاق القومي

٤- صافي الصادرات (صادرات – واردات)

تمثل الصادرات من السلع والخدمات الوطنية انفاقا بواسطة الاجانب علي المنتجات المحليه وبالتالي تؤدي الي زياده تيار الدخل والانفاق وتدخل حصيله الصادرات كاحد مكونات الانفاق القومي لانها تمثل الطلب الاجنبي علي ما تم انتاجه محليا

ومن الناحيه الاخري نجد ان الواردات من السلع والخدمات الاجنبية تمثل انفاق المواطنين لجزء من دخولهم علي المنتجات الاجنبيه و بالتالي تؤدي الي تسرب جزء من الدخل والإنفاق الي الخارج و من ثم تستبعد الواردات عند حساب الانفاق القومي ويلاحظ ان الواردات قد تكون جزء من مشتريات الافراد او الحكومه او الاستثمار المحلي او ربما استخدام جزء منها في انتاج السلع التي تم تصديرها الي الخارج وبالتالي يجب ان تستبعد الوارادات من الصادرات لنحصل علي ما يسمي بصافي

الصادرات وهذا هو الجزء الذي يدخل في حساب الانفاق القومي وقد تكون صافي الصادرات موجبه اذا كانت الصادرات اكبر من الواردات او سالبه اذا كانت الواردات اكبر من الصادرات

وعلي سبيل التكرار فان الانفاق القومي = الانفاق الاستهلاكي الشخصي + مشتريات الحكومه من السلع و الخدمات +الاستثمار المحلي الاجمالي + صافي الصادرات

(د) – العلاقه بين الدخل القومي و الناتج القومي و الإنفاق القومي :

يمكن القول بان الدخل القومي يتطابق مع الناتج القومي ومع الانفاق القومي وهذه المفاهيم الثلاثه وإن كانت تبدو مختلفه للدراسه للوهلة الاولي الا انها صوره مختلفه لنفس الشيء

فالناتج القومي ينظر الي مصدر الانتاج ويركز علي قيمه الانتاج من سلع وخدمات بينما الدخل القومي ينظر الي ناحيه استلام الدخل مقابل تقديم خدمات عوامل الانتاج ويركز علي انصبه كل من عوامل الانتاج من الدخل، اما الانفاق القومي فيهتم بكيفيه انفاق الدخل القومي .

الناتج القومى يتطابق مع الدخل القومى ؟ كيف ؟

فالوحدة الإنتاجية تقوم بتوزيع قيمة ما أنتجته من سلع وخدمات نهائية (قيمة الناتج القومى) على أصحاب خدمات عوامل الإنتاج مقابل استخدامها فى العملية الإنتاجية ، وذلك فى صورة أجور ومرتبات ، إيجارات وريع ، فوائد ، وأرباح) ونعلم أن مجموع هذه العوائد هو الدخل القومى . أى أن الناتج القومى = الدخل القومى .

ويمكن توضيح صحة هذه المطابقة من تعريف الأرباح بالنسبة للوحدات الإنتاجية ، فتعرف الأرباح بأنها الفرق بين قيمة الإنتاج ومدفوعات الأجور والمرتبات ، والإيجارات ، والريع ، والفوائد .

الأرباح = قيمة الإنتاج – (الأجور والمرتبات + الإيجارات والريع + الفوائد)

ومنها تحصل على :

قيمة الإنتاج = الأجور والمرتبات + الإيجارات والريع + الفوائد + الأرباح

قيمة الإنتاج = مجموع العوائد التى تحصل عليها خدمات عناصر الإنتاج :

أى أن :

الناتج القومى = الدخل القومى

أما بالنسبة للإنفاق ، فلابد وأن يتطابق أيضاً مع الدخل القومى والناتج القومى ، فالانفاق القومى ما هو إلا انفاق للدخل القومى ، كما أن الانفاق القومى لابد وأن يتساوى مع قيمة السلع والخدمات التى تم انتاجها (الناتج القومى) .

نخلص من هذا أن :

الدخل القومى = الناتج القومى = الانفاق القومى

وفيما يلى سنوضح بمثال عددى مبسط صحة هذه المطابقة :

إذا افترضنا أن البيانات الآتية خاصة بالناتج القومى لإحدى الدول ، التى يتكون اقتصادها من ثلاثة قطاعات وذلك عن السنة المنتهية فى ٨٥/١٢/٣١ والقيمة بالمليون جنيه .

جدول (٣)

قطاعات الإنتاج	القيمه الإجماليه للإنتاج	قيمه مستلزمات الانتاج الوسيط	القيمه المضافه	أجورمرتبات + فو + ريع	أرباح	مجموعه عوائد عناصر الانتاج
(أ)	٢٠٠(مواد خام)	-	٢٠٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
(ب)	٥٠٠ سلع نصف مصنعه	٢٠٠	٣٠٠	٧٠	٧٠	٣٠٠
(ج)	١٠٠٠ سلعه تامه الصنع	٥٠٠	٥٠٠	٣٧٠	١٣٠	٥٠٠
الاجمالي	١٧٠٠	٧٠٠	١٠٠٠	٧٥٠	٢٥٠	١٠٠٠

الإنفاق القومي = الناتج القومي = الدخل القومي

يلاحظ علي المثال ما يلي :

(١)الناتج القومي هو مجوع القيم المضافه في القطاعات الثلاثه

(١٠٠٠ مليون جنيه)

(٢)الدخل القومي هو مجموع عوائد عناصر الانتاج في صورة أجور ومرتبات وريع وايجارات وفوائد وارباح وهو عباره عن توزرع القيمه المضافه في كل قطاع علي خدمات عناصر الانتاج التي ساهمت في الإنتاج (١٠٠٠) مليون جنيه

(٣)الانفاق القومي هو عباره عن الانفاق علي السلع والخدمات النهائيه فقط وفي هذا المثال نجد ان القطاع (جـ) هو الذي ينتج فقط سلع تامه الصنع او نهائيه (١٠٠٠ مليون) اما الانفاق من قبل القطاع (ب) علي انتاج القطاع (أ) فهذا انفاق وسيط كما ان انفاق القطاع (جـ) نفسه علي انتاج

القطاع (ب) هو ايضا انفاق وسيط بالتالي فان الانفاق النهائي هو ما يقوم اصحاب الدخل القومي بانفاقه في شراء السلع تامه الصنع التي انتجها القطاع (جـ)

طرق قياس الدخل القومي

يمكن قياس الدخل القومي بأكثر من طريقة ومن ذلك:

أ- طريقة الناتج من السلع النهائية والخدمات.

ب- طريقة الدخل.

ج- طريقة الإنفاق.

وفيما يلي دراسة وتحليل هذه الطرق:

أ- طريقة الناتج من السلع النهائية والخدمات:

الناتج القومي National Yield هو مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة جرى العرف على أن تكون سنة.

ويستنتج من هذا المفهوم ما يلي:

١- يعبر عن الناتج المحلي بقيمته السوقية للسلع النهائية والخدمات، ولهذا لا يدخل ضمن السلع التي تضاف للدخل القومي، السلع الأولية (مواد خام) أو السلع الوسيطة (نصف مصنوعة) حيث أن هذه السلع تم حسابها ضمن السلع النهائية كمستلزمات إنتاج تضيف إلى الناتج القومي، وإذا ما تم حسابها كسلع نهائية، فإن ذلك يترتب عليه حدوث ازدواجية في الحساب.

ولتوضيح ذلك يمكن طرح المثال التالي (سلعة الخبز) تعد سلعة الخبز سلعة نهائية، ولكنها لكي تكون في صورتها النهائية فإنها تمر بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: المادة الخام "القمح" والذي يفترض أنه تم بيعه بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه إلى أصحاب المطاحن الذين قاموا بتحويله من قمح إلى "دقيق".

المرحلة الثانية: السلع الوسيطة "الدقيق" ويفترض أن أصحاب المطاحن قاموا ببيعه إلى أصحاب المخابز بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه، وهذا لا يعني أن قيمة الناتج القومي تبلغ ٢٥٠ مليون جنيه (١٠٠ مليون قمح + ١٥٠ مليون دقيق) بل أن مقدار ما أضافته السلع الوسيطة "الدقيق" يساوي ٥٠ مليون جنيه فقط للسلع النهائية وليس ١٥٠ مليون جنيه.

المرحلة الأخيرة: السلع النهائية "الخبز" وذلك بفرض حصول أصحاب المخابز على الدقيق وتحويله إلى خبز وبيعه بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه فقط.

والسبب في عدم احتساب السلع الأولية والسلع الوسيطة ضمن السلع التي تمثل قيمة الدخل القومي، هو تفادي الازدواج في الحساب، بحيث لا يتكرر حساب السلعة أكثر من مرة.

ومن ذلك إذا تم حسابها نجد أن الناتج القومي

= ١٠٠ قمح + ١٥٠ دقيق + ٢٥٠ "خبز"

= ٥٠٠ مليون جنيه، والواقع غير ذلك

وقد اصطلح على تفادي الازدواجية في حساب الدخل القومي باستخدام القيمة المضافة Value Add والقيمة المضافة تعبر عن قيمة ما تضيفه السلع الأولية والسلع الوسيطة إلى الناتج النهائي، ولهذا سميت بالقيمة المضافة.

أي أن القيمة المضافة = قيمة الناتج الإجمالي- مستلزمات الإنتاج

وطبقا للمثال السابق فإن

القيمة المضافة = ٥٠٠ "جملة الإنتاج" – ٢٥٠ مستلزمات الإنتاج = ٢٥٠ مليون جنيه فقط سلع نهائية

٢- يعبر عن الناتج القومي في صورة سلع وخدمات نهائية خلال سنة. ويرجع السبب في احتساب الدخل (الناتج) القومي سنويا إلى مجموعة مبررات.

- تحتوي السنة على أربع فصول، ومن المعلوم أن هناك فصول رواج وفصول كساد (فالموسم السياحي مثلا لا يكون مجديا بشكل كبير إلا في فصول الصيف وفصل الشتاء) وبالتالي وتفاديا لتذبذب حصيلة الناتج من فصل لآخر فضل حسابه كل عام.
- سهولة مقارنة الناتج من حيث قيمته من خلال مقارنة إنتاج سنة بإنتاج سنة أخرى.
- يمكن مقارنة الناتج القومي بناتج دولة أخرى خلال كل سنة.
- يتم إعداد الموازنة العامة للدولة في نهاية كل عام.

- يقوم الناتج خلال سنة منتهية، حتى لا يتكرر حساب ما تم إنتاجه في السنة أكثر من مرة.
- فلو افترضنا أن شخصا ما قام بتشييد منزل في عام ١٩٩٩ وانتهى من بناء هذا المنزل في نفس العام ثم قام ببيعه في عام ٢٠٠٠ لشخص آخر، فإن عملية البيع الأخيرة لا تدخل في الحساب، لأنها أضيفت قبل ذلك في عام ١٩٩٩.

٣- السلع النهائية التي تدخل في حساب الناتج القومي هي تلك السلع التي تدخل السوق وتباع بسعر السوق. أما التي لا تدخل السوق كالتي يستهلكها المزارع فإنها لا تدخل ضمن حساب الناتج القومي.

ب - طريقة الدخل القومي:

الدخل القومي هو عبارة عن الدخول التي تحصل عليها العوامل التي ساهمت في تكوين هذا الدخل، ولذلك فالدخل القومي هو عبارة عن "دخول عوامل الإنتاج التي ساهمت في تكوين الإنتاج خلال فترة زمنية ولتكن سنة".

أي أن الشرط الأساسي هو مساهمة عوامل الإنتاج في تكوين هذا الناتج وهذه العوامل كما سبق أن ذكرنا هي:

١. العمل: ويستحق هذا العنصر جزءا من الناتج يعد دخلا له وهو الأجور أو المرتبات التي يحصل عليها هذا العنصر مقابل ما بذله من جهد عضلي أو جهد ذهني أو فكري.

٢. الأرض "الموارد الطبيعية": ويستحق هذا العنصر جزءا من الدخل هو الريع أو الإيجار "كإيجار المساكن" أو المحلات التجارية أو قيمة الأرض أو العقار.

٣. رأس المال: ويستحق هذا العامل عليها مقابل إيداع الأموال في البنوك أو شراء أوراق مالية.

٤. التنظيم: ويستحق هذا العامل جزءا من الدخل القومي في صورة أرباح، كأرباح الشركات والأرباح التي يحصل عليها المنظم.

٥. المهن الحرفية: ويستحق أصحاب هذه المهن دخول مثل دخول أصحاب الأعمال أو المشروعات الصغيرة.

ومن ثم فإن الدخل القومي طبقا لطريقة عوامل الإنتاج هو عبارة عن عوائد عوامل الإنتاج.

ج. طريقة الإنفاق:

الإنفاق القومي هو مجموع ما ينفقه الأفراد من أموال على السلع الإستهلاكية والسلع الإستثمارية

ومن ثم فإن الإنفاق يشمل شقين هما الإنفاق الحكومى والإنفاق الخاص. أي أن الإنفاق القومي = الإنفاق العام + الإنفاق الخاص

ويعبر الإنفاق الحكومي عن قيام الحكومة باستخدام الدخل القومي في شراء سلع وخدمات نهائية تحتاج إليها مثل المعدات العسكرية والطرق وسيارات الإسعاف... إلخ.

هذا بالإضافة إلى المدفوعات التحويلية التي تقوم الحكومة بدفعها للأفراد مثل المعاشات.

أي أن الإنفاق ينقسم إلى:

١- الإنفاق على الاستهلاك: وذلك بهدف شراء سلع وخدمات تستخدم للاستهلاك المباشر.

٢- الإنفاق على الاستثمار: حيث يتم شراء سلع رأسمالية أو القيام بالإنفاق على سلع رأسمالية كالمباني والطرق والكباري.

٣- الإنفاق على الإحلال والتجديد: وذلك في حالة صيانة بعض السلع الرأسمالية وتطويرها أو استبدالها بسلع أخرى.

وكما سبق أن ذكرنا فإن الدخل = الإنفاق. ويمكن بيان ذكل من خلال ما يلي:

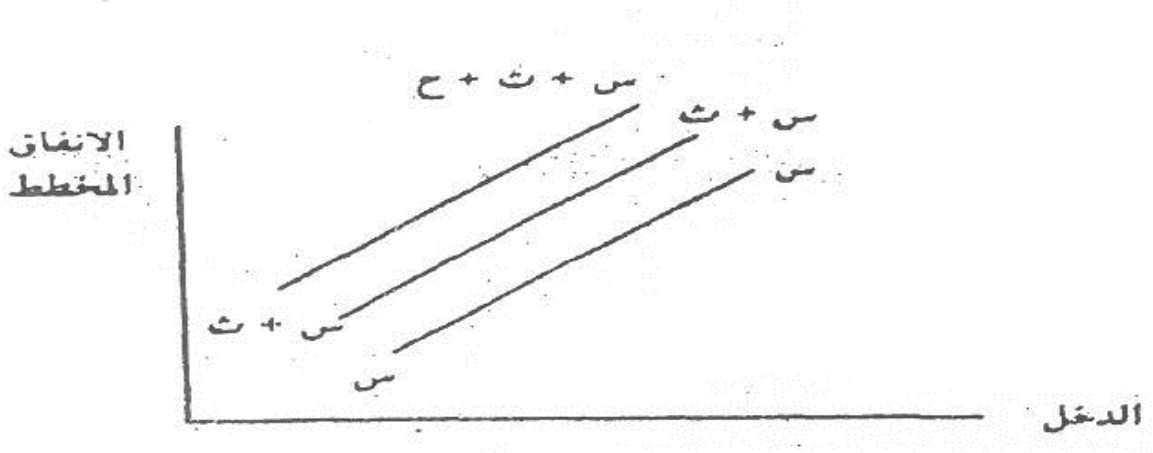

شكل رقم (٢)

العلاقة بين الدخل والإنفاق المخطط

يوضح الشكل البياني السابق العلاقة بين الإنفاق المخطط والدخل، مع مراعاة أن الإنفاق المخطط هو ذلك المقدار المتوقع إنفاقه في فترة زمنية لاحقة وهو يساوي الدخل المتوقع أو المخطط، ويعبر المخطط (س س) عن الاستهلاك ولهذا فهو يقع أسفل الخط (س + ث).

حيث أن الخط س + ث يشمل الاستهلاك + الاستثمار ويلاحظ أنه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك والاستثمار وزاد بالتالي الإنفاق الحكومي.

أما المنحنى س + ث + ح فهو يعبر عن الإنفاق الحكومي (ح) ولهذا يقع في الرسم البياني كأعلى خط أو منحني ويطلق على المنحني س + ث + ح بالطلب الكلي ومن ثم لابد أن يكون الطلب الكلي مساويا للدخل القومي حتى يتحقق التوازن.

وإذا ما تم معرفة العلاقة بين الدخل والطلب الكلي يمكن التحقق من أن الدخل يساوي الطلب الكلي. ويمكن التعبير عن ذلك بالشكل البياني التالي.

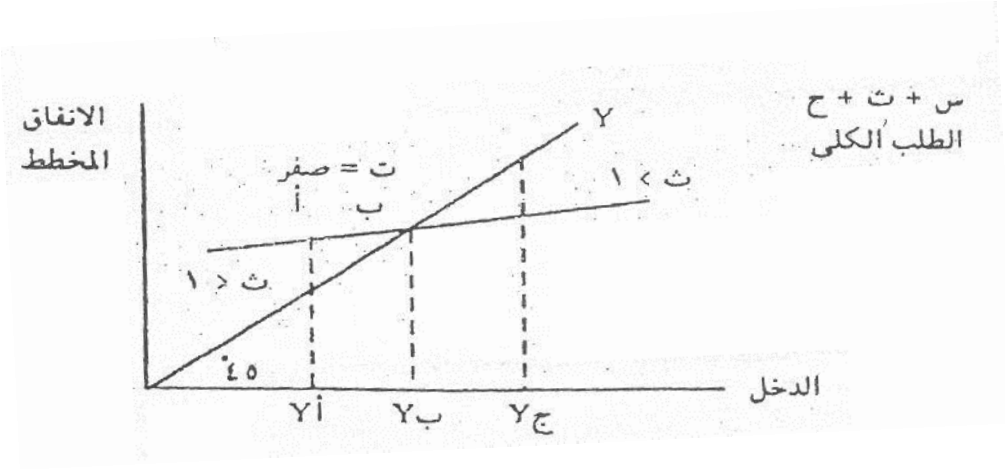

شكل رقم (٣) العلاقة بين الطلب الكلي والدخل

ويلاحظ من الرسم البياني السابق ما يلي:

يعبر خط ٤٥ عن الدخل، بينما يعبر الخط س + ث + ح عن الطلب الكلي، ث تعبر عن الاستثمار.

ويلاحظ من خلال الرسم البياني حدوث ثلاثة أوضاع:

- **النقطة (أ):** وعندها يزيد الطلب الكلي عن العرض الكلي أو الدخل وبالتالي يكون الاستثمار سالبا (ث <١)
- **النقطة (ب):** وعندها يتساوي الطلب الكلي مع الدخل وبالتالي يكون الاستثمار مساويا الصفر.
- **النقطة (ج):** وعندها يزيد الدخل عن الطلب الكلي مما يعني زيادة الاستثمار (ث>١) ويكون موجبا.

أهمية دراسة الناتج (الدخل) القومي والعوامل المؤثرة فيه:

تدعو الحاجة إلى دراسة الدخل القومي وذلك لبعض الأسباب، ومن الأسباب التي تدعو إلى دراسة الدخل القومي ما يلي:

١- يتم دراسة الدخل القومي حتى يمكن قياس مدى نجاح السياسات الاقتصادية في رفع مستوى الدخل القومي.

٢- يمكن من خلال دراسة الدخل القومي معرفة مدى عدالة توزيعه على عناصر الإنتاج ورسم السياسات التي تعمل على تحقيق تلك العدالة.

٣- يتم دراسة الدخل القومي للمقارنة بين دولة وأخرى من حيث التقدم والرفاهية الاقتصادية.

٤- يمكن من خلال دراسة الدخل القومي وضع السياسة الاقتصادية المستقبلية على ضوء تقديرات هذا الدخل في فترات مقبلة، ودراسة ما يتعلق بالتوظف والاستثمار والصادرات.

٥- يتم دراسة الدخل القومي لقياس مستوى الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع وذلك من خلال نسبة الدخل القومي إلى عدد السكان، لمعرفة متوسط دخل الفرد.

أما عن العوامل التي يتوقف عليها الإنتاج القومي فهي[١]:

- درجة تحصص عناصر الإنتاج.
- حجم الموارد الاقتصادية المتاحة ونوعيتها.
- مستويات التعليم والتدريب ومستوى التقدم الفني.
- حجم السوق والتقاليد والعادات السائدة في المجتمع.

- المشاكل التي تواجهنا عند قياس الدخل القومي:

من أهم تلك المشكلات التي تواجهنا عند قياس الدخل القومي ما يلي:

١- ازدواج الحساب: علاجها القيمة المضافة.

[١] د/ محمود مصطفى: محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، ٢٠٠١، ص٩.

كل ما يجب التنويه إليه في هذا الصدد هو أن الدخل القومي يحسب باعتباره مجموع الناتج القومي، ومن ثم فهناك قيم تتداخل في الحساب وخاصة السلع الوسيطة مثل الخيوط والغزول، ولذا يلجأ الاقتصاديون إلى استخدام القيمة المضافة لتفادي الازدواجية في في الحساب.

مثال على ذلك: إذا بلغت إنتاجية مصنع الغزل والنسيج ١٠٠٠٠ مليون جنيه مثلا (كناتج كلي) ولكن التكاليف كانت ٣٠٠٠ مليون جنيه قطن، ١٠٠٠ مليون جنيه غزول، ١٣٠٠ مليون جنيه نسيج، فإن جملة التكاليف هي ٥٠٠٠ مليون جنيه (٣٠٠٠ + ١٠٠٠ + ١٠٠٠).

وبناء على ذلك تصبح قيمة الدخل القومي الفعلية هي ٥٠٠٠ مليون جنيه وليست ١٠٠٠٠ مليون جنيه فطبقا للقيمة المضافة فإن الدخل القومي = الناتج الكلي – مسلتزمات الإنتاج

= ١٠.٠٠٠ – ٥٠٠٠ (٣٠٠٠ + ١٠٠٠ + ١٠٠٠)

= ٥٠٠٠ مليون جنيه.

٢- الخدمات غير النقدية: وعلاجها تقدير تلك الخدمات

تظهر صعوبة احتساب الدخل القومي هنا باعتباره سلع وخدمات، وهناك خدمات لا تدخل في دورة الدخل القومي لأنها ليست لها قيمة سوقية ومن ذلك على سبيل المثال، ما تقوم به

ربات المنزل من طهي للأطعمة في المنازل، وتربية الأطفال، ومعاونة الوالد في تعليم أولاده، فكل هذه الخدمات لا تظهر في دورة الدخل القومي.

٣- رسوم الإنتاج والإعانات الإنتاجية "وعلاجها أن تضاف للدخل":

وهذه الرسوم على الرغم من أنها تساعد على زيادة الدخل إلا أنها لا تضاف إلى الدخل القومي. ومن ثم يجب إدراجها ضمن حسابات الدخل القومي حتى يتم حسابه بصورة سليمة.

٤- الصادرات والواردات[١] "علاجها طرح السلع والخدمات المستوردة Imports & Export:

وتظهر المشكلة هنا في أن هناك سلعا وخدمات يقوم الأفراد وتقوم الدولة باستيرادها من الخارج وقد لا تدرج ضمن حسابات الدخل القومي.

٥- المباني السكنية: "وعلاجها تقدير قيمة إيجارها":

تتمثل الصعوبة هنا في أن المباني تدر عائدا سنويا من عوائد الإنتاج يتمثل في الريع – أو الإيجار– ومن هذه الوحدات ما لا تظهره الإحصاءات وخاصة ما يتعلق بقيمة عوائد "الريع" ومن ثم يكون تقدير الدخل القومي بأقل من الواقع.

[١] د/ علي لطفي، د/ إيهاب نديم: دراسات اقتصادية، مكتبة عين شمس، ١٩٩٥ / ١٩٩٦، ص ١٧-١٩.

٦- استهلاك الجهاز الإنتاجي: و"علاجها حساب الجزء المستهلك واستبعاده من المجموع":

لا شك أن رأس المال يتعرض للتهالك على مر السنين، لذا نجد أن الدخل القومي يجب أن يحسب على أساس خصم الجزء الاستهلاكي. ومن هنا فالفارق الجوهري بين الناتج القومي الإجمالي GNP والناتج القومي الصافي NNP هو أن الأخير يحسب على أساس استبعاد الجزء المتهالك. أي أن NNP = GNP – RI

حيث أن NNP = الناتج القومي الصافي Net National Probuction

GNP = الناتج القومى الإجمالى Gross National Prpduction

RI = الاستثمار الإحلالي الإهلاكي Replacement Investment

٧- المدفوعات التحويلية: علاجها أن تستبعد من الحساب:

وهي عبارة عن المبالغ التي تدفعها الدولة للأفراد دون مقابل مثل التأمينات والمعاشات وإعانات العاطلين والهبات بين الأقارب.

٨- الأرباح الاستثنائية : وهذه الجزئية يجب أن تستبعد:

وهي الأرباح التي لا تكن متوقعة بصفة مستمرة، بل تأتي بالصدفة (لهذا يطلق عليها الأرباح القدرية) فقد تأتي نتيجة لارتفاع مفاجئ في سعر السلعة، وبالتالي فهي وإن كانت تحسن من مستوى الدخول، إلا أنها لا تظهر بشكل دائم في الدخل القومي مما يمثل صعوبة في تقييمها ، ولهذا يفضل استبعادها.

٩- تغير المستوى العام للأسعار: "من المعلوم أنه يجب تقدير الدخل الحقيقي وليس الدخل النقدي":

تظهر المشكلة عندما يتم حساب الدخل القومي على أساس تقييم السلع والخدمات في شكل نقدي، وهو ما يعبر عنه في المصطلحات الاقتصادية، بالدخل النقدي Monetary Income فقد تتغير قيمة هذه السلع والخدمات من سنة لأخرى حسب المستوى العام للأسعار، وبالتالي يفضل تقدير قيمة الدخل القومي بالأسعار الثابتة، وهو ما يعبر عنه بالدخل الحقيقي Real Income.

١٠- عدم توافر وعدم دقة الإحصاءات:

نظرا لتهرب الكثيرين من الإدلاء بالمعلومات الكافية عن دخولهم، ومن ثم يترتب على ذلك حدوث خطأ في البيانات الإحصائية، وبالتالي صعوبة حساب الدخل القومي بشكل دقيق.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المشكلة تبدو أكثر وضوحا في الدول النامية. وذلك نظرا لعدم توافر المعلومات الدقيقة هذا بالإضافة إلى قيام بعض الأفراد بالعمل في مجال آخر إلى جانب العمل الذي يقومون به وهو العمل الرسمي، مما يساعد على تعقد المشكلة.

ومن ثم فإن الوسيلة المناسبة لمواجهة هذه المشكلة تتمثل في شقين: يمثل الأول المصداقية التي يجب أن يتخلى بها القائمون على جمع البيانات والحيادية الشديدة، ويتمثل الثاني في ضرورة توعية الأفراد بأهمية صحة تلك البيانات.

طرق توزيع الدخل القومي Distribution Of Income

يقصد بتوزيع الدخل القومي، بيان نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج التي ساهمت في تكوين الدخل القومي، بحيث يتحدد نصيب كل عنصر منه وهناك طريقتين يتم بهما توزيع الدخل القومي:

الطريقة الأولى: التوزيع الوظيفي:

طبقا للتوزيع الوظيفي Functional Distribution يتم توزيع الدخل القومي على عناصر الإنتاج التي ساهمت في تكوين كل عنصر حسب مساهمته فى عنصر العمل يحصل على نصيب من الدخل القومي في صورة أجور أو مرتبات. ولا يحصل عنصر العمل على هذا العائد إلا إذا ساهم بصورة مباشرة في العملية الإنتاجية.

وعنصر رأس المال يحصل على نصيب من الدخل القومي في صورة فوائد، وتمثل تلك الفوائد دخلا لهذا العنصر فتزيد حسب حجم المساهمة في التكوين الرأسمالي. وعنصر الأرض "الموارد الطبيعية" يحصل على نصيب من الدخل القومي في صورة ريع أو إيجار

أما عنصر التنظيم فهو العنصر الوحيد الذي لا يحصل على نصيب من الدخل القومي إلا بعد دفع مستحقات عناصر الإنتاج الثلاثة، ومن ثم يتوقف المقدار أو النصيب الذي يحصل عليه هذا العنصر على مدى خبرته وكفاءته من خلال قيامه بالتنسيق بين عناصر الإنتاج الأخرى. ومن ثم فإنه إذا أخفق سوف يتحمل خسائر مغامرته غير السليمة.

ومن الجدير بالذكر أن التوزيع الوظيفي هو التوزيع الذي يأخذ به النظام الاقتصادي الرأسمالي. لأنه لا يقر إلا هذا النوع.

فبقدر مساهمة العنصر الإنتاجي في العملية الإنتاجية، يمكن أن يحصل ذلك العنصر على نصيبه من الدخل القومي. ولا يعترف هذا النظام إلا بهذا النوع من التوزيع أي أنه لا يقر التوزيع الشخصي، بمعنى أنه من لم يساهم في العملية الإنتاجية فإنه لا يستحق أي عائد من عوائد الدخل القومي.

الطريقة الثانية: التوزيع الشخصي Personal Distribution

طبقا لهذه الطريقة يتم التوزيع للدخل القومي على أفراد المجتمع بغض النظر عن مدى مساهمة كل منهم في تكوينه.

وهناك من يرى أن التوزيع الشخصي للدخل يعني "توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر وذلك بعد تقسيمها إلى فئات أو شرائح طبقا لمستوى متوسط دخل الفرد أو الأسرة بغض النظر عن وظائفها أو مشاركتها في العملية الإنتاجية ثم تتم المقارنة بين النصيب النسبي لكل فئة أو شريحة من إجمالي الدخل وبين الأهمية النسبية لهذه الشريحة أو الفئة في إجمالي عدد الأفراد أو الأسر[1]. وتجدر الإشارة إلى استخدام الفرد كوحدة لقياس توزيع الدخل يعد أكثر دقة من استخدام الأسرة، لأن استخدام الأسرة كوحدة للقياس يفترض ضمنا أن الدخل داخل الأسرة يتوزع توزيعا عادلا.

[1] د/ أحمد حمد الله السمان: مدخل في مبادئ علم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٤٩.

هذا بالإضافة إلى أن ذلك لا يأخذ في الاعتبار أثر الاختلاف في حجم الأسرة، والتركيب العمري لأفرادها وعدد الأفراد المنتجين داخل الأسرة ويفيد التوزيع الشخصي للدخل في معرفة التعاون في التوزيع، ومدى عدم عدالة توزيع الدخل.

وهناك مجموعة من الأسباب تؤدي إلى عدم عدالة توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع، نذكر منها[1]:

١- التفاوت في ملكية عناصر الانتاج خاصة عنصر الأرض وعنصر رأس المال.

٢- أسعار عناصر الانتاج: تظهر أهمية هذا التعامل في التأثير على التوزيع الشخصي للدخل حين يقل التفاوت في توزيع ملكية العناصر.

ويلاحظ أن عنصر العمل بالذات يتصف بتوزيع أقرب إلى التساوي من أي عنصر آخر. ولذلك فإن تحسين مستويات الأجور يؤدي إلى تحسين حصة العمل في الدخل القومي،ومن ثم تحسين التوزيع الشخصى للدخل ومن الجدير بالذكر ان هذا التفاوت فى توزيع الدخل القمومى يتوقف – إلى حد كبير – على السياسات المالية المتبعة. وهناك مقاييس يمكن استخدامها لمعرفة مقدار ذلك التفاوت ومن أهم تلك المقاييس وأشهرها وأكثرها سهولة، **منحني لورانز**. وتتلخص فكرة هذا المنحني في محاولة معرفة مقدار التفاوت في توزيع الدخل القومي من خلال مقارنة النصيب النسبي لكل شريحة من السكان بمقدار ما يحصها من الدخل القومي وذلك بعد ترتيب فئات المجتمع ترتيبا تصاعديا. بحيث يتم وضع أفقر فئة "١٠%" من السكان في أول المنحني ثم وضع الفئة التالية "٢٠%" من حيث مستوى الدخول وهكذا.

[1] المرجع السابق، ص ٢٥٠.

ومن ثم يمكن وضع الشرائح الأكثر فقرا = ١ في أول المنحنى.

ووضع الشرائح الأكثر غنى في آخر المنحنى. وبناء على ذلك يكون التوزيع للدخل أكثر عدالة كلما حصلت كل فئة على كل ما يخصها من الدخل القومي على قدر مساهمتها. وكلما اقترب منحنى توزيع الدخل من الخط المتساوي كلما تحققت العدالة في التوزيع، وعكس ذلك صحيحا. أي أنه كلما ابتعد منحنى توزيع الدخل عن خط التساوي كلما دل ذلك على عدم عدالة توزيع الدخل. وهذا إنما يعني سيطرة شريحة أقل من شرائح المجتمع على نسبة كبيرة من الدخل القومي وحرمان الشريحة الكبرى من الاستفادة بحصتها الخاصة بها من الدخل القومي وهذا ما نلاحظه خلال هذه الفترة، فطبقا لإحصائيات البنك الدولي، والأمم المتحدة وجد أن حوالي ٢٠% أو أقل من سكان العالم تستحوذ على ٨٠% من ثروات العالم، بينما ٨٠% من السكان أو أكثر، لا تحصل إلا على أقل من ١٠% من الثروات في العالم. ولهذا يمكن التدخل من خلال بعض الإجراءات للحد من ذلك التفاوت الملحوظ في توزيع الدخل القومي. ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

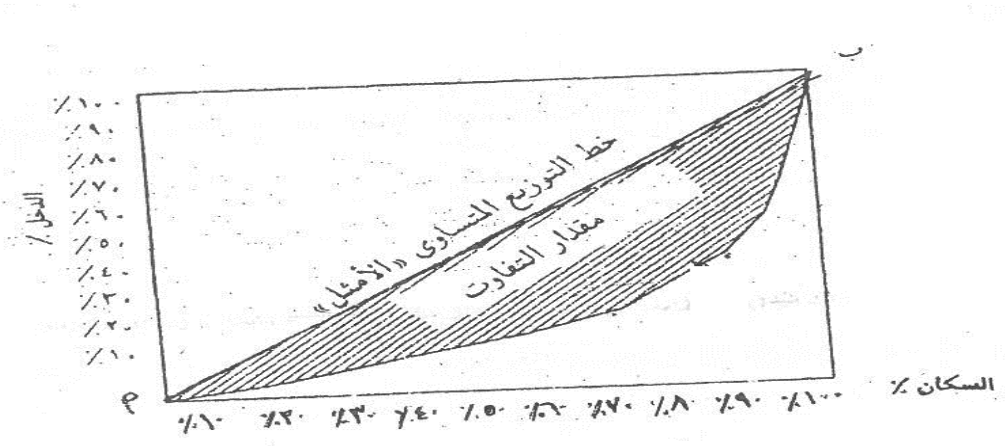

شكل رقم (٤) منحنى لورانز لتوزيع الدخل القومي

ويلاحظ من الرسم البياني السابق ما يلي:

- يعبر الخط (أ ب) عن خط التوزيع العادل والذي ينبغي الوصول إليه كلما أمكن، لتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي
- بينما يعبر المنحنى الذي يقع أسفل منه عن التوزيع الفعلي للدخل ويلاحظ أنه كلما تباعد عن الخط (أ ب) كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل القومي.
- تعبر المنطقة المظللة عن مقدار التفاوت في توزيع الدخل القومي. ففي حين أن ٦٠% من السكان يجب أن يحصلوا على ٦٠% من حجم الدخل القومي طبقا لخط التوزيع المتساوي، نجد أن التوزيع الفعلي للدخل القومي يعبر عن عكس ذلك تماما. حيث يلاحظ أن ٩٠% من حجم الدخل القومي. وبالتالي تزداد حدة التفاوت في توزيع الدخل القومي.

ويرى لورانز أنه يمكن علاج حدة التفاوت والتي تبنيها المنطقة المظللة من خلال استخدام ضرائب بأسعار مرتفعة على الثروات والدخول المرتفعة حتى يمكن تقليل تلك المساحة وتقارب منحنى التوزيع الفعلي من خط التوزيع المتساوي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

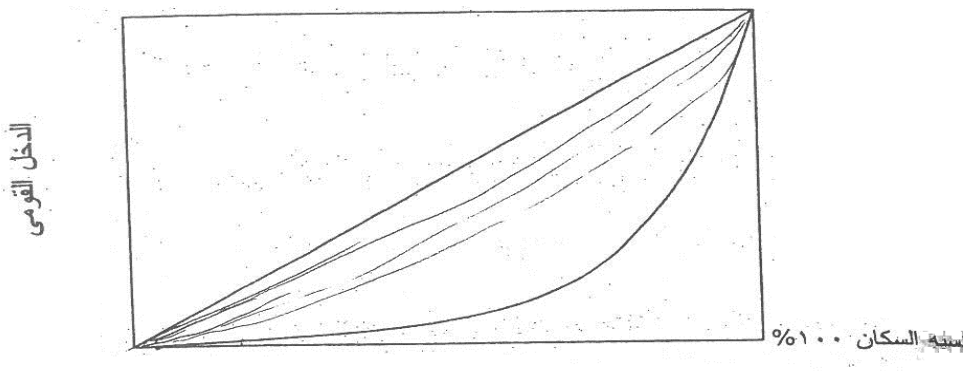

شكل رقم (٥) منحنى لورانز لتوزيع الدخول بعد فرض الضرائب

ويلاحظ من الرسم البياني السابق أن منحنى التوزيع الفعلي بسبب فرض الضرائب قد تقارب إلى خط التوزيع المتساوي مما أدى إلى تقليل حدة التفاوت.

هناك عدة محاولات جرت لعمل حسابات لهذه المساحة في صورة دليل يمكن أن يلخص بأكمله لكي يمكن استخدامه في إجراء عمليات المقارنة للتوزيع عبر الزمن أو فيما بين الدول لمعرفة

التطورات التي حدثت على التوزيع. ومن تلك المحاولات حساب معامل جيني Gini Coefficient وكلما زادت قيمة هذا المعامل دل ذلك على ارتفاع درجة التفاوت في التوزيع والعكس صحيح.

وبعبارة أخرى، يمكن أن نوضح فكرة معامل جيني والذي يوضح أن المساحة المحصورة بين خط التوزيع الأمثل (أ ب) ومنحنى التوزيع الفعلي يمكن حسابها بنسبة مئوية

تتزواح من صفر إلى واحد صحيح وأنه كلما كانت القيمة متقاربة من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على حدة التفاوت في توزيع الدخل القومي والعكس صحيح.

أي أن المقدار المظلل إذا كان أكبر من الصفر كان هناك حدة تفاوت في التوزيع، وإذا كان مساويا الصفر كان هناك عدالة في التوزيع.

ويمكن الحصول على ذلك المقدار بقسمة الجزء المظلل على المثلث أ ب جـ لتحديد نسبة توزيع الدخل. وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي.

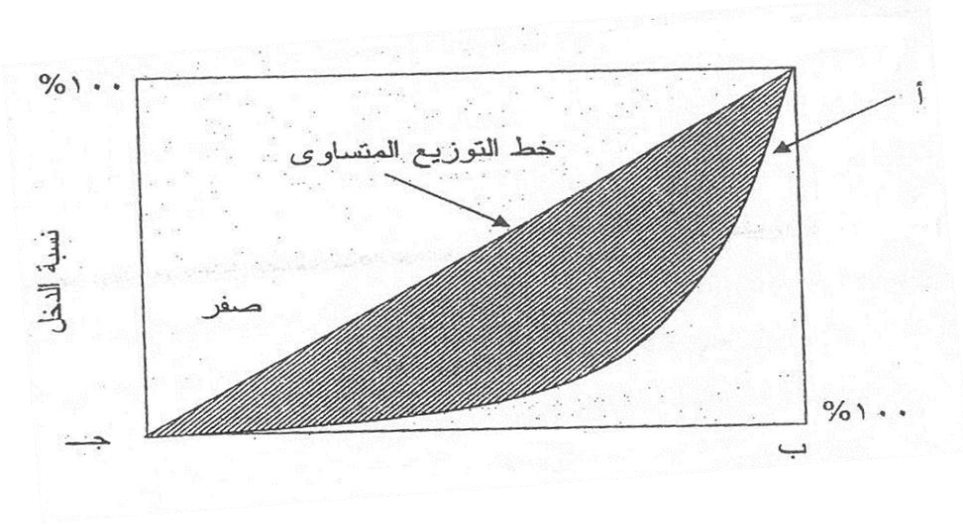

شكل رقم (٦) معامل جيني المشتق من منحنى لورانز لتوزيع الدخل

عاشرا: توزيع الدخل القومي في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

استعرضنا من خلال ما سبق طرق توزيع الدخل القومي في الفكر الاقتصادي الوضعي، ولكل نظام اقتصادي مزايا ومساوئ، فالنظام الاقتصادي الرأسمالي لا يقر إلا التوزيع الوظيفي فقط، ولا يعترف بالتوزيع الشخصي. بينما نجد النظام الاقتصادي الاشتراكي يقر التوزيع الشخصي.

إلا أن الفكر الاقتصادي الإسلامي يقر كلا النوعين من التوزيع، فهو يقر التوزيع الوظيفي باعتبار أنه من حق كل عنصر من عناصر الإنتاج أن يحصل على نصيب من الدخل القومي مقابل مساهمته ومشاركته في العملية الإنتاجية، كما أن يقر التوزيع الشخصي، بل يؤكد على ضرورة تحقيقه لأنه يجسد أحد صور التكافل في أهم صوره، لأنه يسعى لأن يتعايش المجتمع وكأنهم فردا واحدا. ونناقش فيما يلي كل من النوعين في ظل الفكر الاقتصادي الإسلامي:

- **طبقا للتوزيع الوظيفي:**

يقر النظام الاقتصادي الإسلامي نظام التوزيع الوظيفي كما يقر التفاوت في الدخول "أي توزيعها" لأن كل عنصر من عناصر الإنتاج يأخذ من الدخل بقدر مساهمته في تكوينه، بحيث لا يؤدي هذا التفاوت إلى عدم توفير حد الكفاية لكل فرد.

لهذا فإن التفاوت في التوزيع يمكن أن يحدث بعد حصول كل فرد من أفراد المجتمع على حد الكفاية المناسب له ولظروفه إلا أنه من المفترض أن يتم التوزيع للدخل القومي على الأفراد الذين ساهموا في تكوينه بشكل عادل لأنه بدون هؤلاء الأفراد لا يتصور وجود دخل،

ومن العدل كذلك أن يتم توزيع الدخل القومي على عناصر الإنتاج بالطريقة التي تتلاءم مع مقدار التضحية أو الجهد الذي بذله كل عنصر من هذه العناصر، إلا أنه من المفترض أن يتم التوزيع للدخل القومي على الأفراد الذين ساهموا في تكوينه بشكل عادل لأنه بدون هؤلاء الأفراد لا يتصور وجود دخل، ومن العدل كذلك أن يتم توزيع الدخل القومي على عناصر الإنتاج بالطريقة التي تتلاءم مع مقدار التضحية أو الجهد الذي بذلك كل عنصر من هذه العناصر، ولكن يلاحظ في الواقع العملي أن توزيع الدخول لا يتم بصورة عادلة، حيث تزيد حدة التفاوت، خاصة التفاوت المطلق، حيث يزداد الغني غنى على مر الأيام بينما يزداد الفقير فقرا وبالتالي تتسع الفجوة بين الطبقتين بشكل واضح.

لهذا فإن التفاوت هنا يكون بشكل مطلق ويستمر الوضع لصالح الإغنياء وضد الفقراء.

فواقع التوزيع للدخل القومي يبين أن نسبة ضئيلة من أفراد المجتمع تستحوذ على قدر كبير من الثروات بينما عدد كبير من الأفراد لا يحصلون إلا على قدر يسير من الدخل. وهذا ما سبق ذكره من خلال نسبة الـ ٢٠% ونسبة الـ ٨٠%.

- **طبقا للتوزيع الشخصي:**

هذا النظام يعتمد على أساس تحقيق التكافل الاجتماعي لأفراد المجتمع بحيث يتم تحقيق نوع من الضمان الاجتماعي للجميع.

ولهذا فإن هذا التوزيع لا يقره النظام الاقتصادي الرأسمالي. في حين يقره النظام الاقتصادي الإسلامي، لأنه مبني على أساس تحقيق التكافل الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع.

إن هذا التوزيع فيه جانب أخلاقي وإنساني، حيث أنه يهتم بتوفير ضروريات الحياة للأفراد داخل المجتمع بغض النظر عن حجم المساهمة التي بذلوها في تكوين الدخل القومي[١].

وتجدر الإشارة إلى أن التوزيع الشخصي الذي يقره النظام الاقتصادي الإسلامي، لأنه في ظل النظام الاشتراكي لا يتم تحقيق ذلك بهدف دوافع أخلاقية وإنسانية، بل يتم لمجرد التأكيد على مساوئ النظام الرأسمالي، مما يترتب عليه حدوث صراع بين طبقات المجتمع، وحدوث ثورات بينهم، ومما يؤكد حقيقة فشل النظم الوضعية في تحقيق توزيع عادل للدخول ما أثبته الواقع أن توزيع عادل للدخول ما أثبته الواقع أن توزيع الدخول على المستوى العالمي كان ولا يزال لصالح الدول المتقدمة.

فقد أثبتت بعض الدراسات أن حوالي ٨٠% من سكان العالم أو أكثر يحصلون على أقل من ١٠% من الدخل العالمي، بينما ٢٠% من السكان يحصلون على ما يقرب من ٨٠% أو أكثر من الدخل العالمي.

فالفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية طبقا للأرقام السابقة حوالي ١٣ : ١ أي أن دخل الفرد في الدول المتقدمة يساوي ١٣ ضعف دخل الفرد في الدول النامية.

---

[١] د/ محمد شوقي الفنجري: الإسلام وعدالة التوزيع أو حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ودول العالم، الطبعة الأولى، الاتحاد الدولي البنوك الإسلامية، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م ، ص ٥٣–٥٥.

كما أن الدول المتقدمة هي المسئول الأول عن تدني مستويات الدخول في الدول النامية، حيث قامت أثناء احتلالها بالحصول على معظم ثروات الدول النامية، حتى حولت الدول المتقدمة تلك الدول إلى جيوب فقر.

هذا بالإضافة إلى أن هذه الدول عندما انسحبت من الدول النامية خلفت ورائها استعمارا فكريا، بحيث تظل الدول الفقيرة تابعة للدول المتقدمة ذلك لأن الدول المتقدمة ترى ضرورة أن تظل الدول المتخلفة دولا استهلاكية أكثر منها إنتاجية لتصريف منتجاتها داخل أسواق هذه الدول.

هذا بالإضافة إلى الكثير من السلبيات التي تؤكد فشل النظم الوضعية في تحقيق عدالة في توزيع الدخول والتي ليس مجالها هذا المؤلف[1].

ولكن ما نود أن ننوه إليه هنا هو أن من أهم أسباب عدم عدالة توزيع الدخول في النظم الوضعية هو عدم وجود الضوابط الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها كل فرد، ومن ذلك الإيثار والتضحية وعدم الغش وانعدام الاحتكار وتوافر الأمانة ... إلخ.

إن هدف كل منظم في النظم الوضعية – على سبيل المثال – هو تحقيق أقصى ربح ممكن بغض النظر عن طريق الحصول على ذلك الهدف، ومن ذلك فهناك من المنتجين من

[1] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:
– د/ إبراهيم سليمان عيسى: دور الزكاة في تنمية المجتمع، بحث مقدم إلى مسابقة وقف د/ شوقي الفنجري، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م، ص ١٢–١٨.

لا يرى مانعا من أن ينتج سلعا غير مباحة بهدف تحقيق أقصى ربح. وبالتالي تظل الكفة غير متزنة فيما يتعلق بعدالة التوزيع.

أنواع التوزيع في الاقتصاد الإسلامي:

يتم توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي من خلال ثلاث مراحل[١]:

١- **التوزيع القاعدي:** وهي المرحلة التي تنظم عملية التملك من البداية، وسميت هكذا لأن الإسلام يعتبرها القاعدة التي بدأ بها التوزيع والتي سوف تؤثر على كل مراحل التوزيع التالية لها.

٢- **التوزيع العملي:** وهي المرحلة التي يقابلها في النظم الوضعية "التوزيع الوظيفي". ويتم من خلال هذه المرحلة توزيع الدخل بناء على المساهمات التي قام بها الأفراد سواء كانوا ملاكا أو عاملين، ويقر الاقتصاد الإسلامي تلك المرحلة.

٣- **التوزيع التوازني:** يمكن أن يطلق على هذه المرحلة، مرحلة إعادة التوزيع، والهدف من هذه المرحلة هو إحداث توازن بين أفراد المجتمع لضمان حد الكفاية لكل فرد منهم، وتقع مسئولية هذه المرحلة على الدولة باعتبارها ممثلة للجماعة. وتتم تلك المرحلة من خلال استخدام أدوات السياسة المالية الإسلامية. ولعل من أهم تلك الأدوات، الزكاة، وسنناقش بإيجاز دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي.

---

[١] د/ رفعت العوضي: نظرية التوزيع، سلسلة الاقتصاد الإسلامي والفكر المعاصر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٤م.

الزكاة ودورها في إعادة توزيع الدخل القومي[1]:

تعمل الزكاة على إعادة توزيع الدخل القومي بشكل عادل، ويتضح ذلك من خلال حرص الإسلام على إرساء مبدأ حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، ويتحقق ذلك من خلال التسليم بحقيقة أن المال مال الله والناس ما هم إلا خلفاء فيه، وقد أوكل إليهم مهمة التصرف في هذا المال في ظل ضوابط وضعها المولى سبحانه وأوجب عليهم الالتزام بها.

ومن أهم الضوابط توفير حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع، لأنه لا يسمح بالغني إلا إذا تحقق هذا المبدأ لكل أفراد المجتمع. ومعنى هذا أن الإسلام يقر التفاوت في توزيع الدخول بشرط أن يكون ذلك بعد توفير حد الكفاية، فلا يمنع وجود أفراد يمتلكون جزءا من الدخل أكثر من غيرهم لتفاوت قدراتهم الذهنية والعضلية.

وتتحقق فعالية الزكاة في إعادة التوزيع من خلال ما يلي:

١- تعمل الزكاة على محاربة الاكتناز: (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم، يوم يحمي عليها في نار جهنم فتكوي بها جباهم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون) (التوبة: ٣٤-٣٥).

٢- تعمل الزكاة على محاربة الاستئثار بالثروات: ولذلك فهي تعمل على تفتيت الثروات (كي لا يكون دولة بين الإغنياء منكم) (الحشر: ٧).

---

[1] تجدر الإشارة إلى أن بعض الاقتصاديين يرون أن الزكاة هي توزيع للدخل القومي، وليست أداة لإعادة التوزيع وحجته في ذلك قوله تعالى: (والذين في أموالهم حق معلوم) (المعارج: ٢٤) وبناءا على ذلك فإن الزكاة تعد دخلا لمن لا دخل له، وبالتالي فهي توزيع الدخل وليست مجرد أداة لإعادة التوزيع.

يستخلص مما سبق:

عدم تمكن النظم الوضعية من تحقيق عدالة للتوزيع بالشكل الذي يتم به التوزيع في الفكر الاقتصادي الإسلامي أي على عكس الحال بالنسبة للاقتصاد الإسلامي، لأن المولى سبحانه كفل لكل فرد من أفراد المجتمع حقه مهما كانت ديانته أو جنسيته فعندما خلق المولى سبحانه آدم عليه السلام ضمن له ألا يجوع ولا يعرى كما أنه لا يظمأ ولا يضحى حيث يقول سبحانه: (إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى، وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحي) (طه: ١١٨ – ١١٩).

لهذا، فالزكاة تعمل على إعادة توزيع الدخل القومي بشكل أفضل لصالح جميع أفراد المجتمع فلا تفرض إلا على من ملك حد النصاب بعد أن أشبع حاجاته الأصلية. كما لا يستحق الزكاة إلا فئات معينة من أجل تحقيق حد الفكاية لهم.

الفصل الخامس

مكونات الدخل القومي
الاستهلاك والإدخار

مكونات الدخل القومي الاستهلاك والإدخار

مقدمة:

يعد الاستهلاك والإدخار من أهم – بل أهم – مكونات الدخل القومى. فمن المعلوم أن الدخل القومي يتم توزيعه على كل منهما،

لأن الدخل القومي = الاستهلاك القومي + الإدخال القومي.

وهناك تباين في وجهات النظر بين الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي فيما يتعلق بهذين المكونين الرئيسين للدخل القومي، وقد تعرض الفكر الكلاسيكي لما يتعلق بالاستهلاك القومي. ويري الكلاسيك أن كل ما ينتج يستهلك، وقد اعتقدوا بأنه لا يمكن حدوث خلل في النشاط الاقتصادي الكلي. ونناقش من خلال هذا الفصل هذين المكونين وعلاقة كل منهما بالدخل القومي.

أولا: الاستهلاك القومي national consumption

يقصد بالاستهلاك بصفة عامة، الحصول على السلع والخدمات لاستخدامها في إشباع الحاجات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمجتمع.

وقد أعطي الكلاسيك اهتمامًا كبيرًا بجانب العرض، حيث اعتقدوا أنه يؤثر في جانب الطلب مما جعل الاقتصادي الفرنسي جون باتست ساي يقول: إن العرض يخلق الطلب المساوي له دائمًا وعند أي مستوي من العمالة. طبقًا لذلك

فهم يرون عدم حدوث أزمة أو إفراط في الإنتاج الكلي، لأن حجم الطلب على السلع يعادل حجم العرض.

إلا أن أهم مشكلة من وجهة نظر الكلاسيك تتركز أساسًا حول جانب العرض الذي يعد من وجهة نظرهم المؤثر الرئيسي في جانب الطلب الذي يعد تابعًا للعرض. لهذا فإن النظرية التقليدية لم تلجأ إلى ضوابط لترشيد حجم الاستهلاك وذلك نظرًا لعدم اهتمامها بجانب الطلب.

ترتب على عدم اهتمام الكلاسيك بجانب الطلب واعتقادهم عدم حدوث أزمات أن حدث بالفعل عنيفة للاقتصاد لم تكن في الحسبان نتيجة لتكدس السلع المنتجة، نظرًا لانخفاض الطلب عليها لكونها غير مناسبة لهن ومن ذلك على سبيل المثال أزمة الكساد العالمي التي حدثت من عام ١٩٢٩ حتى ١٩٣٢م.

أ- أنواع الاستهلاك:

ينظر للاستهلاك من عدة جوانب:

- فإذا كان القائم بعملية الاستهلاك، الأفراد "القطاع العائلي" فهو استهلاك نهائي حيث يشتري هذا القطاع السلع الاستهلاكية النهائية لإشباع حاجاتهم.
- إما إذا كان القائم بعملية الاستهلاك، قطاع الأعمال، فإن الاستهلاك يعد استهلاكًا وسيطًا.

أي أن الاستهلاك قد يكون نهائيًا بالنسبة لقطاع الأفراد وقد يكون وسيطًا بالنسبة لقطاع المشروعات، لأنه يدخل في إنتاج سلع يستخدمها قطاع العائلات فيما بعد.

ب- الاستهلاك في الفكر الكينزي:

انتقد كينز الفكر الكلاسيكي القائم على أساس الاهتمام بجانب العرض، ورأي أن التحليل الكلاسيكي لم يهتم بالاقتصاد الجزئي وأن قانون (ساى) من وجهة نظر كينز لا يمكن استخدامه، لأنه كان من المفترض أن يهتم بجانب الطلب، حيث أن الطلب هو المتغير المستقل والعرض هو المتغير التابع إذ لا يتصور إنتاج سلع بدون طلب عليها.

من ثم فإنه ليس بالضرورة أن كل ما ينتج يتم استهلاكه ولا كل دخل يتفق على الاستهلاك [1]. بل هناك جزءًا من الطلب الكلي أطلق عليه الطلب الفعال تزيد عنده حصيلة البيع لزيادة حجم الاستهلاك مما يدفع المنتجين إلى زيادة إنتاجهم من السلع والخدمات. والاستهلاك من وجهة نظر كينز يعد المؤثر الرئيسي في النشاط الاقتصادي لأنه المسئول عن أي شيء يتعرض له الاقتصاد. ويطلق كينز لقب الطلب الفعال على نقطة تعادل ثمن العرض الكلي مع ثمن

---

(1) محمد عبد الغفار محمد القشرة: أثر التمويل الخارجي على الإدخار في مصر في الفترة من ١٩٨٤، حتى ١٩٨٦، رسالة دكتوراه في الاقتصاد من كلية التجارة بنها، فرع جامعة الزقازيق، ١٩٩٢، ص٤٥.

الطلب الكلي، حيث أنها تعبر عن مستوي التوازن الذي يحدد مستوي العمالة في المدة القصيرة، وطالما أن الطلب الفعال يعادل الأجور والفائدة والربح والريع وهي عوائد عوامل الإنتاج التي تمثل الدخل القومي، لهذا فإن:

الطلب الفعال effective demand يساوي الدخل القومي ويساوي الناتج القومي وكل هذا يتكون من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستهلاكي الحكومي والإنفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الاستثماري الحكومي أي أن

الطلب الفعال = الدخل القومي = الناتج القومي = الإنفاق الإستهلاكي الخاص + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الاستهلاكي الحكومي + الإنفاق الاستثماري الحكومي.

وسنفرد فيما بعد تفصيلاً أكثر عن التحليل الكلي عند الكلاسيك وكينز.

ج- محددات الاستهلاك:

من أهم المحددات التي تؤثر بشكل مباشر في الاستهلاك زيادة ونقصًا، الدخل القومي، وبالإضافة إلى الدخل القومي فإن هناك مجموعة محددات أخرى من أهمها:-

١- **مستوي الأسعار Level price:** إن مستوي الأسعار يؤثر بشكل واضح في قيمة النقود، ومن ثم فإن القيمة الحقيقية للأصول المالية

تتأثر بتغيير الأسعار، حيث أن هناك علاقة عكسية بين الأسعار وقيمة النقود، وبالتالي ينعكس ذلك الأثر على حجم الاستهلاك.

٢- **الثروة wealth:** إذا حدث تغيير لقيمة الثروة فإن الأفراد يشرعون بتغيير وضعهم إلى الأفضل أو إلى الأسوأ مما يترتب عليه تأثر الاستهلاك زيادة ونقصًا.

٣- **التوقعات expectations:** إن التوقعات المستقبلية للأفراد تؤثر على قراراتهم الاستهلاكية، فإذا ما توقعوا انخفاض الأسعار مستقبلا، قل حجم استهلاكهم الحالي، والعكس صحيح إذا ما توقعوا ارتفاع مستوي الأسعار مستقبلا أو انخفاض مستوي الدخل، ومن ثم يتأثر الاستهلاك.

٤- **الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة:** إذا كانت السلع الاستهلاكية يحكمها طلب جديد، أي لمن ليس لديه هذه السلع فإن حجم الاستهلاك يزيد لحاجة الأفراد لها. أي إذا كان الطلب الذي يحكمها هو طلب إحلالي فإن قرار الشراء يتوقف على مدي تأثر المستهلك بالإعلان عن التطوير الجديد لهذه السلع.

٥- **عوامل متعلقة بإعادة توزيع الدخل:** فإذا كان التوزيع من حيث إعادته لصالح طبقة معينة وليكن الفقراء فإن حجم استهلاكهم يزيد، والعكس صحيح.

د- **دالة الاستهلاك function of consumption:**

تعبر الدالة عن وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر. أحد هذه المتغيرات تابع والأخر مستقل (أو بعضها وبعضها مستقل) ونظرًا لأن الدخل يؤثر في حجم الاستهلاك، لعدم إمكانية زيادة الاستهلاك بدون زيادة الدخل مع افتراض ثبات حجم الإدخال "المكمل الثاني للدخل"، وقد أ ثبتت بعض الدراسات أن الدخل يعد متغيرا مستقلاً والاستهلاك يعد متغيرًا تابعًا. وأن الدخل يفسر حوالي ٩٢% من متغيرات الاستهلاك، أما باقي المتغيرات الأخرى المؤثرة في الاستهلاك فلا تفسر سوي ٨% فقط من متغيرات الاستهلاك.

وتعبر دالة الاستهلاك عن العلاقة بين الدخل الكلي والاستهلاك الكلي وهي المكون الأول لنموذج الدخل والإنفاق، وتمر هذه الدالة بثلاث مراحل:-

١- في البداية تكون أعلي من الدخل الكلي لوجود ما يسمي بالاستهلاك التلقائي (أ) غير المرتبط بالدخل، وهو الجزء الذي لا يمكن الاستغناء عنه لحاجة الفرد إليه. وفي هذه المرحلة يكون حجم الإدخار بالسالب لزيادة الاستهلاك عن الدخل.

٢- في هذه الحالة يكون الاستهلاك مساويًا للدخل الكلي، وعند هذه المرحلة يكون الإدخار مساويًا للصفر لأن كل الدخل يتم إنفاقه على الاستهلاك فقط.

٣- وهي المرحلة التي يبدأ الدخل فيها بالتزايد بشكل أكبر من الاستهلاك وبالتالي يتحول الإدخار إلى إدخار بالموجب، حيث أن الدخل يكون أكبر من الاستهلاك.

ويمكن توضيح ذلك من خلال أن الدخل = الاستهلاك + الإدخار، ونظرًا لأن كلا منهما يكمل الأخر، فزيادة الاستهلاك تكون على حساب الإدخار والعكس صحيح.

فكرة الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك:

يعني الميل Propensity رغبة الفرد في أن يستهلك سلعة ما أو خدمة ما، ويزيد الميل للاستهلاك كلما كانت هناك زيادة في الرغبات نحو الاستهلاك لهذه النوعية من السلع أو الخدمات والميل للاستهلاك نوعان:-

١- الميل المتوسط للاستهلاك average propensity consumption (A.P.C)

يعبر الميل المتوسط للاستهلاك عن نسبة الدخل "ي" إلى الاستهلاك "س" ولا يزيد عن الواحد الصحيح إلا إذا كان الاستهلاك أكبر من الدخل.

أي أن الميل المتوسط للاستهلاك = الاستهلاك / الدخل

ويفرض أن الاستهلاك (C) والدخل (Y) فإن

$$A.\ P.\ C = \frac{C}{Y}$$

C = الاستهلاك ، Y = الدخل، A. P. C = الميل المتوسط للاستهلاك وبفرض أن الدخل = ١٠٠٠ مليون جنيه والاستهلاك = ٨٠٠ مليون جنيه فإن

$$A.P.C = \frac{C}{Y} = \frac{800}{1000} = 0.8$$

مع مراعاة أنه غالبًا ما يكون الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك.

٢- الميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity consumption (m.p.c)

يعبر الميل الحدي للاستهلاك عن معدل التغير الذي يحدث للاستهلاك منسوبًا إلى معدل التغير الذي يحدث للدخل، وهو أيضًا لا يزيد عن واحد صحيح إلا إذا كان الاستهلاك أكبر من الدخل، ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$M.P.C = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{C2 - C1}{Y2 - Y1}$$

حيث C1 = الاستهلاك الأول، C2 = الاستهلاك الثاني

وأن Y1 = الدخل الأول، Y2 = الدخل الثاني

وبفرض أن الاستهلاك تغير من ٦٥٠ إلى ٧٢٠ نتيجة لتغير الدخل من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ فإن الميل الحدي للاستهلاك يكون

$$M.P.C = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{C2 - C1}{Y2 - Y1} = \frac{720 - 650}{1000\text{-}500}$$

$$= \frac{70}{500} = 0.14$$

ومن الطبيعي أن يكون الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك مساويًا الواحد الصحيح أو أي نسبة مئوية لأنهما يتأثران بالدخل.

ويري كينز أن الميل الحدي للاستهلاك لدي الفقراء يكون أكبر عن مثيله لدي الأغنياء، لأنه بالنسبة للفقراء لن يتم إشباع كافة الحاجات الأساسية عكس الأغنياء[1]. الذين اشبعوا معظم حاجاتهم الأساسية لارتفاع دخولهم وأن الميل الحدي للادخار "كما سنعرف" لدي الأغنياء يكون مرتفعًا لسعي الأغنياء إلى توفير جزء من الدخل بعد الاستهلاك.

التعبير البياني عن دالة الاستهلاك

يمكن صياغة دالة الاستهلاك كما يلي:-

حيث $C= A + (MPCY)\ Y$

C = الاستهلاك ، a = الاستهلاك التلقائي غير المرتبط بالدخل، (MPC) = الميل الحدي للاستهلاك = Y = الدخل.

وتوضح هذه لدالة أن:-

(1) j.M- Keynes, The general Theory of Employment, Interest And Money, New York Harcourt press, 1936, p. 96.

الدخل القومي حتى ولو كان مساويًا الصفر فإن هناك جزءًا لابد أن يستهلك وهو الاستهلاك التلقائي (A) ويمكن الحصول على هذا القدر من خلال الإدخار بالسالب "الاقتراض".

يعد هذا المستوي نجد أن أي تغير في الدخل يجب أن يتبعه الاستهلاك. ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

دالة الإستهلاك شكل رقم (٧)

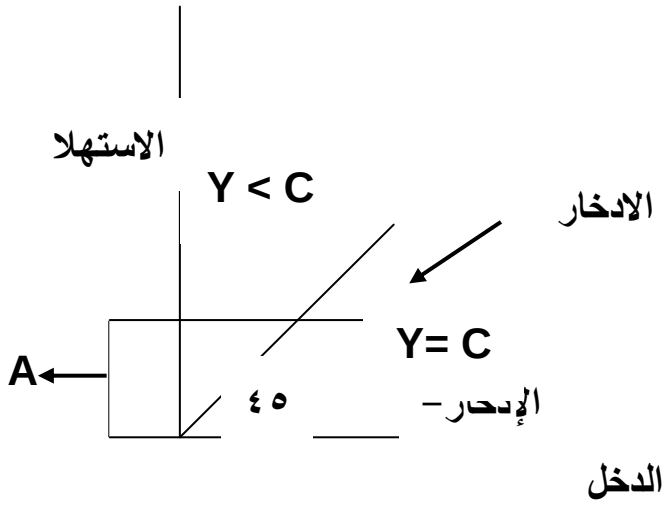

يلاحظ من الشكل السابق أنه عند مستويات الدخول المنخفضة لا يزال الاستهلاك أعلي من الدخل (Y < C) إلى أن يتساوي الاستهلاك مع الدخل، ويعبر خط ٤٥ عن الدخل القومي ويعبر الخط (C) عن دالة الاستهلاك وفيما يكون هذا الخط أعلي من خط الدخل لوجود استهلاك تلقائي أو مستقل (A) وعند هذه المرحلة يكون الإدخار بالسالب، لأنه من المفترض قيام الحكومة بالإنفاق على إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع حتى ولو أدي ذلك إلى الاقتراض، ويعبر عن تلك المرحلة منحني رقم (١) وبعد هذه المرحلة، يتقاطع خط ٤٥ مع دالة الاستهلاك وعند هذا المستوي يكون Y = C وفيها يكون الإدخار مساويًا ويعبر عن ذلك بالمرحلة رقم (٢).

عد التقاطع يبدأ خط ٤٥ المعبر عن الدخل بالتزايد عن الاستهلاك وفي هذه المرحلة يكون Y < C دلالة على زيادة الدخل وبالتالي يكون الإدخار بالموجب، ويعبر عن ذلك المرحلة رقم (٣)

هذا مع مراعاة أن الرسم البياني السابق يعبر عن دالة الاستهلاك في الأجل الطويل، أما عن دالة الاستهلاك في الأجل القصير فيعبر عنها بالرسم البياني التالي: الاستهلاك.

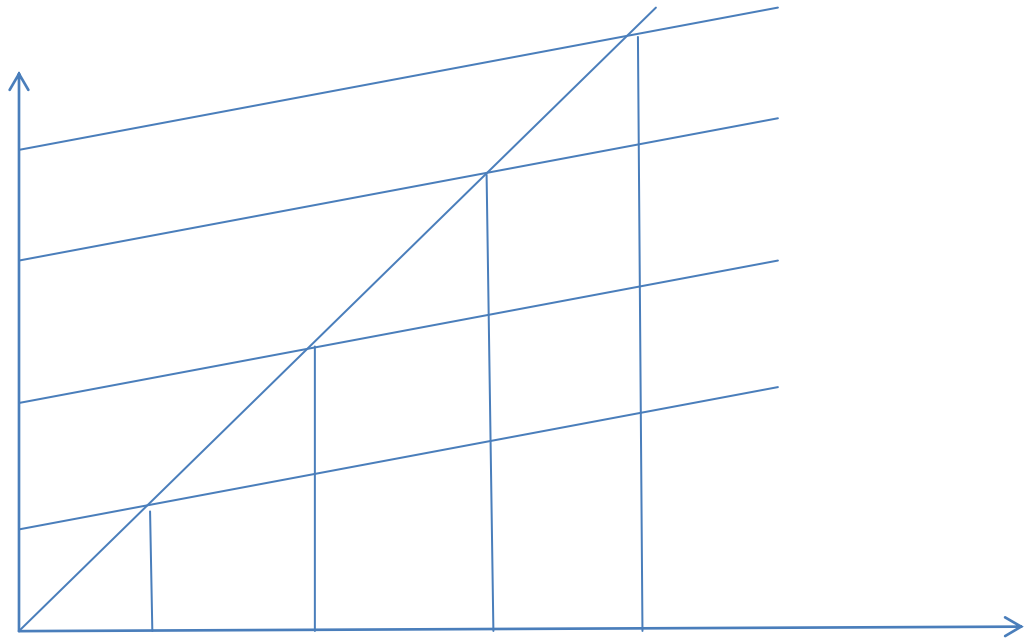

شكل رقم (٨)

دالة الاستهلاك في الأجل القصير

ومن الرسم البياني السابق يلاحظ أن دالة الاستهلاك في الأجل القصير يعبر عنها بالمستويات أ ، ب ، جـ ، د ، وتوضح هذه الدوال حجم الاستهلاك من مستوى لآخر نحصل في النهاية على دالة الاستهلاك في الأجل الطويل ويعبر الوضع من C1 إلى C2 عن متوسط الاستهلاك وهكذا كما يعبر الوضع Y1 إلى Y2 عن متوسط الدخل في نفس الفترة وبتوصيل النقاط من A الي B نحصل على دالة الاستهلاك في الأجل الطويل التي تعبر عن إجمالي دوال الاستهلاك في الأجل القصير (C1 +C2+C3+C4)

بعض الأمثلة العملية على الاستهلاك .

مثال رقم (١)

باستخدام المعادلة التالية كون جدول الاستهلاك عند مستويات الدخل

200 , 250 , 400

C = 30 +0.8 Y

الحل

يمكن الحصول على قيم الاستهلاك إذا تم التعويض في المعادلة بقيم الدخل المختلفة وذلك كما يلي :

C= 30 +0.8Y

C1=30+ 0.8 * 200 = 190

C2=30+ 0.8 * 250 = 230

C3=30+ 0.8 * 400 = 350

ثم يمكن عمل الجدول التالي :

Y	200	250	400
C	190	230	350

مثال رقم (٢)

فسر مكونات المعادلة التالية

$C = A + By$

هذه الدالة هي دالة استهلاك وتفسر كما يلي

A تعبر عن الاستهلاك التلقائي غير المرتبط بالدخل

B تعبر عن الميل الحدي للاستهلاك والذي يقيس العلاقة بين الدخل المتاح والاستهلاك .

مثال رقم (٣)

احسب الميل الحدي للاستهلاك MPC والميل المتوسط للاستهلاك APC من خلال ما يلي :

الوضع	A	B
الدخل Y	360	560
الإستهلاك C	240	300

الحل

١- الميل الحدي للاستهلاك MPC

$$MPC = \frac{AC}{AY} = \frac{C2 - C1}{Y2 - Y1} = \frac{300 - 240}{560 - 360}$$

$$MPC = \frac{60}{200} = 0.3$$

٢- الميل المتوسط للاستهلاك APC

$$APC1 = \frac{C1}{Y1} \qquad APC1 = \frac{240}{360} = 0.67$$

$$APC2 = \frac{C2}{Y2} \qquad APC2 = \frac{300}{560} = 0.54$$

مثال رقم (٤)

إذا كانت دالة الاستهلاك القومي لاحدى الدول تأخذ الشكل

C= 50+0.8Y

احسب

- الاستهلاك إذا كان الدخل هو 100,200,300,400
- الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك عند مستويات الدخل السابقة

الحل

يمكن الحصول على قيم الاستهلاك المناظرة للدخل إذا عوضنا في الدالة المعطاة بقيم الدخل المعطاة كما يلي

C=50+0.8Y

C1=50+0.8*100=130

C2=50+0.8*200=210

C3=50+0.8*300=290

C4=50+0.8*400=370

الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك

$(APC)1=\frac{C1}{Y1}=\frac{130}{100}=1.3$ C > Y

$(APC)2=\frac{C2}{Y2}=\frac{210}{200}=1.05$ C > Y

$(APC)3=\frac{C3}{Y3}=\frac{290}{300}=0.096$ Y > C

$(APC)4=\frac{C4}{Y4}=\frac{360}{400}=0.92$ Y > C

$$MPC_1=\frac{C2-C1}{Y2-Y1}=\frac{210-130}{200-100}$$

وهذا يدل على أن الميل المتوسط أكبر من $\frac{80}{100}=0.8$

$$MPC_2=\frac{290-210}{300-200}=0.8$$

$$MPC_3=\frac{370-290}{400-300}=0.8$$

وهذا يفسر حقيقة أن الميل المتوسط للاستهلاك يكون في الغالب أكبر من الميل الحدي للاستهلاك ، وهذا ما لاحظناه من خلال النتائج المتوصل إليها

الادخار القومي : National saving

يمثل الادخار القومي الشق أو المكون الثاني للدخل القومي حيث يوزع الدخل على كل منهما فالاستهلاك جزء من الدخل تم إفناؤه بالفعل ، بينما الادخار يعد جزء من الدخل لم يتم إفناؤه أو استهلاكه في الوقت الجاري بل تم تأجيله لفترة لاحقة .

لهذا فالادخار يعد استهلاكا مؤجلا ، وبالتالي فإن محددات الادخار هي محددات الاستهلاك

ويمكن الحصول على الادخار من خلال استبعاد الانفاق الجاري من قيمة الدخل الجاري الذي تولد في نفس الفترة الحالية ومن ثم فإن حجمه يختلف من فترة لأخرى زيادة ونقصا تبعا لتغير حجم كل من الدخل والانفاق .

ومن هذه المقدمة يتضح أن هناك علاقة عكسية بين كل من الادخار والاستهلاك فإذا زاد الاستهلاك قل الادخار والعكس بالعكس ، مع افتراض ثبات الدخل وأن كلا من الادخار والاستهلاك متغيرين تابعين للدخل القومي الذي يعد مفعولا مستقلا يؤثر في كل منهما زيادة ونقصا .

(أ) محددات الادخار :

يتوقف حجم الادخار على مجموعة من العوامل تؤثر فيه ومن أهم تلك العوامل : الدخل القومي ومعدلات الفائدة ومعدلات التضخم والضرائب والاقتراض من الخارج وحصيلة الصادرات .

ونحاول فيما يلي مناقشة محددات أخرى لها علاقة بالدخل القومي وبالتالي تؤثر في الادخار

نظرية الدخل النسبي :

تنسب هذه النظرية عادة إلى العالم (دوزينبري) والذي يرى أن رفع مستوى المعيشة يتطلب زيادة الاستهلاك ، وأن الدخل يعتبر أحد المعايير التي تحدد القدرة الشرائية للفرد ، وأن قرارات الادخار تتوقف على رغبات الأفراد وتفضيلاتهم في أن يدخروا جزءا من دخولهم على حساب نقس الاستهلاك .

وخلص – دوزينبري – إلى أن الاستهلاك الجاري دالة في الدخل الجاري ، فكلما زاد الدخل الجاري عن الدخل السابق عليه (قل هذا الدخل) فإن تلك الزيادة تؤثر بنسبة معينة في حجم الادخار ، وتوصل إلى أن الادخار يعتمد على كل من الدخل في فترة سابقة والدخل الجاري في فترة لاحقة .

أي أن حجم الادخار إذا كان محددا بنسبة معينة عندما كان الدخل الجاري في الفترة الماضية يمثل مقدارا معينا فإن هذه النسبة تتغير عندما يتغير حجم الدخل الجاري في الفترة الحالية .

كما يتوقف حجم الادخار كذلك على مدى حرص الأفراد على تفضيل الاحتفاظ بجزء من الدخل الجاري ، فالأفراد من وجهة نظر – دوزينبري – يزيد ميلهم للادخار في مرحلة الكساد وتقل رغبتهم في زيادة الادخار في حالة الانتعاش .

من ثم فإن الادخار طبقا لذلك يعد داالة في الدخل المالي والدخل النسبي أي أن

$S = F (yd, y)$

حيث

S = الادخار ، yd = الدخل النسبي ، y = الدخل الحالي

نظرية الدخل مدى الحياة .

صاغ هذه النظرية العالم (موديلياني) [1]وبين في تحليله أن نسبة الاستهلاك إلى الدخل سوف ترتفع في حالة البطالة لأن المتعطلين ينفقون رغم عدم حصولهم على دخل ، ويطلق موديلياني على هذه المرحلة ، بالادخار السالب ، حيث يقوم الأفراد بالاقتراض من أجل الاستهلاك ، لهذا فالادخار من حيث معدله يختلف بين السكان العاملين والمحالين على المعاش ، فالادخار يرتفع بالنسبة للدخول المرتفعة ويعتقد أصحاب هذه الدخول بأن زيادة الدخل مؤقتة وليست دائمة ، ومن ثم يحاولون توفير جزء كبير منها وبالتالي تزيد دخولهم نظرا لحرصهم على الحد من الاستهلاك فيقوم هؤلاء بالادخار لهذا الجزء الزائد .

يستخلص مما سبق أن (موديلياني) يفترض أن الفرد يبدأ حياته بدخل منخفض ، وبالتالي فإن ادخاره يكون بالسالب ، لأنه قد يقترض فيزيد الاستهلام عن الدخل (y>c)

كما أن الاستهلاك طبقا لهذه النظرية يتوقف على الدخل الحالي وما قد يعود على الفرد من ثروة عن طريق الميراث مثلا ، وبعد ذلك يزيد دخل الفرد فيحاول أن يدخر جزء منه ، أي أن الفرد يبدأ حياته بدخل منخفض ثم بدخل عادي ثم بدخل مرتفع فيدخر منه ليقوم باستهلاكه أي استهلاك الجزء المدخر في المستقبل .

نظرية الدخل الدائم :

قام بوضع هذه النظرية (ميلتون فريدمان) ويفترض فريدمان أن هناك ثلاثة دوافع تؤثر في الانفاق الاستهلاكي وعلى الوحدة الاستهلاكية هي : [2]

---

[1] Franco Modigiliani fluctuation in the saving income ration apyoblemin economic forcasting in studies of income & wealth New York , natilnal bureau of economic research , 1949 , pp 371-399

[2] محمد عبد الغفار محمد ، أثر التمويل الخارجي على الادخار في مصر ، رسالة دكتوراه ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥ – ٥٩

- حرص الوحدة الاستهلاكية على استقرار إنفاقها الاستهلاكي عبر الزمن ، أي أنها تضع تصورا عاما تسير عليه عند توزيعها للدخل .
- السعي نحو الحصول على سعر فائدة على الاقراض في حالة ارتفاع معدل الفائدة والقيام بالاقتراض في حالة انخفاض سعر الفائدة .
- تكوين الاحتياطي لمواجهة الطوارئ ، حيث يرى فريدمان أن الدخل الدائم هو الدخل الذي يتوقع الحصول عليه على مدى فترة من الزمن تصل إلى فترة كبيرة من السنوات المستقبلية أي أنه دخل حصيلته مستقرة يرتب الفرد حياته عليها .

أما الدخل المؤقت فهو الزيادة التي قد تحدث للدخل الدائم ولكنها لا تلبث أن تختفي مرة أخرى لهذا فإن الدخل غير الدائم لا يذهب إلى الاستهلاك ، ولكن يذهب إلى الادخار حيث أن الفرد لا يعتمد عليه في تنظيم حياته اليومية

دالة الادخار Function of saving

من المعلوم أن الدخل = الاستهلاك + الادخار ، وبمعلومية أحدهما يمكن الحصول على الآخر ، وبالتالي فإن حجم الادخار يتحدد طبقا لاتجاه دالة الاستهلاك ، ويكون هناك ادخار يتحدد طبقا لاتجاه دالة الاستهلاك ، ويكون هناك ادخار بالموجب إذا كان الدخل أكبر من الاستهلاك ، حيث أن الفرق بين الدخل والاستهلاك يمثل الادخار ، من ثم يمكن اشتقاق دالة الادخار من خلال دالة الاستهلاك ، وذلك عن طريق طرح كل مستوى من مستويات الاستهلاك عند كل مستوى مقابل له من مستويات الدخل ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي :

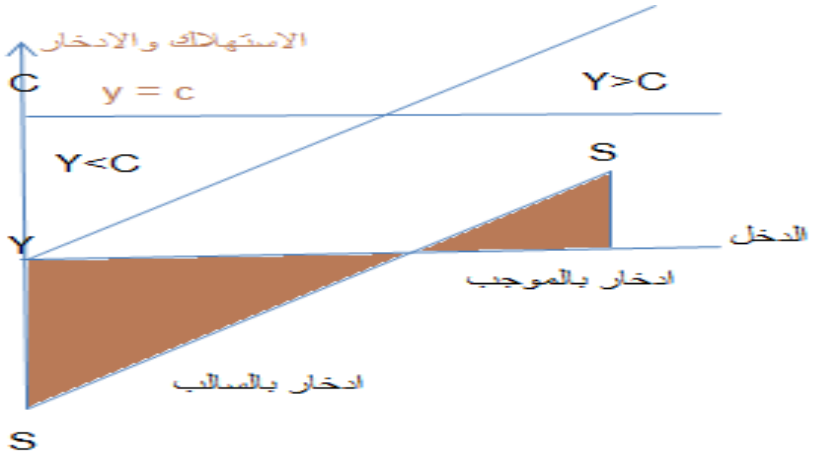

شكل رقم (٨) دالة الادخار

يوضح الشكل البياني السابق أن الدخل يعبر عن خط ٤٥ وأن دالة الادخار يعبر عنها المنحنى ss

ويلاحظ من هذا الرسم أن هذه الدالة تمر بثلاث مراحل

١- وفيها يكون الادخار بالسالب وهو الجزء المظلل الذي يقع أسفل المحور الأفقي وهذا لأن الانسان في بداية حياته يستهلك أكثر من دخله وبالتالي فإن الاستهلاك يفوق الدخل والفرق بين كل منهما يمثل الادخار بالسالب (اقتراض)

٢- وفيها يكون الادخار مساويا للصفر وهو عندما يتقاطع منحنى دالة الادخار مع المحور الأفقي ، وهذا لأن كل ما يحصل عليه الفرد من دخل يقوم باستهلاكه مما يعني في هذه المرحلة أن حجم الدخل يساوي حجم الاستهلاك وبالتالي لا يوجد ادخار

٣- وفيها يكون الادخار بالموجب وهو الجزء المظلل الذي يقع فوق المحور الأفقي وهذا لأن الفرد في هذه المرحلة يكون قد أشبع كل حاجاته وزاد دخله بدرجة تفوق الاستهلاك ، لهذا فهو يقوم بادخار ذلك الجزء المتبقي من الاستهلاك وهو ما يعني أن الادخار يكون بالموجب .

من ثم تنشأ علاقة عكسية بين الادخار والاستهلاك ، فزيادة احدهما تكون على حساب الآخر ويمكن بيان ذلك من خلال مسح تلك العلاقة على الرسم البياني السابق .

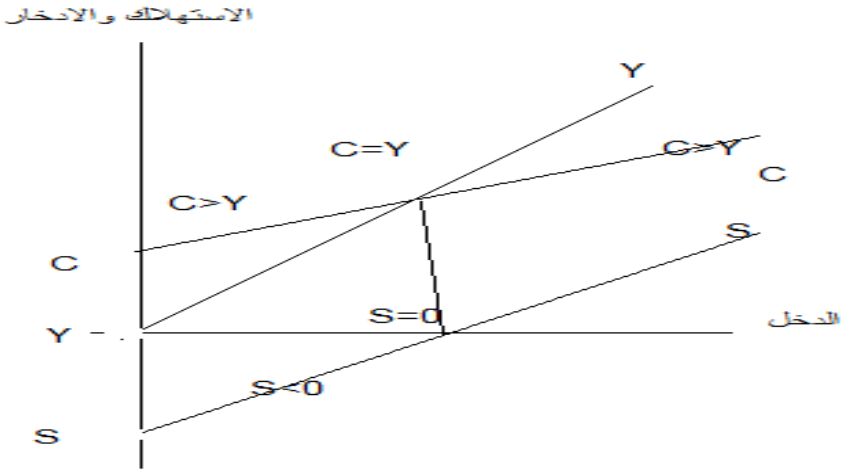

شكل رقم (٩)

العلاقة بين كل من الادخار والاستهلاك والدخل

هذا الرسم يوضح بالضبط أن مقدار الزيادة في الاستهلاك والذي يعبر عنه الجزء العلوي المظلل للمثلث CYD هذا المقدار يساوي تماما المقدار الذي حدث بالنسبة للادخار السالب ، والذي يعبر عنه الجزء المظلل السفلي المثلث SYD

وبعد أن يقطع خط الاستهلاك خط ٤٥ درجة وخط الادخار المحور الأفقي بحيث يحدث العكس حيث يقع خط الاستهلاك أسفل خط الدخل ويعبر عنه المثلث DYC ويقع خط الادخار أعلى من المحور الأفقي ويعبر عنه المثلث DYS مما يعني أن أي زيادة في الدخل عن الاستهلاك يترتب عليها حدوث ادخار بالموجب .

اشتقاق دالة الادخار من خلال دالة الاستهلاك .

لما كان الدخل = الاستهلاك + الادخار أي

$$Y=C+S$$

من خلال المعادلة السابقة يمكن استنتاج الآتي

$$Y=C+S$$

$$S= Y-C$$

وبفرض أن دالة الاستهلاك هي

$$C=A+by$$

حيث b = الميل الحدي للاستهلاك

وبالتعويض بقيمة الاستهلاك في المعادلة

$$S= Y-C$$

$$S=y-(A + by) = Y - A - by$$

$$S = (Y-by) -A =(1-b)-A$$

$S = Y(1-b) -A$ وتصبح دالة الادخار

مثال توضيحي : بفرض أن الاستهلاك التلقائي A=40 مليون جنيه وأن الميل الحدي للاستهلاك b=0.8 وأن حجم الدخل Y = 800 مليون جنيه ، فما هي قيمة الاستهلاك C ، كيف يمكن حساب الادخار S بمعلومية الاستهلاك .

الحل

حساب قيمة الاستهلاك

$C=A+by$

$C = 40 +0.8*800= 680$

قيمة الاستهلاك C = 680 مليون جنيه .

حساب قيمة الادخار S بمعلومية الاستهلاك C

$Y = C +S$ $S = Y-C = 800 -680 = 120$

قيمة الادخار هي S= 120 مليون جنيه

حل آخر

$S = Y (1 – b) –A$

$S = 800 (1-0.8) -40 = (800*0.2) -40$

$S = (160) – 40 = 160-40 = 120$

$S = 120$

وهي نفس القيمة المتحصل عليها سابقا .

الميل المتوسط للادخار Average Propensity saving

يعبر الميل المتوسط للادخار عن نسبة الادخار إلى الدخل وبمعلومية الميل المتوسط للاستهلاك يمكن الحصول على الميل المتوسط للادخار وذلك لأن كلا منهما يساوي واحد صحيح حيث أنهما يكونان معا قيمة الدخل القومي .

$$A.P.C + A.P.S = 1$$

ويمكن أن نحصل على قيمة الميل المتوسط للادخار من خلال المعادلة التالية

$$A.P.S = \frac{S}{Y}$$

حيث A,P.S الميل المتوسط للادخار

أو من خلال طرح قيمة الميل المتوسط للاستهلاك من واحد صحيح

$$A.P.S = 1 - A.P.C$$

فإذا كان الميل المتوسط للاستهلاك = 0.8 فإن الميل المتوسط للادخار يصبح

$$A.P.S=1 - A.P.C = 1 - 0.8 = 0.2$$

الميل الحدي للادخار Marginal propensity A.P.S

يعبر الميل الحدي للادخار عن معدل تغير الادخار ΔS منسوبا إلى معدل تغير الدخل Δy من ثم يمكن الحصول عليه كما يلي

$$M.P.S = \frac{S}{Y} = \frac{S_2 - S_1}{Y_2 - Y_1}$$

كما يمكن الحصول عليه بمعلومية الميل الحدي للاستهلاك ، أي أن

$M.P.S = 1 - M.P.C$

فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك = ٠.٦ فإن

$M.P.S = 1 - M.P.C = 1-0.6 = 0.4$

$M.P.S=0.4$

كما يمكن الحصول عليه من خلال طرح قيمة أي ادخار من القيمة السابقة لها وكذلك بالنسبة للدخل ثم قسمة ناتج الادخار على ناتج الدخل .

بعض الأمثلة التوضيحية على الادخار :

مثال رقم (٥)

إذاكانت دالة الادخار القومي المقدرة لاحدى الدول هي

$S = -30 + 0.3\ Y$

المطلوب :

١- حساب قيمة الادخار المقدر عندما تكون مستويات الدخول السائدة هي

100,150,200,250,300

٢- حساب الميل المتوسط للادخار A.P.S عند مستويات الدخل السابق ذكرها في رقم (١)

٣- حساب الميل الحدي للادخار عند مستويات الدخل السابق ذكرها في بند رقم (١)

٤- استنتج من خلال المعلومات السابقة قيم الاستهلاك المناظرة للادخار .

الحل : المطلوب الأول :

لايجاد قيمة الادخار عند مستويات الدخل المعطاة في المطلوب نقوم بالتعويض بهذه المستويات في معادلة الادخار المقدرة كما يلي

$S = -30 + 0.3\ Y$

$S1 = -30 + 0.3*100 = 0$

$S2 = -30 + 0.3*150 = 15$

$S3 = -30 + 0.3*200 = 30$

$S3 = -30 + 0.3*250 = 45$

$S5 = -30 + 0.3*300 = 60$

وبالتالي فإن

Y	100	150	200	250	300
S	0	15	30	45	60

المطلوب الثاني :

الميل المتوسط للادخار يمكن الحصول عليه من خلال ما يلي

$$A.P.S = \frac{S}{Y}$$

ومن خلال بيانات الدخل والادخار التي تم الحصول عليها في المطلوب الأول يمكن حساب الميل المتوسط للادخار كما يلي :

$$A.P.S1 = \frac{S_1}{Y_1} = \frac{0}{100} = 0$$

$$A.P.S2 = \frac{S_2}{Y_2} = \frac{15}{150} = 0.1$$

$$A.P.S3 = \frac{S_3}{Y_{31}} = \frac{30}{200} = 0.15$$

$$A.P.S4 = \frac{S_4}{Y_4} = \frac{45}{250} = 0.16$$

$$A.P.S5 = \frac{S_5}{5} = \frac{60}{300} = 0.2$$

المطلوب الثالث :

الميل الحدي للادخار يمكن حسابه من خلال المعادلة التالية

$$M.P.S = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S_2 - S_1}{Y_2 - Y_1}$$

$$M.P.S1 = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{15-0}{150-100} = 0.3$$

$$M.P.S2 = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{30-15}{200-150} = 0.3$$

$$M.P.S3 = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{45-30}{250-200} = 0.2$$

$$M.P.S4 = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{60-45}{300-250} = 0.4$$

المطلوب الرابع

يمكن استنتاج قيمة الاستهلاك بطريقتين :

- إما بطرح قيمة الادخار التي تم الحصول عليها في المطلوب الأول من قيمة الدخل المناظرة لأن الدخل = الاستهلاك + الادخار .

- وإما بطريقة استخدام معادلة مناظرة للادخار تعبر عن الاستهلاك وهي
- C= 30+0.7Y

لأن الادخار السالب يقابل الاستهلاك التلقائي وأن كلا من الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = ١ وفيما يلي حساب قيمة الاستهلاك

Y=C+S

C = Y – S

C1 = 100 – 0 = 100

C2 = 150 – 15 = 135

C3 = 200 – 30 = 170

C4 = 250 – 40 = 210

C5 = 300 – 60 = 240

أما باستخدام المعادلة

C= 30+0.7Y

C1 = 30+0.7 * 100 = 100

C2 = 30+0.7 * 150 = 135

C3 = 30+0.7 * 200 = 170

C3 = 30+0.7 * 250 = 210

C4 = 30+0.7 * 300 = 240

وهي نفس القيم المتحصل عليها بالطريقة الأولى ومن خلال البيانات السابقة يمكن عمل الجدول التالي:

Y	C	S	A.P.S	M.P.S
100	100	0	0	–
150	135	15	0.10	0.3
200	170	30	0.15	0.3
250	210	40	0.16	0.2
300	240	60	0.20	0.4

مثال رقم (٦)

أكمل بيانات الجدول التالي

Y	C	S	ΔY	ΔS	A,P.S	M.P.S
0	40					
50	80					
	120	−20				
150	160		50			
200	200					
250				10		0.04
300	280					
350					0.2	0.09
400	360					
	400					0.11

الحل

يمكن تكملة البيانات الناقصة بالجدول كما يلى :

الدخل = الاستهلاك + الادخار أي أن $Y=C+S$

$S1 = Y - C = 0 - 40 = -40$

$S2 = 50 - 80 = -0.3$

$S4 = 150 - 160 = -10$

وهكذا يمكن الحصول على الادخار(S)

- بالنسبة لمعرفة قيمة $Y3$ فإن

$Y3 = C + S = 120 - 20 = 100$

- بالنسبة لمعدل التغير

يمكن حسابه من بداية القيمة الثانية وذلك من خلال طرح القيمة الحالية من القيمة السابقة كما يلي :

$$\Delta Y_2 = Y_2 - Y_1 = 50 - 0 = 50$$

وطالما أن الفرق بين قيم الدخل ثابتة فإن معدل تغير الدخل يظل ثابتا ومن ثم فإن ΔY في كل مرة تساوي 50

وينطبق ذلك على معدل تغير الادخار (ΔS) وواضح من خلال حساب الادخار أن الفرق بين قيم الادخار ثابت لهذا فإن معدل تغير الادخار ΔS في كل مرة يساوي 10

أما بالنسبة للميل الحدي للادخار M.P.S فإنه يمكن الحصول عليه من خلال قسمة ΔS على ΔY وسيكون ثابتا كذلك لأن

$$\Delta S = 10 \quad , \Delta Y = 50$$

$$M.P.S = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{10}{50} = 0.2$$

بالنسبة للميل المتوسط للادخار فإنه يمكن الحصول عليه من خلال نسبة الادخار إلى الدخل

وأخيرا يمكن الحصول على قيمة الدخل رقم (١٠) وذلك من خلال جمع ΔS رقم (١٠) على قيمة الدخل رقم (٩) ومن ثم يكون

$$Y10 = \Delta Y10 + Y9 = 50+400 = 450$$

وبالتالي يمكن عمل الجدول التالي

Y	C	S	ΔY	ΔS	A,P.S	M.P.S
0	40	−40	--	--	--	--
50	80	−30	50	10	0.2	−0.6
100	120	−20	50	10	0.2	−0.2
150	160	−10	50	10	0.2	0
200	200	0	50	10	0.2	0.04
250	240	10	50	10	0.2	0.07
300	280	20	50	10	0.2	0.09
350	320	30	50	10	0.2	0.090.1
400	360	40	50	10	0.2	0.11
450	400	50	50	10	0.2	0.11

- الادخار في الفكر الاقتصادي الاسلامي

يتم النظر إلى الادخار في الفكر الاقتصادي الاسلامي بشكل آخر يختلف عن تلك النظرة في الفكر الوضعي ، ذلك لأنه طبقا للفكر الاقتصادي الاسلامي يراعى أن يتم ادخار الجزء المتبقي من الدخل بما يخدم الاعتبارات الانسانية والدينية بالدرجة الأولى قبل الاعتبارات العادية .

فمن المعلوم أن المدخر في الفكر الوضعي يسعى لعرض مدخراته في المكان الذي يحصل منه على أعلى معدل للفائدة بغض النظر عن مدى شرعية ذلك المصدر الذي يحصل منه على معدل الفائدة.

ومما يجدر ذكره أنه ليس معنى ذلك أن الفكر الإسلامي لا يقر حصول المدخر على عائد لما يدخره ، بل أنه يحثه على ذلك ويحارب الاكتناز ، ولهذا فإن المولى سبحانه وتعالى يقول (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ، يوم يحمي عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون) (التوبة : ٣٤-٣٥)

وإذا كان الإسلام لا يقر التعامل بالربا ويحرم الفوائد الربوية التي يحصل عليها المدخر في الفكر الاقتصادي الوضعي ، فإنه قد أباح للمدخر في ظل الشريعة الإسلامية أن يتعاقد بتلك الأموال التي لديه مع غيره ممن لديهم الخبرة في مجال معين بحيث يمده بما لديه من مال فيقوم ذلك الشخص بتوظيفه والحصول على عائد يتم الانفاق علي توزيعه فيما بينهما ، وبالتالي يصبح البديل للفوائد الربوية التي يحصل عليها المدخر في الفكر الوضعي ، هو توظيف المدخر المسلم أمواله والحصول على عائد مقابل المشاركة في العملية الانتاجية ، هذا العائد يتغير زيادة ونقصانا تبعا للظروف التي يمر بها النشاط الاقتصادي .

من ثم فالفارق الجوهري بين كل من الادخار في الفكر الوضعي والفكر الاسلامي ، هو أنه في الأول يحصل المدخر على نسبة ثابتة على رأس المال أو الجزء المدخر (وذلك مثلما يحدث عندما يودع بعض الأفراد مبلغا من المال لدى أحد البنوك ويحصل على فائدة سنوية على هذا الجزء المودع) أما طبقا للأخيرة وهو الفكر الاسلامي ، فإن المدخر يدخر هذا الجزء من أمواله مقابل الحصول على عائد من أرباح وهذا العائد يتغير ، مع مراعاة أنه لا يرتبط برأس المال ، بل يرتبط بمقدار الربح الذي تم الحصول عليه ، وقد يكون ذلك العائد أعلى بكثير من العائد الذي يحصل عليه المدخر في الفكر الوضعي .

الفصل السادس

الاستثمار وتحديد المستوى التوازني للدخل القومي

الاستثمار وتحديد المستوى التوازني للدخل القومي

أولا : الاستثمار Investment

يعرف الاستثمار على أنه " تيار الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة (كالمصانع والعدد والالات) أو الإضافة إلى المخزون (مثل المواد الخام والسلع تحت التجهيز أو السلع التامة الصنع) خلال فترة زمنية معينة [1]

ويمثل الاستثمار العصب الرئيسي للنشاط الاقتصادي ويتوقف نجاح العملية الانتاجية بدرجة كبيرة على مدى توافر الاستثمارات اللازمة ويمكن التفرقة بين نوعين من الاستثمار هما :

١- الاستثمار الاجمالي gross Investment

٢- الاستثمار الصافي net investment

ويمكن الحصول على الاستثمار الصافي من الاستثمار الاجمالي وذلك بعد استبعاد الاهلاك depreciation والذي يعبر عن الاستثمار الذي يتم بغرض المحافظة على المقدرة الإنتاجية لرصيد المجتمع من رأس المال على حالها دون تغيير

من ثم فإن الاستثمار الصافي يعبر عن الاضافة الجديدة إلى رصيد رأس المال الحقيقي في المجتمع ، أي أن الإهلاك هو رأس المال الإحلالي Replacement investment فهو ذلك الاستثمار الذي يلبي مجموعة متنوعه من الأهداف مثل تحقيق المنفعة العامة كالاستثمار بهدف إنشاء مدارس أو بناء مستشفيات أو إنشاء ورصف الطرق وإقامة الكباري ومن الأمور التي يجب أن نؤكد عليها أن الاستثمار يتوقف بدوره من حيث الزيادة أو النقص على حجم المدخرات ، ويعد الاستثمار بمثابة حقن لدورة النشاط الاقتصادي بينما يعد الادخار تسربا من

[1] د. أحمد حمد الله السمان ، مدخل في مبادئ علم الاقتصاد مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٦ ، ٢٣٦

دورة النشاط الاقتصادي وبالتالي ولكي يتحقق التوازن الاقتصادي العام فلابد أن يتساوى الحقن مع التسرب أي أن

الحقن = التسرب أو الاستثمار = الادخار

أ – العوامل المحددة للانفاق الاستثماري

- **عمر الأصل الاستثماري :** فكلما كان عمره طويلا ، كلما كان أفضل من غيره ، ولكل أصل استثماري عمر إنتاجي وعمر اقتصادي .
- **السلسلة الزمنية للتكاليف والإيرادات المتوقعة للأصل الاستثماري :** مع مراعاة فترة الإنشاء وفترة التشغيل وفترة نهاية المشروع وفي ضوء ذلك يتم المفاضلة بين الإنفاق الاستثماري ومعدل الربحية المتوقعة من خلال ما يلي :

$$\text{معدل الربحية المتوقعة} = \frac{\text{الأرباح المتوقعة}}{\text{رأس المال المتوقع استغلاله}} \times \frac{\text{رأس المال}}{\text{رأس المال}}$$

- **عوامل متعلقة بالطلب :** مثل الطلب المتوقع على السلعة واتجاهاته والسعر المتوقع ونمو متوسط دخل الفرد وكافة ما يتعلق بالعوامل المحددة للطلب على السلعة

ب – الكفاية الحدية لرأس المال marginal efficiency of Capital

يطلق عليها بأنها " ذلك المعدل الذي لو خصمت به سلسلة الغلات النقدية المتوقعة المتتابعة لأصل رأسمالي معين خلال فترة صلاحيته للانتاج لكانت القيمة الحالية لهذه الغلات مساوية لثمن العرض " .

وتعد الكفاية الحدية لرأس المال إحدى أدوات التحليل الاقتصادي وهي الحد الذي يتوقف عنده المنظمين عن الاستثمار، ويمكن الوصول لمعرفة الكفاية الحدية لرأس المال من خلال ما يلي:

$$C = \frac{R_1}{(1+r)} + \frac{R_2}{(1+r)2} + \cdots \ldots + \cdots \ldots + \frac{R_n}{(1+r)n}$$

حيث

C = ثمن شراء الأصل (شراء الآلة)

R1 , R2 , Rn = صافي التدفق السنوي النقدي المتحقق في السنوات (١ ، ٢) وهي العمر الافتراضي للاستثمار .

r = معدل الخصم المستخدم والذي يطلق عليه الكفاية الحدية لرأس المال .

ويمثل منحنى الكفاية الحدية لرأس المال علاقة عكسية حيث ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل جهة اليمين وذلك لنقص العائد المتوقع كلما زاد حجم الاستثمار .

وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح ذلك .

مثال رقم (٧)

بفرض أن ثمن شراء أصل رأسمالي ما ٢٠٠٠ جنيه ويدر هذا الأصل غلة سنوية صافية قدرها ١٠٠٠ جنيه خلال عمره الافتراضي والذي يقدر بحوالي ٥ سنوات ، وإذا كان سعر الفائدة السائد في السوق يساوي ١٠% سنويا فهل من المصلحة اتخاذ قرار بشراء هذا الأصل أم لا .

الحل

$$C = \frac{R_1}{(1+r)} + \frac{R_2}{(1+r)^2} + \cdots\cdots\cdots\frac{R_n}{(1+r)^n}$$

من ثم فإنه يتم حساب القيمة C من خلال هذه المعادلة ومقارنة الناتج بثمن شراء الأصل فإذا كان الناتج أكبر من ثمن شراء الأصل وهو ٢٠٠٠ جنيه فإننا ننصح باتخاذ قرار الشراء والعكس صحيح ، وفيما يلي بيان ذلك .

$$C = \frac{1000}{(1+0.1)} + \frac{1000}{(1+0.1)^2} + \frac{1000}{(1+0.1)^3} + \frac{1000}{(1+0.1)^4} + \frac{R_1}{(1+0.1)^5}$$

=909.09+826.45+751.31+683.01+620.92=3790.78

وحيث أن ثمن شراء الصل أقل من القيمة الحالية للأصل لأن ٢٠٠٠ أقل من ٣٧٩٠.٧٨

إذن ننصح بقرار شراء هذا الأصل .

مثال رقم (٨)

ثمن شراء أصل رأسمالي ١٠٠ مليون جنيه وعمره الإنتاجي ٥ سنوات ونقدر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لهذا الأصل خلال تلك السنوات كما يلي:

سنوات عمر المشروع	١	٢	٣	٤	٥
التدفقات النقدية الداخلة	٢٠مليون	٣٠مليون	٢٥ مليون	٣٢ مليون	٣٥ مليون
التدفقات النقدية الخارجة	١مليون	١ مليون	٢ مليون	٦ مليون	٧ مليون

وإذا كان معدل الفائدة السائد في السوق هو ٨% سنويا ، فهل من الأفضل شراء الأصل أم لا

الحل

للوصول إلى قرار باتخاذ شراء من عدمه يتم عمل الآتي:

صافي الغلات المتوقعة = التدفقات النقدية الداخلة – التدفقات النقدية الخارجة

السنة الأولى = ٢٠-١=١٩ مليون جنيه

السنة الثانية = ٣٠-١=٢٩ مليون جنيه

السنة الثالثة = ٢٥-٣=٢٢ مليون جنيه

السنة الرابعة = ٣٢-٦=١٦ مليون جنيه

السنة الخامسة = ٣٥-١= ٢٨ مليون جنيه

وبعد ذلك يتم حساب القيمة الحالية لصافي هذه الغلات

$$C = \frac{R_1}{(1+r)} + \frac{R_1}{(1+r)^2} + \cdots\cdots\cdots\cdots \frac{R_n}{(1+r)^n}$$

$$=C = \frac{19}{(1+0..08)} + \frac{29}{(1+0..08)^2} + \cdots\cdots\cdots + \frac{28}{(1+0..08)^5}$$

=1706+2408+1705+1901+1901=9801

=98100000

القرار:

حيث أن ثمن الشراء للأصل أكبر من القيمة الحالية لصافي الغلات المتوقعة خلال العمر الانتاجي لهذا لا يفضل شراء هذا الأصل حتى لا تحدث خسائر

وتقدر هذه الخسائر بما يعادل ٢ مليون جنيه (الخسائر = ٩٨,١ – ١٠٠ = ١,٩ مليون جنيه)

مثال رقم (٩)

افترض في هذا المثال السابق أن قيمة الأصل الرأسمالي كخردة في نهاية عمره الانتاجي ٤٠ مليون جنيه فهل ينصح بالاستثمار في هذا الأصل أم لا .

الحل

تكلفة الأصل = ثمن شراء الأصل – القيمة الحالية لقيمة الأصل الرأسمالي

$$100 - \frac{40}{(1+0.08)5} = 100+27.22=72.8$$

بما أن القيمة الحالية لصافي الغلات المتوقعة والتي تم حسابها في المثال السابق = ٩٨,١ مليون جنيه وأن تكلفة الأصل الرأسمالي في هذا المثال = ٧٢,٨ مليون جنيه وهي أكبر لأن ٩٨,١ مليون جنيه أكبر من ٧٢,٨ مليون جنبه

∴ ننصح بشراء هذا الأصل .

ج – مضاعف الاستثمار Multiplier of Investment

يعبر مضاعف الاستثمار عن العلاقة بين حجم معين من الاستثمارات ، ومجموع أحجام الزيادة المباشرة أو غير المباشرة في الدخل والتي نشأت عن هذا الاستثمار .

ويفيد هذا المضاعف في عملية تقييم ومتابعة لما يحدث كل مرة يحقن فيها الاقتصاد بدفعة من الاستثمارات وأثر هذه الاستثمارات الإضافية في توليد قدر من الدخل أكبر بكثير من قيمة ما أنفق على هذه الاستثمارات الاضافية

وللتبسيط يمكن القول أن إنفاق فرد لدخله يمثل دخولا لأفراد آخرين حصلوا على جزء من دخله وقيام هؤلاء بإنفاق دخولهم يمثل دخولا لفئة ثالثة ، وهكذا ونتيجة لذلك يتضاعف الدخل الكلي على أثر ذلك بشكل كبير .

ولتوضيح أثر المضاعف يمكن أن نفترض مستوى معين من الدخل القومي يتساوى عنده تماما الكمية التي يرغب الأفراد في ادخارها مع الكمية التي يرغب رجال الأعمال في استثمارها وهذا يكون النظام الاقتصادي في حالة توازن. وبفرض سيادة حالة من التفاؤل في توقعات رجال الأعمال تؤدي إلى زيادة الرغبة في الاستثمار ، وبالتالي ينشأ نوع من الخلل في التوازن ، لأن الاستثمار المقدر أو المخطط يزيد على الادخار المقدر ، أي انتقال منحنى الطلب الكلي نتيجة زيادة معدل الإنفاق الاستثماري التلقائي .

ويترتب على ذلك خلق دخول اضافية مستمرة ، وتستمر هذه العملية الى ان يتولد ادخار كافي لتحويل الزيادة الاصلية فى الانفاق الاستثماري وهنا يكون الدخل القومي قد ارتفع بكميات مضاعفة وبلغ مستوي توازني جديد يتلاءم مع الزيادة فى الاستثمار التلقائي أو المستوي الجديد للاستثمار التلقائي .

ويمكن حساب قيمة المضاعف من خلال بيانات الميل الحدي للاستهلاك أو الميل الحدي للادخار حيث أن المضاعف يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار ويمكن حسابة كما يلي :

$$\text{Multiplier} = \frac{1}{1 - \text{m.p.c}} = \frac{1}{\text{m.p.s}}$$

مثال رقم (١٠)

بفرض زيادة الاستثمار بمقدار ١٠ مليون جنية ، وأن الميل الحدي للاستهلاك = ٠,٧ احسب قيمة المضاعف وما هو اثر ذلك على الدخل القومي .

الحل

$$\therefore m = \frac{1}{M.P.S}$$

$$\therefore m = \frac{1}{1 - M.P.C}$$

$$= \frac{1}{1-0.7} = \frac{1}{0.3} = \frac{10}{3} = 3.3$$

∴ المضاعف = ٣,٣

مقدار الزيادة فى الدخل القومي (الأثر) = الاستثمار × قيمة المضاعف = ١٠ × ٣,٣ = ٣٣ مليون جنيه

اي ان زيادة الاستثمارات بمقدار ١٠ مليون جنية ترتب عليها مضاعفة الدخل القومي بمقدار ٣٣ مليون جنية

مثال رقم (١١):

بفرض أن الانفاق الاستثماري = ٥٠ مليون جنية ، وأن الميل الحدي للادخار = ٠,٢ فما هي قيمة المضاعف وما اثر ذللك على الدخل القومي .

الحل

$$\text{Multiplier} = \frac{1}{M.P.S}$$

$$M = \frac{1}{0.2} = \frac{10}{2} = 5$$

مقدار الزيادة فى الدخل القومي = الزيادة فى الاستثمار × قيمة المضاعف = ٥٠ × ٥٠ = ٢٥٠ مليون جنية .

ملحوظة مهمة :

تتوقف قيمة المضاعف على مقدار أو نسبة الميل الحدي للإدخار فكلما كان الميل الحدي للإدخار كبيراً كلما كانت قيمة المضاعف أقل ، وذلك لأن مقدار الإدخار يمثل تسرباً من دورة الدخل القومي وهذا ما لاحظناه من خلال المثالين السابقين . ففي المثال الأول كانت نسبة الميل الحدي للادخار ٠,٣ وترتب عليها أن اصبحت قيمة المضاف = ٣,٣ بينما فى المثال الثاني كانت نسبة الميل الحدي للادخار = ٠,٢ مما ترتب عليه زيادة قيمة المضاعف ، حيث بلغت ٥ مما يؤكد على أن الميل الحدي للإدخار يؤثر بشكل واضح فى قيمة المضاعف ، وبالتالي تتأثر الزيادة فى قيمة الدخل القومي بفرض ثبات قيمة الزيادة فى الإستثمارات .

وبناء على ذلك وكقاعدة عامة فان الميل الحدي للادخار كلما كان أقل من الواحد الصحيح كلما زادت قيمة المضاعف وبالتالى زاد الدخل القومي والعكس صحيح .

كيفية استنتاج قيمة المضاعف :

يمكن الوصول الى ذلك كما يلي :

∵ الدخل القومي = الاستهلاك + الاستثمار , اي ان:

$$Y = C + I + G + X \qquad 1$$

حيث I = الاستثمار ، G = الانفاق الحكومي ، = X = الضرائب الحكومية

$C = a + by$ 2

حيث a = الاستهلاك التلقائي ، b = الميل الحدي للاستهلاك

وبالتعويض بقيمة c معادلة رقم (١)

$Y = a + by + I + G + X$ 3

$y - by = a + I + G + X$ 4

$y(I - b) = aI + G + X$ 5

$y = \frac{1}{I-b} x\,(a + I + G + x)$ 6

وبفرض حدوث زيادة في الدخل يقابلها زيادة في الانفاق الاستهلاكي الحكومي (G)

$y + \Delta y = \frac{I}{(1-b)} x\,(a + I + G + X)$ 7

وذلك بأخذ الزيادة فقط

$\Delta y = \frac{1}{1-b} xG$ 8

$$\frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

$$\frac{y}{G} = \frac{1}{1-b}$$

وحيث أن قسمة الزيادة في الدخل Δy على الزيادة في الإنفاق الحكومى ΔG تعطينا المضاعف ، فإن $\frac{1}{1-b}$ تعبر عن قيمة المضاعف

$M = \frac{1}{M.P.S} = \frac{1}{1-b}$

١- مضاعف الضرائب Multiplier of Tax

$$M.X = \frac{\Delta y}{\Delta x} = \frac{-b \times \Delta X}{1-b} = \frac{-b}{1-b}$$

حيث M.X = مضعاف الضرائب ، X = مقدار الزيادة في الضرائب ، B = الميل الحدي للاستهلاك

$$M.X = \frac{-b}{1-b}$$

مثال رقم (١٢)

إذا كان الميل الحدي للاستهلاك = ٠,٨ ومقدار الزيادة في الإنفاق العام تساوي ١٠٠ مليون جنيه ، احسب مضاعف الاستثمار ومضاعف الضرائب واثر كل منهما على زيادة الدخل .

الحل

- مضاعف الاستثمار

$$M = = \frac{1}{1-b} == \frac{1}{1-0.8} = = \frac{10}{2} = 5$$

$$M = 5$$

مقدار الزيادة في الدخل = قيمة الزيادة في الإنفاق الاستثماري × قيمة المضاعف = ١٠٠ × ٥ = ٥٠٠ مليون جنيه .

- **مضاعف الضرائب**

$$MX = = \frac{-b}{1-b} == \frac{-0.8}{0.2} = -4$$

مقدار الانخفاض في الدخل نتيجة لمضاعف الضرائب

= قيمة الانفاق × مضاعف الضرائب .

= ١٠٠ × −٤ = ٤٠٠ مليون جنيه

٣- مضاعف التحويلات

من المفترض أن مضاعف التحويلات يعمل على أن يحدث التوازن في الدخل القومي بحيث أن النقص بسبب الضرائب يتجه لصالح تلك المدفوعات ويمكن حسابه كما يلي :

$$M.t = = \frac{b}{1-b}$$

وهو كما نلاحظ عكس مضاعف الضرائب حيث أن مضاعف الضرائب بالسالب .

مثال رقم (١٣)

بفرض نفس بيانات المثال السابق احسب مضاعف التحويلات

الحل

$$Mt = = \frac{b}{1-b} = = \frac{0.8}{1-0.8} = = \frac{0.8}{0.2} = 4$$

إذن مقدار التغير في الدخل = قيمة الإنفاق × قيمة المضاعف

= ١٠٠ × ٤ = ٤٠٠ مليون جنيه .

مضاعف الزكاة :

لقد كان للفكر الإسلامي فضل السبق في الاهتمام بفكرة المضاعف منذ أكثر من اربعة عشر قرنا هجريا ، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى مبينا أهمية الإنفاق في سبيله ومضاعفة الثواب لمن ينفق (مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مئة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم) (البقرة : ٢٦١) وكذلك قوله سبحانه وتعالى : (من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله أجر كريم) (الحديد :/ ١١)

لقد أدرك اقتصاديو الفكر الوضعي مؤخرا أهمية المضاعف في زيادة الدخل القومي ، والمضاعف في الفكر الوضعي يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار ، فإذا رمزنا للمضاعف بالرمز (ض) والميل الحدي للادخار بالرمز (م . ح . خ) فإن

$$\text{ض} = \frac{1}{\text{م.ح.خ}}$$

فمثلا إذا كان (م . ح . خ) = ٠,٢ فإن ض = $\frac{1}{0.2}$ = 5 مليون

ومن المعلوم أن الميل الحدي للادخار يعد مكملا للميل الحدي للاستهلاك فزيادة أحدهما تكون على حساب نقص الآخر مع ثبات الدخل ، ويعني هذا أن المضاعف يزيد كلما كان الميل الحدي للادخار أقل أو كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك .

لأنه من المعلوم رياضيا أنه كلما كان المقام أقل من البسط كلما كان الناتج كبيرا ، وهذا معناه أن الزكاة تقوم بدور فعال في هذا المجال ، لأنه من المعروف أن الزكاة يحصل عليها الفقراء ، وميل الفقراء الحدي للاستهلاك يكون مرتفعا ، مما يعني أن مضاعف الزكاة يكون كبيرا إذا

ما قورن بنظيره في الاقتصاد الوضعي ، لأن مضاعف الزكاة تحكمه عوامل سلوكية وأخلاقية وضوابط دينية عكس المضاعف في الاقتصاد الوضعي .

كما يتميز مضاعف الزكاة بأنه من القوة بحيث أنه لا يضعف التدفق حصيلة الزكاة ، حيث أنها تحصل سنويا من المكلفين بدفعها كما تحصل عند كل حصاد ويدعم عمل مضاعف الزكاة انخفاض التسربات من دورة الدخل ، لأن الإسلام يحارب الاكتناز ويحرمه ، مما يضمن توزيع جميع الدخل الناتج عن توزيع الزكاة على مصارفها إلى مجالات الانفاق الاستهلاكي بأنواعها .

ويمكن حساب مضاعف الزكاة من خلال ما يلي :

$$\text{مضاعف الزكاة} = \frac{\text{التغير في الدخل القومي}}{\text{حصيلة الزكاة}}$$

مثال رقم (١٤)

بفرض أن الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع المصري الذي من المفترض أنه يطبق الزكاة مرتفع بحيث يساوي ٠,٨ نظرا لأن فئات من تشملهم الزكاة في المجتمع المصري تمثل نسبة أكبر ، ونظرا لأن هذه الفئات ليس لديها دخل يوفر لها حد الكفاية ، فإن ميلهم الحدي للاستهلاك يكون مرتفعا ، حتى إذا ما حصلوا على دخل من خلال الزكاة أمكنهم تحقيق حد الكفاية وأخذ الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لهم فى التناقص وبفرض أن حصيلة الزكاة العام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ تبلغ ٤٥ مليار جنيه فما هي التغيرات التي تحدث للدخل بسبب ذلك .

$$\text{مضاعف الزكاة} = \frac{1}{1-\text{م. ح. س}}$$

$$= \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$$

مضاعف الزكاة = $\frac{\text{التغير في الدخل القومي}}{\text{حصيلة الزكاة}}$

$= \frac{\text{التغير في الدخل القومي}}{45} = ٥$

التغير فى الدخل = ٤٥x ٥ = ٢٢٥ مليار جنيه

نستنتج مما سبق :

أن إنفاق حصيلة الزكاة لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ في المجتمع الإسلامي المصري والتي تم تقديرها بمبلغ ٤٥ مليار جنيه تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار ٢٢٥ مليار جنيه في عام واحد قابلة للزيادة كل سنة بزيادة حصيلة الزكاة .

لكن هذه النتيجة يصعب الوصول إليها في المجتمعات الفقيرة التي تتميز بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك عكس الحال بالنسبة للدول المتقدمة .

ويرى بعض الاقتصاديين المعاصرين أن أثر المضاعف يقل بناء على ما سبق في المجتمعات الفقيرة نتيجة لفرض الضرائب ما لم يتم استخدام الحكومة للضرائب المحصلة في الإنفاق الداخلي ولذلك يؤدي إلى انخفاض الانفاق على الاستهلاك .

لذا فإن أثر المضاعف يتوقف على اقتصاد المجتمع ، وعلى الأثر الصافي لمجموعة عوامل التسرب ، بينما يختلف مضاعف الزكاة كثيرا عن المضاعف في الفكر الوضعي ، لأن المجتمع المسلم يحارب الاكتناز ، وبالتالي لا يمكن حدوث تسرب في دورة الدخل هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فإن المجتمع المسلم يمكنه إدارة جهازه الانتاجي بالشكل الذي يجعله يستفيد من الآثار الايجابية للمضاعف أي أنه مجتمع لا يقر إلا إنتاج السلع الضرورية التي تعمل على بناء الفرد المسلم ، ولا يقر إنتاج السلع المحرمة التي تهدم كيان الفرد المسلم .

وأخيرا فإن المجتمع المسلم نظرا لأنه يركز إنتاجه على كل ما هو مفيد وبناء عليه فإن الفرد لا يلجأ إلى الاستيراد إلا في أضيق الحدود .

المعجل Accelerator

لقد فرق – هيكس – بين نوعين من الاستثمار هما :

الاستثمار المستقل : وهو الذي يتمتع باستقلال في مواجهة النمو الداخلي للنظام الاقتصادي أي أن الاستثمار المستقل سبب يعمل على تحريك النظام الاقتصادي ويحدد اتجاهه ومستواه ولهذا فالاستثمار المستقل هو مصدر نمو الدخل القومي ، ومصدر التقلبات الاقتصادية .

الاستثمار المولد : هو ذلك الاستثمار الذي ينتج عن النمو الداخلي للنظام ، وهو يتولد داخليا بفعل المعجل .

وترجع زيادة المعجل إلى زيادة الطلب والتي يترتب عليها زيادة حجم المبيعات الجارية فالاستثمار المولد إذن يدعم حركة النمو عن طريق خلق سلسلة من الاستهلاك المولد والاستثمار المولد أي عن طريق التداخل القائم بين المضاعف والمعجل .

أي أن المعجل (هو ذلك النمو التراكمي الذي يحدث للدخل نتيجة لما يتولد عن الإنفاق الأولي من توسع في الاستثمار المولد والتابع)

ويمكن باختصار توضيح فكرة المعجل من خلال أنه آداة تعمل على توليد استثمار جديد وليس الاستثمار المستقل أي أن مهمة المعجل هي توليد الاستثمار ومهمة المضاعف هي تنمية الاستثمار والمستقل .

وبالتالي فإن المعجل يعمل على تراكم الاستثمار المولد وتنمية الدخل القومي .

وتقوم الزكاة بدور فعال في مجال الاستثمار والاستهلاك ، حيث تجمع بين كل من المضاعف والمعجل ، مع مراعاة أن مضاعف الزكاة وكذلك المعجل لا يحدثان زيادة تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي بشكل يهدد بعدم استقراره ، لأن هناك ضوابط دينية وأخلاقية تحكم تصرفات المسلم في استهلاكه فلا إسراف ولا تقتير لقوله سبحانه وتعالى (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) (الفرقان : ٦٧)

من ثم فإن المعجل يتميز من خلال الزكاه بتأثيره الفعال في إحداث تراكم لتوليد الاستثمار لأن الزكاة تحصل عينا في كثير من الأموال مثل الزروع والثمار ، والحيوانات . ومن ثم فإن قيمة السلع الحقيقية تحفظ وهذا ما يحمي المستفيدين من الزكاة من أثر ارتفاع الأسعار ، وبالتالي لا تحدث مشكلة التضخم .

تحديد قيمة المعجل :

يمكن حساب قيمة المعجل من خلال نسبة الزيادة الكلية في الاستثمار المولد إلى الزيادة الأولية في الانفاق الاستهلاكي أي أن

المعجل = $\frac{\Delta \text{الاستثمار}}{\Delta \text{الاستهلاك}}$ أي أنه $\frac{\Delta I}{\Delta C}$

**** ومن الجدير بالذكر أن هناك ارتباطا وثيقا بين المضاعف والمعجل ، فمهمة المضاعف هي بيان أثر الزيادة المعينة في الإنفاق الاستثماري على حجم الدخل والاستهلاك ، بينما مهمة المعجل هي بيان أثر الزيادة في الاستهلاك على حجم الاستثمار .**

من هنا نرى وجود تداخل بين عمل المضاعف وعمل المعجل حيث يبدأ عمل المعجل بعد انتهاء عمل المضاعف ثم يبدأ عمل المضاعف من جديد وهكذا .

فإذا زاد الإنفاق الاستثماري بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه وكانت قيمة المضاعف تساوي ٢ فإن ذلك يعني أن هذه الزيادة في الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار ٢٠٠ مليون جنيه (١٠٠ × ٢ = ٢٠٠ مليون جنيه) ويترتب على زيادة الدخل زيادة الاستهلاك بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه إذا كان المعامل الحدي للادخار هو ٥٠% وأن زيادة الاستهلاك بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار بمبلغ يعادل قيمة الزيادة في الاستهلاك وضربه في قيمة المعجل .

فإذا كانت قيمة المعجل ٥ فإن الاستثمار سيزيد بمقدار ٥٠٠ مليون جنيه (٥ × ١٠٠ = ٥٠٠)

والزيادة الأخيرة في الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الدخل ثم زيادة الاستثمار وهكذا .

يستخلص مما سبق أن هناك اتجاه لكل من المضاعف والمعجل رغم ارتباط كل منهما بالآخر كما يلي :

١- من ناحية المضاعف

جهة المضاعف = الاستثمار --- > الدخل --- > الاستهلاك

٢- من ناحية المعجل

جهة المضاعف = الاستهلاك --- > الاستثمار

من ثم فإن المضاعف يؤثر في الاستثمار ثم الدخل ثم الاستهلاك بينما المعجل يؤثر في الاستهلاك ثم الاستثمار ثم الدخل ولكن كل منهما مكمل للآخر ، وداعم له بحيث يظهر أثر المعجل مع ظهور كفاءة وفاعلية المضاعف وهكذا بالنسبة للمضاعف الذي يتأثر بالمعجل .

ثانيا : تحديد المستوى التوازني للدخل القومي .

يقصد بالمستوى التوازني للدخل القومي ذلك المستوى الذي إذا تحقق فإنه يؤدي حدوث استقرار في النشاط الاقتصادي بحيث إذا انحرف المستوى الفعلي للناتج (الدخل) القومي عن مستوى التوازن فإنه يولد من القوى ما يدفع للعودة مرة أخرى إلى وضع التوازن ويشبه المستوى التوازني للدخل القومي وضع التوازن في سوق السلع والخدمات على المستوى الجزئي Micro فمن المعلوم أن توازن السوق يحدث عندما تتساوى الكمية المطلوبة من سلعة ما مع الكمية المعروضة عندما يتقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب .

من ثم فإن تحديد المستوى التوازني للدخل القومي يمكن الوصول إليه من خلال تحديد دالة العرض الكلي والتي يعبر عنها بالناتج القومي في صورة سلع وخدمات وتحديد دالة الطلب الكلي والتي تعبر عن الدخل القومي في صورة نقود ، ولهذا يمكن القول أن هناك ثلاثة احتمالات يمكن حدوثها ، ولكن لابد من اختيار احتمال واحد منهم فقط ، أي أن هناك ثلاثة أوضاع هي :

١- إما أن يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي وبالتالي يحدث تضخم لزيادة الدخل في صورته النقدية عن المعروض من السلع والخدمات أي أن inflation
ys <yd حيث yd = الطلب الكلي ، ys = العرض الكلي

٢- وإما أن يكون الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي وبالتالي يحدث التوازن الذي يعد الهدف الذي يتم السعي للوصول إليه لأن حجم المعروض من السلع يقابله قوة شرائية معادلة له

أي أن التوازن Equilibrium yd = ys وهو الوضع الذي يتم السعي للوصول إليه ويدور حوله الوضع الأول والوضع الثالث حيث يعد الوضع الأول والوضع الثالث موجات أو دورات اقتصادية يمر بها النشاط الاقتصادي من تضخم وكساد .

٣- وإما أن يكون الطلب الكلي أصغر من العرض الكلي وبالتالي يحدث كساد stagnation أي أن yd<ys ويحدث ذلك الوضع عندما يكون المعروض من السلع والخدمات أكبر من القوة الشرائية التي لدى الأفراد

كيفية تحديد المستوى التوازني للدخل القومي .

يتحقق دخل التوازن عندما يتساوى الطلب الكلي yd مع العرض الكلي ys كما سبق أن ذكرنا ويمكن توضيح ذلك بيانيا حيث يعبر الطلب الكلي عن كل من الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي والانفاق الحكومي ، ويعبر العرض الكلي ys عن خط ٤٥ الممثل للدخل ، وهو الذي يعبر عن حجم المنتج من السلع والخدمات ، وبالتالي عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي مع العرض الكلي يتحقق التوازن ويمكن بيان ذلك من خلال ما يلي :

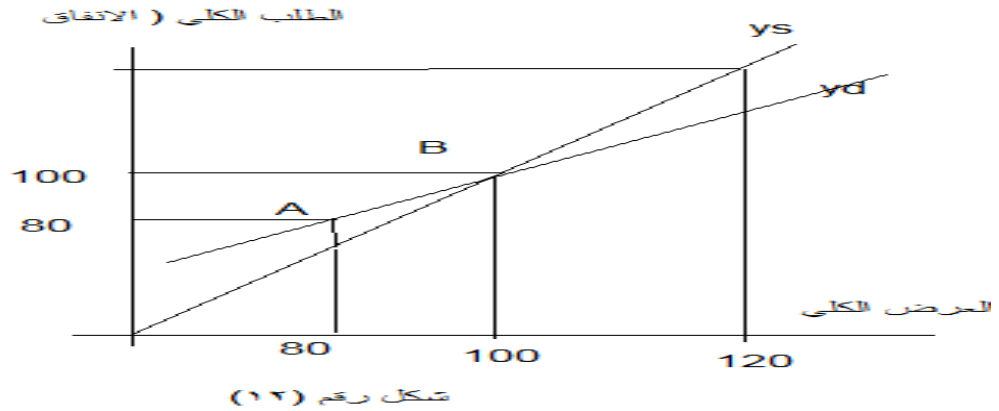

شكل رقم (١٠) التعادل بين العرض الكلي والطلب الكلي .

ويوضح الرسم البياني السابق أن التوازن يحدث عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي yd مع خط ٤٥ (العرض الكلي ys) عند النقطة B وعنده يكون حجم التوازن مساويا ١٠٠ ، وهذا المقدار يطلق عليه المستوى التوازني للدخل القومي ، ويلاحظ أنه عند النقطة (A) يكون فيها الطلب الكلي أعلى من خط ٤٥ (العرض الكلي ys) حيث يحدث التضخم لأن حجم أو مستوى الطلب الكلي yd يكون مساويا ٨٠ بينما حجم أو مستوى العرض الكلي ys يكون مساويا ٥٠ وتعبر الفجوة بين المستويين عن وجود تضخم بينما يلاحظ عند النقطة C ارتفاع خط ٤٥ عن الطلب الكلي حيث يكون مستوى الطلب الكلي yd مساويا ١١٠ ومستوى العرض الكلي ys مساويا ١٢٠ ، وتعبر الفجوة بينهما عن وجود كساد .

يستخلص مما سبق أن المستوى التوازني للدخل القومي يحدث عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي yd مع خط ٤٥ (العرض الكلي ys عند النقطة B

تحديد المستوى التوازني للدخل القومي طبقا لكينز .

هاجم كينز منطق المدرسة الكلاسيكية وبين أن قوى السوق الحر لا يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى المستوى التوازني للاقتصاد القومي الذي يحقق حالة التوظف الكامل .

وأساس تفنيد كينز لهذه المبادئ أنه وضع تفرقة واضحة بين المدخرين والمستثمرين في المجتمع ومبرراته في ذلك .

١- أن جملة المدخرات تتكون من جملة الدخول التي تعود على المواطنين والتي لا تستخدم في الاستهلاك الجاري ولما كان الادخار يعد فائضا عن الاستهلاك فإن حجمه يتوقف على جميع العوامل التي يتأثر بها الميل الحدي للاستهلاك وأهمها الدخل .

٢- أما الاستثمار فيقوم به جماعة صغيرة من أفراد المجتمع هم رجال الأعمال ، وبذلك فإن كينز يكون قد ربط القطاعات الحقيقية والقطاعات النقدية في الاقتصاد القومي .

٣- أن معدل الفائدة هو المعدل الذي يعادل بين الطلب على النقود والذي يحدده كينز من خلال ثلاثة دوافع هي :

- **دافع المعاملات Transaction Motive**

ويعني أن الأفراد يهتمون بالنقود بدافع حصول كل منهم على ما يحتاجه من معاملات أو صفقات يومية .

- **دافع الاحتياط : precautionary Motive**

حيث يحرص الأفراد على الاحتفاظ بالنقود بهدف الاحتياط للظروف المستقبلية التي قد تواجههم .

- **دافع المضاربة : Speculative Motive**

ويعني هذا الدافع أن الأفراد يطلبون النقود بهدف المضاربة بها واستبدالها بعملات أخرى وذلك للاستفادة من فارق السعر .

من ثم فإن معدل الفائدة يتحدد عندما يتساوى الطلب على النقود مع المعروض منها ، وهو الثمن الذي يمكن به اقتراض النقود بغرض الاستثمار .

٤- يتوقف القيام بالاستثمار على كون العائد المتوقع أعلى من نفقة الاستثمار (معدل الفائدة Rate of interest) وأن قرارات الاستثمار يكتنفها حالة من عدم التأكد ، وهي عرضة لتغير التوقعات المتماثلة والمتشائمة .

من هذا يتضح أنه لا يوجد ارتباط مباشر على الاطلاق بين العوامل التي تحفز الأفراد على الادخار والعوامل التي تحفز رجال الأعمال على الاستثمار فالصدفة البحتة هي التي يرغب رجال الأعمال في استثمارها .

وعموما فإن الادخار الفعلي Actual of saving أو المحقق وكذلك الاستثمار الفعلي أو المحقق لابد أن يكونا متساويين وذلك لأن الدخل القومي (y) يساوي الانفاق على الاستهلاك C والانفاق على الاستثمار (I) أي أن

$$Y=C + I$$

$$I = Y - C \qquad (1)$$

ولما كان الادخار (S) هو ذلك الجزء المتبقي من الدخل القومي الذي تم تأجيله " الادخار يعد استهلاكا مؤجلا " فإن

$$S = y - c \qquad 2$$

يتضح من المعادلتين ١ ، ٢ ، أن الادخار = الاستثمار أي أن $S = 1$ وطالما كلا منهما يتساوى مع الآخر فإن مستوى الدخل القومي سوف يبقى دون تغيير ، أما إذا زاد الاستثمار (I) المقدر عن الادخار المقدر فإن الدخل القومي سوف يتجه نحو الارتفاع والعكس صحيح.

من ثم يمكن القول أن المستوى التوازني للدخل القومي ومستوى التوظف يتحقق عندما يتساوى الطلب على الاستثمار مع المعروض من المدخرات ، ويوضح ذلك كينز ، حيث يرى أن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد القومي يتحقق عندما يتم التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي حيث أن

$$G.N.P = C + I + G + (M - X) \qquad 1$$

حيث G.N.P = الناتج القومي الاجمالي ، C= الاستهلاك ، I = الاستثمار ، G = الانفاق الحكومي ، M = الصادرات ، X = الواردات .

ويمكن مناقشة تحديد المستوى التوازني للدخل القومي في شكل مبسط إذا فرضنا وجود طلب استهلاكي وطلب استثماري ، مع استبعاد الانفاق الحكومي والتعامل مع العالم الخارجي وإذا أخذنا في الاعتبار الناتج القومي الصافي (N.N.P) وذلك اذا استبعدنا مخصصات الاهلاك من طرفي المعادلة السابقة رقم (١) وبالتالي يمكن صياغة هذه المعادلة كما يلي :

$$Y=c + I \qquad 2$$

ويمكن التعبير عن الطلب الاستهلاكي كما يلي :

$$C = A + by \qquad 3$$

حيث by = الميل الحدي للاستهلاك .

وبفرض أن الاستثمار يتحدد بشكل تلقائي بحيث يفترض وجود استثمار تلقائي فقط ولا يوجد استثمار تبعي أى أن

$$I = It \qquad 4$$

وبالتعويض بكل من معادلة رقم (٣ ، ٤) في المعادلة رقم (٢)

$$Y = A + by + It \qquad 5$$

$$Y(I-b) = A + It$$

$$y = \left\{\frac{1}{1-b} x\ (a + It)\right\} \qquad 6$$

وتعبر المعادلة رقم ٦ عن تحديد المستوى التوازني للدخل القومي .

مثال رقم (١٥)

بفرض أن دالة الطلب الاستهلاكي هي :

$C = 100+0.8y$

وأن الانفاق الاستثماري التلقائي هو $I = It = 200$ كيف يمكن تحديد المستوى التوازني للدخل القومي .

الحل

$$y = \left\{\frac{1}{1-b} x\ (A + It)\right\}$$

$$y = \left\{\frac{1}{1-0.8} x\ (100 + 200)\right\}$$

$$y = \left\{\frac{I}{0.2} x\ 300\right\} = 1500$$

$Y = 1500$

المستوى التوازني للدخل يتحقق عندما $Y=1500$

وللتأكد من صحة الحل

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار

$C = 100 + 0,8\ Y$ $C = 100 + 1200 = 1300$

I = 200

1500 = 1300 + 200 = 1500

الطرف الأيمن = الطرف الأيسر = ١٥٠٠

ويترتب على ذلك ما يلي :

العرض الكلي (YS) = ١٥٠٠ ، C = 1300 ، I = 200

والادخار (y–c) = 200 والطب الكلي (yd) = 1500

- **تحديد مستوى الدخل التوازني من خلال العلاقة بين الادخار والاستثمار بيانيا**

يمكن توضيح العلاقة بين الادخار والاستثمار والكيفية التي يتم بها تحديد مستوى الدخل القومي في الشكل البياني التالي :

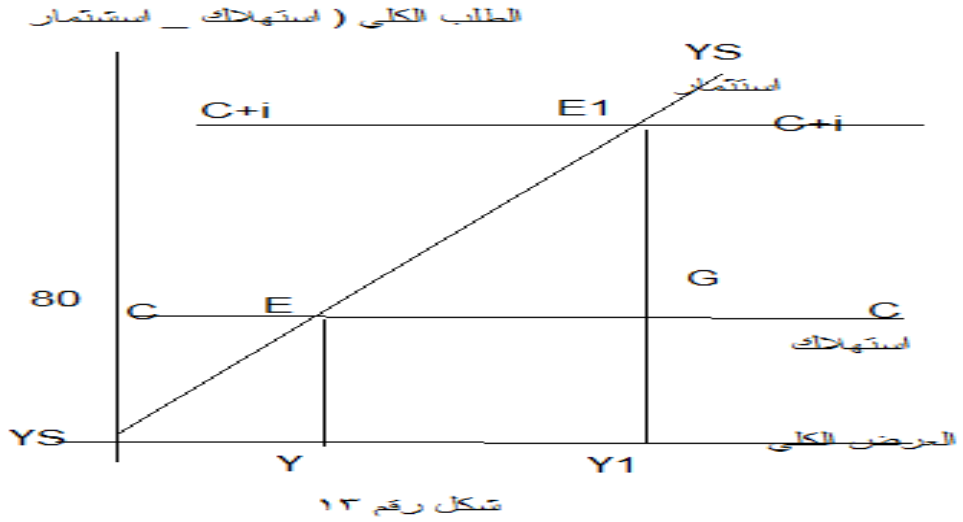

شكل رقم (١١) تحديد المستوى التوازني للدخل القومي

في الشكل البياني السابق يفترض ثبات الميل الحدي للاستهلاك بمعنى أن كل زيادة في الدخل القومي سوف تؤدي إلى زيادة في الإنفاق الاستهلاكي بنفس النسبة ، وعند نقطة تقاطع خط ٤٥ مع دالة الاستهلاك C سوف يتساوى الدخل المتاح مع الاستهلاك ، وذلك عند النقطة E وقبل تلك النقطة فسوف يكون الاستهلاك أكبر من الدخل أي أن المثلث (Y E YS) يعبر عن الادخار بقيم سالبة ، وبعد النقطة E يبدأ الدخل في الزيادة بنسب أكبر من الاستهلاك وبالتالي يصبح الادخار بالموجب وهذا ما يعبر عنه المثلث (E.EI.G) وبالتالي يتم تحويل ذلك الادخار إلى الاستثمار ، ومن ثم يتم الانتقال من المستوى C إلى المستوى C+I ليعبر عن حجم الاستثمار والذي يقدر بالمسافة من C الى C + I والتي فيها يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي.

وعند هذا المستوى الجديد يتساوى الادخار مع الاستثمار ، أي أن EI هي النقطة التي يتعادل عندها الادخار مع الاستثمار اللذين تم التخطيط لهما ، حيث أن الاستثمار هو المسافة بين الدالة (C C) والدالة (C+I) في حين أن الادخار هو المسافة بين دالة الاستهلاك (C) وخط ٤٥ ، من ثم يتساوى الادخار مع الاستثمار عندما يتقاطع الخط C+I مع خط ٤٥ والذي يعبر عن الدخل القومي.

وهذه النقطة E1 تعبر عن الوضع المستقر للنشاط الاقتصادي ، **وهناك نقطة جديرة بالاهتمام ركز عليها كينز وهي أن الاقتصاد القومي قد يكون في حالة توازن مع وجود كساد وهو ما خالف فيه كينز الفكر الكلاسيكي ، الذي يرى أن مستوى الدخل التوازني يتحقق عند مستوى التوظف الكامل أو مستوى العمالة الكاملة FULL Employment**

وبالتالي قد يحدث التوازن – من وجهة نظر كينز – مع وجود فجوة انكماشية أو فجوة تضخمية يمكن العمل على اتخاذ اجراءات لعلاج كل منها.

تحديد المستوى التوازني للدخل القومي مع إدخال الإنفاق الحكومي في الاعتبار

الطلب الكلي قبل إدخال الإنفاق الحكومي كان يشمل استهلاك القطاع العائلي واستثمار قطاع الأعمال ، وعند إضافة إنفاق الحكومة فإن الطلب الكلي سوف يصبح كما يلي :

الطلب الكلي = الإنفاق الاستهلاكي + الاستثمار المخطط + الإنفاق الحكومي،.

ويترتب على ذلك انتقال منحنى الطلب إلى أعلى وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي :

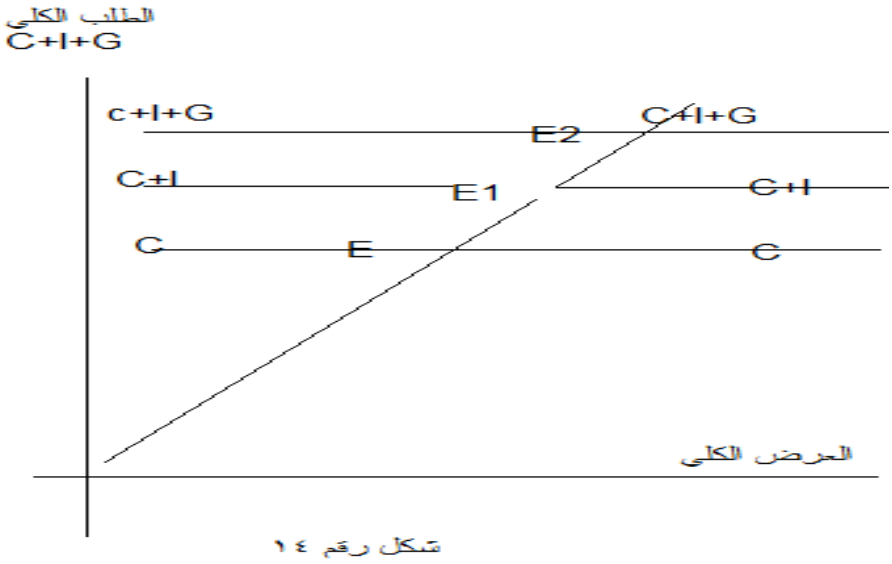

شكل رقم (١٢) أثر الانفاق الحكومي في الطلب الكلي

يلاحظ من الرسم البياني السابق أن الطلب الكلي في ظل إدخال الإنفاق الحكومى سوف ينتقل من C الى C+ I ثم الى C+I+G ويترتب على ذلك انتقال نقطة التوازن من EY الى E1Y1 ثم الى E2Y2 فى حالة اضافة الإنفاق الحكومى وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الحكومي يمارس آثارا سلبية في كافة القطاعات في صورة ضرائب ، وهذه الضرائب تمثل عبئا على تلك القطاعات ، مما يعني انخفاض دخول هذه القطاعات نتيجة تلك الضرائب ،

من ثم فإن الدخل الصافي لكل قطاع = الدخل الاجمالي – الضرائب ، وأقساط التأمين ويترتب على فرض تلك الضرائب انخفاض قيمة الاستهلاك بمقدار الضريبة المفروضة على الدخل وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض دالة الاستهلاك .

ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي

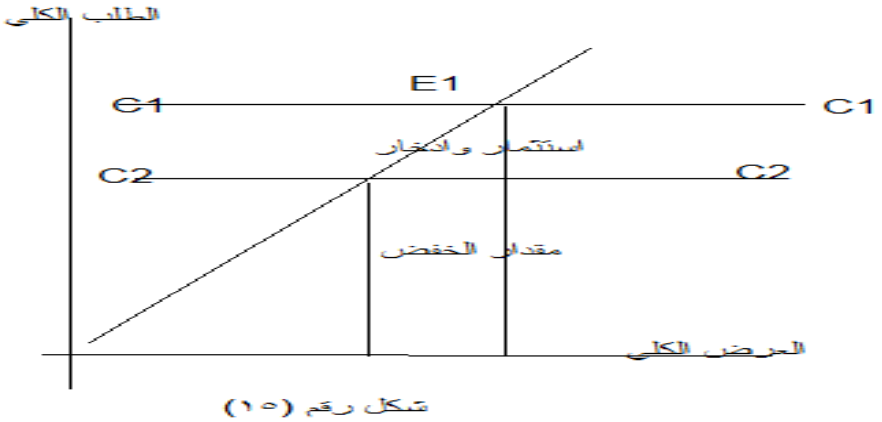

شكل رقم (١٥)

شكل رقم (١٣) أثر الضرائب على الاستهلاك

ويوضح الرسم البياني السابق أن فرض الضريبة أدى إلى انخفاض الدخل وبالتالي الاستهلاك من E1Y1 الي E2Y2 وانتقال دالة الاستهلاك C1 الي C2 وإذا افترضنا أن حجم الدخل قبل فرض الضريبة = ١٠٠ مليون جنيه وتم فرض ضريبة بنسبة ١٠% فإن ذلك يؤدي إلى نقص الاستهلاك بمقدار ٨ مليون جنيه ، وذلك باعتبار أن الميل الحدي للاستهلاك = ٠,٨ أى (١٠ × ٠,٨) = ٨ وإذا زاد الدخل من ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليون جنيه فإن مقدار النقص في الاستهلاك (مع ثبات سعر الضريبة = ١٦ مليون جنيه ، (بفرض ثبات الميل الحدي للاستهلاك)

وتجدر الاشارة إلى الوضع الطبيعي كي يتحقق التوازن في النشاط الاقتصادي هو أن يكون حجم الانفاق الحكومي مساويا لمقدار الضرائب أي أن الضريبة = الانفاق الحكومي .

– السياسة المالية وأثرها على مستوى الدخل القومي والموازنة العامة.

السياسة المالية Fiscal Policy هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة من قبل وزارة المالية بهدف علاج بعض المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد القومي ، كأن تهدف إلى الحد من الإنفاق وذلك من خلال التوسع في الضرائب ، وقد يترتب على ذلك انخفاض حجم الاستثمار ، وفيما يلي بيان تلك السياسة على الطلب الكلي .

١– التغير في الإنفاق الحكومي : ΔG مع ثبات الضرائب .

إن المضاعف يمكن أن يعود على المشتريات الحكومية كما هو الحال في الإنفاق على الاستثمار الخاص ، ويمكن بيان أثر الزيادة في المشتريات الحكومية من خلال ما يلي :

بفرض أن الاستثمار الخاص عامل مستقل مع ثبات الضرائب في هذه الحالة سيكون الزيادة في الدخل المترتبة على الزيادة في الانفاق الحكومي كما يلي:

حيث أن Δy = التغير في الدخل

$$\Delta y = \Delta G \left\{ \frac{1}{1 - b} \right\}$$

ΔG = التغير في الانفاق الحكومي

B = الميل الحدي للاستهلاك.

أي أن الزيادة في الانفاق الحكومي تساوي الزيادة في الدخل

فإذا كان $\Delta G = ١٠$ **مليون ،** $b = ٠.٧٥$

$$\Delta G = \mathbf{10x}\ \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{1-0.75}} = \mathbf{10x4} = \mathbf{40}$$

٢- زيادة الطلب الكلي Δyd **وخفض الضرائب** Δt **وثبات الانفاق الحكومي** ΔG **= صفر أي أن:**

$$\Delta yd = \Delta G - (b * \Delta T)$$

$$\Delta T = \frac{\Delta yd}{b}$$

٣- التغير في الضرائب ΔT **مع ثبات الانفاق الحكومي (**ΔG **= صفر)**

يترتب على خفض الضرائب زيادة الدخل ولكن هذه الزيادة دائما تكون أكبر من الزيادة في الانفاق الحكومي ، وذلك لأن جزء من الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه والتي تنجم عن تخفيض الضرائب سوف يتم ادخارها كما هو الحال في التحويلات الحكومية

ويأخذ التغير في الدخل الناتج عن تغير الضرائب الشكل الرياضي الآتي

$$\Delta y = (-b \times \Delta t)\frac{1}{1-b}$$

فمثلا إذا كان مقدار الخفض في الضرائب ΔG = ١٠ مليار جنيه والميل الحدي للاستهلاك $b = \frac{3}{4}$ فإن

$$\Delta y = \left\{-\frac{3}{4} * 10\right\}\left[\frac{1}{1-3}\right] = -\frac{30}{4} * \frac{1000}{25} = 30$$

- **تحديد المستوى التوازني للدخل في حالة اقتصاد مفتوح .**

يمكن تحديد مستوى الدخل من خلال تعادل **مجموعة التسرب ومجموعة الحقن** وعوامل التسرب في الدخل القومي تشمل **الادخار والواردات** بينما عوامل الحقن تشمل **الاستثمار والصادرات** من ثم فإن **الادخار** + **الواردات** = **الاستثمار** + **الصادرات** أو

$S + X = I + M$

أي أن

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار + الواردات

كما أن الدخل القومي = الاستهلاك + الاستثمار .

أي أن :

الاستهلاك + الادخار + الواردات = الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات

الادخار + الواردات = الاستثمار + الصادرات

$M+ I = X + S$

ويستخلص من ذلك أن التوازن يحدث عندما

الادخار = الاستثمار ، الصادرات = الواردات

أمثلة محلولة على توازن الدخل القومي

مثال (١)

إذا كانت دالة الادخار $S=-40+0.2Y$ والاستثمار المخطط (ا) = ٦٠ مليون جنيه فما هو دخل التوازن : .

الحل

دخل التوازن يمكن حسابه من خلال المعادلة التالية

$$Y = \frac{1}{1-b}(A + I)$$

$$Y=\frac{1}{1-0.8}(-40 + 60)$$

$$=\frac{I}{0.2} X\ 20 = \frac{10}{2} * 20 = 100$$

إذن دخل التوازن = ١٠٠

مثل رقم (٢)

إذا علمت أن دالة الاستهلاك هي $C=100+0.8Y$ وكان الاستثمار (ا) = ٥٠٠ مليون جنيه فما هو دخل التوازن .

الحل

$$YD = YS$$

$$Y = C + I \qquad Y = 100 + 0.8\ Y + 500$$

$Y - 0.8Y = 600$ $0.2Y = 600$

$Y = 3000$

دخل التوازن هو $Y=3000$

مثال رقم (٣)

في المثال السابق ماذا يحدث إذا زاد الاستثمار إلى ٦٠٠ مليون جنيه ، علق على الناتج ؟

$$Y = \frac{1}{1-b}(A + I)$$

$$Y = \frac{1}{1-b}(100 + 600)$$

$Y = 3500$

التعليق

يلاحظ أن زيادة الاستثمار من ٥٠٠ الي ٦٠٠ مليون جنيه (أي زيادة قدرها ١٠٠ مليون جنيه ترتب عليها زيادة في الدخل قدرها ٥٠٠ مليون جنيه وهي الفرق بين ٣٠٠٠ ، ٣٥٠٠ جنيه مما يعني أن مضاعف الاستثمار = ٥ لأن

$$M= \frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$$

ومن المعلوم أن مقدار الزيادة في الدخل هي :

عبارة عن قيمة الاستثمار الزائدة × قيمة المضاعف ، وبالتالي فإن الزيادة في الدخل تضاعفت بمقدار ٥ مرات = (٥ × ١٠٠) = ٥٠٠

مثال رقم (٤)

إذا علمت أن الاستثمار المخطط وهو المراد تنفيذه يساوي ٦٠٠ مليون جنيه وأن الاستهلاك عند مستويات الدخل المختلفة كان كما يلي بالمليون جنيه .

Y	800	1600	2500	4000	6000
C	1000	1600	2275	3400	4900

المطلوب :

١- تحديد المستوى التوازني للدخل القومي

٢- حساب الادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل القومي

٣- ماذا يحدث للنشاط الاقتصادي إذا كان المنتجون يتوقعون أن يكون الدخل القومي مساويا ٢٥٠٠ جنيه

٤- ماذا يحدث للنشاط الاقتصادي إذا كان الدخل المتوقع من قبل المنتجين هو ٦٠٠٠ مليون جنيه

الحل

تحديد المستوى التوازني للدخل القومي

يتحقق ذلك عندما يكون الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي ومن ثم يمكن تكوين الجول التالي

LEVE / NAME	1	2	3	4	5
Y	800	1600	2500	4000	6000
C	1000	1600	2275	3400	4900
I	600	600	600	600	600
yd	1600	2200	2875	4000	5500

ملاحظات :

الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار فمثلا عند المستوى رقم (١) نجد أن الطلب الكلي = C+I = (1600+ 600 = 1000) وأن الاستثمار المراد تنفيذه هو ٦٠٠ عند كل مستوى ولهذا تم وضع هذه القيمة عند كل مستوى . أما عن وضع التوازن فإنه يحدث عندما YD = YS وواضح أنه عند المستوى رقم (٤) حيث يكون فيه كل من

YD = YS = 4000

- **إيجاد قيمة الادخار عند كل مستوى من هذه المستويات**

Y=C+S S = Y –S

S1 = Y1−C1 = 800−1000= −200

S2 = Y2−C2 = 1600−1600= 0

S3 = Y3−C3 = 2500−2275= 225

S4 = Y4−C4 = 4000−3400= 600

S5 = Y5−C5 = 6000−4900= 1100

وبالتالي يمكن تكوين الجدول التالي

Y	800	1600	2500	4000	6000
C	1000	1600	2275	3400	4900
D	−200	0	225	600	1100

- ومن شروط التوازن للدخل القومي أن يكون الاستثمار المخطط مساويا الادخار المخطط أي أن S=I ويكون وضع التوازن عندما يكون الدخل = ٤٠٠٠ حيث أنه عند هذا المستوى يكون الادخار مساويا الاستثمار = ٦٠٠ مليون جنيه
- إذا كان الدخل المتوقع من قبل المنتجين هو ٢٥٠٠ مليون جنيه فعند هذا المستوى يكون الطلب الكلي مساويا ٢٨٧٥ مليون جنيه وهذا المقدار يفوق العرض الكلي وبالتالي فإن S<Y ويترتب على ذلك الزيادة وقدرها Y=375 يترتب عليها حدوث توسع في النشاط الاقتصادي لأن مستوى الدخل يقل عن مستوى الدخل التوازني .
- إذا كان الدخل المتوقع من قبل المنتجين هو ٦٠٠٠ مليون جنيه فإن الطلب الكلي عند هذا المستوى للدخل يعادل ٥٥٠٠ مليون جنيه وهذا المستوى يكون عنده الطلب الكلي أقل من العرض الكلي أي أن YS > YD

ويترتب على ذلك الانخفاض والذي يقدر بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي لأن مستوى الدخل المذكور يفوق المستوى التوازني للدخل .

يستخلص من ذلك أن حدوث زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي يترتب عليها حدوث تفاؤل لدى المنتجين ، ومن ثم حدوث توسع في النشاط الاقتصادي بينما إذا قل الطلب الكلي عن العرض الكلي حدث انكماش .

مثال رقم (٥)

إذا كانت دالة الادخار هي S=−60+0.225Y وأن T الضرائب = 0.25 Y وأن الواردات X = 0.15Y وأن الاستثمار I ، I =45 مليون جنيه وأن G الانفاق الحكومى G= 175 مليون جنيه وأن M الصادرات = 52,5 مليون جنيه

والمطلوب تحديد مستوى الدخل التوازني

الحل

طبقا للبيانات المعطاة في التمرين فإن هذه البيانات تعبر عن تحديد مستوى التوازن للدخل القومي في ظل اقتصاد مفتوح لوجود الصادرات والواردات .

من ثم فإن تحديد مستوى الدخل التوازني يتحقق عندما عوامل التسرب = عوامل الحقن ، أي أن

$S + T + X = I + G + M$

عوامل الحقن = عوامل التسرب

وبالتعويض بقيم كل عامل يمكن الحصول على مستوى التوازن والذي يتحقق عندما عوامل الحقن = عوامل التسرب

$S + T + X = I + G + M$

$-60+0.225Y+0.25Y+0.15Y=45+175+52.5$

$- 60 + 0{,}65\ Y = 272{,}5$

$0.65Y = 272.5+60=332.5$

$Y = \frac{332.5}{0.65} = \frac{33256}{65} = 532$

مستوى الدخل التوازني يتحقق عندما قيمة الدخل تعادل ٥٣٢ مليون جنيه

ويمكن الحصول على قيمة الادخار من خلال التعويض في دالة الادخار بقيمة $Y=532$ وذلك كما يلي

$S = -60 + 0.225\ Y \qquad Y = 532$

$S = -60 + 0.225 \times 532 = 597$

وقيمة الواردات كما يلي

$X = 0.15 \times 532 = 79.8$

وقيمة الضرائب كما يلي :

$T = 0.25 \times 532 = 133$

إذن اجمالي قيم عوامل التسرب = ٥٩.٧ + ٧٩.٨ + ١٣٢ = ٢٧٢.٥ وهي تساوي إجمالي قيم عوامل الحقن لأن الصادرات + الاستثمار + الانفاق الحكومي = ٥٢.٥+٤٥+١٧٥=٢٧٢.٥

إذن إجمالي عوامل التسرب = اجمالي عوامل الحقن = ٢٧٢.٥

وهذا ما يؤكد فعلا أن مستوى التوازن للدخل = ٥٣٢

مثال رقم (٦)

إذا كانت لديك المعلومات التالية :

$Y = C + I + G + M - X$

$C = A + b(Y - T)$

حيث $Y-T$ = الدخل – الضرائب .

فإذا كان الاستهلاك التلقائي A=100 الميل الحدي للاستهلاك b=0.75 والانفاق الاستثماري I = الانفاق الحكومي G = 200 والضرائب T = 50 القيم بالمليون جنيه وكانت الصادرات تساوي الواردات = 100

المطلوب

١- حساب الدخل التوازني

٢- اشتقاق دالة الادخار مبينا قيمة الادخار عند مستوى الدخل التوازني

٣- إذا كانت الضرائب المباشرة على الدخل نسبية ومعدلها ١٠% احسب الدخل التوازني

٤- احسب قيمة المضاعف في الحالات الآتية :

- الضرائب التصاعدية
- الضرائب النسبية

٥- إذا كان الدخل اللازم لتحقيق التشغيل الكامل يساوي ٢٠٠٠ فبكم يتغير الانفاق الحكومي لبلوغ هذا المستوى .

الحل

أولا : حساب الدخل التوازني : يتحقق التوازن عندما

$$Y = C + I + G + M - X$$

أي الدخل = الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق الحكومي + الصادرات – الواردات ، وبالتعويض بقيم كل عامل في هذه المعادلة

$$Y = A + b(Y - T) + I + G + M - X$$

$$Y=100+0.75(Y-50)+200+200+100-100$$

$$Y=500+0.75Y-37,5$$

$$Y=462.5+0.75Y$$

$$Y-0.75Y=462.5$$

$$Y=\frac{462.5}{0.25}=1850$$

المستوى التوازني للدخل = ١٨٥٠ مليون جنيه

ثانيا : اشتقاق دالة الادخار وقيمة الادخار عند مستوى الدخل التوازني وبالتعويض عن قيمة الاستهلاك

$$Y=C+S$$

$$Y=A+By+S$$

$$S=Y-(A+By)=Y-bY-A$$

$$S=-A+Y(1-b)$$

,وهي معادلة الادخار

ويمكن الحصول علي قيمة الادخار عندما يكون الدخل مساويا ١٨٥٠ جنيه

$$S=-A+Y(1-b)$$

$$S=-100+1850(1-0.75)$$

$$S = -100 + 1850 - 1387.5 = 362.5$$

إذن قيمة الادخار = ٣٦٢.٥ مليون جنيه

ثالثا : الدخل التوازني في حالة ضريبة نسبية ١٠% من الثابتة

$$Y = \frac{1}{(1-b) + b\,x\,T}\ X(A + I + G)$$

$$Y = \frac{1}{(1-0.75) + 0.075x200}\ (100 + 200 + 200)$$

$$Y = \frac{1}{0.325} X\ 500$$

$$Y = 1538.5$$

رابعا : المضاعف في ظل الضريبة الثابتة والضريبة النسبية

المضاعف في ظل الضريبة الثابتة

$$M = \frac{1}{1-b} = \frac{1}{0.25} = 4$$

إذن قيمة المضاعف = ٤

(٢) المضاعف في ظل الضريبة النسبية

$$m = \frac{1}{0.325} = \frac{1000}{325} = 3.8$$

واضح ان قيمة المضاعف في ظل فرض ضريبة نسبية يقل عنه في ظل الضريبة الثابتة. مما يعني تأثير الضريبة النسبية السلبي عل قيمة الاستثمار والدخل بصفة عامة.

خامساً: مقدار التغير في الإنفاق الحكومي:

دخل التشغيل الكامل = ٢٠٠٠، ومقدار الانفاق لاستثماري = ٢٠٠

$$Y = 2000 - 200 = 1800$$

مقدار التغير في الدخل هو ٢٠٠

ومقدار التغير في الدخل = المضاعف × معدل تغير الإنفاق الحكومي .

وبالتعريض بقيمة المضاعف والدخل

$$\because \Delta Y = M \times \Delta G$$

$$\therefore 200 = 4 \, X \, \Delta G \qquad \therefore \Delta G = \frac{200}{4} = 50$$

لذلك يجب ان يتغير الانفاق الحكومي بالزيادة ليصل الي ٥٠ مليون جنيه لكي يزيد الدخل القومي بمقدار ٢٠٠ مليون جنيه.

مثال رقم (٧)

افترض ان دالة الاستهلاك $C= 60= 0.8 \, (\, 1-T \,)Y$ وان الاستثمار 45 = (I) مليون جنيه ، وان الانفاق الحكومي G=175 مليون جنيه وان الضريبة النسبية هي $0.25Y=T$

المطلوب :

تكوين الجدول المناسب لتحديد مستوي الدخل التوازني بطريقتين تعادل التسرب مع الحق ، وتعادل الدخل مع الانفاق وذلك بفرض ان مستويات الدخل هي :

Y=500 , 600 , 700 , 800 , 900 ,1000

الحل :

$C = 60 + 0.8(1-0.25) Y$

$C = 60 + 0.8(0.75) Y$

$C = 60 + 0.8 \times 0.75Y = 60 + 0.6Y$

$S = -60 + 0.8 \times 0.75Y = 60 + 0.6Y$

$S = -60 + 0.2 \times 0.2 \ (1-0.25)Y$

$S = -60 + 0.2 \times 0.75Y$

$S = -60 + 0.15Y$

عند $Y=500$

$C = 60 + 0.b \times 500 = 360$

$S = -60 + 0.15 \times 500 = 15$

$T = 0.25 \times 500 = 125$

عند $Y = 600$

$$C = 60 + 0.b \times 600 = 420$$

$$S = -60 + 0.15 \times 600 = 30$$

$$T = 0.25 \times 600 = 150$$

وهكذا باقي المستويات . ومن ثم يمكن عمل الجدول التالي

Y	C	S	T	T+S	I	G	I+G	I+G+C
٥٠٠	٣٦٠	١٥	١٢٥	١٤٠	٤٥	١٧٥	٢٢٠	٥٨٠
٦٠٠	٤٢٠	٣٠	١٥	١٨٠	٤٥	١٧٥	٢٢٠	٦٤٠
٧٠٠	٤٨٠	٤٥	١٧٥	٢٢٠	٤٥	١٧٥	٢٢٠	٧٠٠
٨٠٠	٥٤٠	٦٠	٢٠٠	٢٦٠	٤٥	١٧٥	٢٢٠	٧٦٠
٩٠٠	٦٠٠	٧٥	٢٢٥	٣٠٠	٤٥	١٧٥	٢٢٠	٨٢٠
١٠٠٠	٦٦٠	٩٠	٢٥٠	٣٤٠	٤٥	١٧٥	٢٢٠	٨٨٠

يتضح من الجدول السابق ان مستوي الدخل التوازني يساوي ٧٠٠ مليون جنيه ، حيث ان :

$$Y = I + G + C$$

$$\therefore 700 = 45 + 175 + 480 = 700$$

التسرب = الحق، اي:

$$S + T = I + G$$

$$45 + 175 = 45 + 175 = 220$$

واضح ان الموازنة العامة في حالة توازن لان حجم الضرائب = حجم الانفاق الحكومي = ١٧٥ مليون.

ثالثا: التوازن الاقتصادي الشامل في سوق السلع وسوق النقود:

يمكن الربط بين مستوي الدخل وسعر الفائدة من خلال نموذج IS , LM ويعبر الجزء IS عن كيفية تحديد المستوي التوازني للدخل القومي من خلال سوق السلع او في ظل اقتصاد حقيقي يعبر عنه بالسلع والخدمات.

بينما يعبر الجزء LM عن كيفية تحديد المستوي التوازني للنشاط الاقتصادي او الدخل القومي من خلال سوق النقود او في ظل نشاط اقتصادي نقدي. معبرا عنه بالنقود و لكي يمكن الوصول الي التوازن الشامل للاقتصاد القومي من خلال هذين النموذجين لابد من دراسة كل نموذج علي حده والعلاقة التي بينهما ، بحيث انه يتحقق التوازن عندما يتساوي سوق السلع مع سوق النقود. ومن ثم يتحتم دراسة هذين النموذجين في وقت واحد . فيما يلي دراسة ما يتعلق بهما.

١-التوازن في سوق السلع IS

في هذا النموذج يتحقق التوازن للدخل القومي عندما يتساوي الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط. اي معادلة الناتج القومي مع الانفاق المخطط. فإذا افترضنا ان دالة الاستثمار المخطط ودالة الادخار المخطط هما كما يلي :

حيث I = الاستثمار

$I = F(R)$ (1)

$S = F(Y)$ (2)

S = الادخار

Y = الدخل

وشرط التوازن يتحقق عندما الادخار = الاستثمار اي :

$$I = S \qquad (3)$$

وبفرض ان I=١٠ الاستثمار التلقائي ، ومن المعلوم ان الاستثمار يتغير عكسيا مع معدل الفائدة فكلما زاد معدل الفائدة كلما قل الاستثمار والعكس، لأن معدل الفائدة يمثل احد الاعباء التي يتحملها المنتج. كما انه من المعلوم ان الادخار دالة في الدخل، وبفرض ثبات باقي العوامل، فإن التغيرات في معدل الفائدة R تؤدي الي تغيرات في الاستثمار ، وينعكس ذلك فيما بعد علي الدخل فيتغير كل من الادخار والاستهلاك تبعاً لتغير الدخل مع مراعاه وجود جزء ثابت من الاستهلاك لا يتأثر بالدخل.

ومن ثم فإن $C = CO + BY$ $I=I0$

حيث b= الميل الحدي للاستهلاك

لذا يتحقق التوازن للدخل القومي عندما

$$Y = \frac{C0+I0}{I-b}$$

وهذا في حالة ما اذا كان الاستثمار متغير خارجي . اما اذا كان الاستثمار متغير داخلي ، فأن التوازن للدخل يتحقق عندما

$$Y=\frac{c0+i0-AR}{I-b}$$

حيث A= مقدار ثابت

C0 = الاستهلاك التلقائي

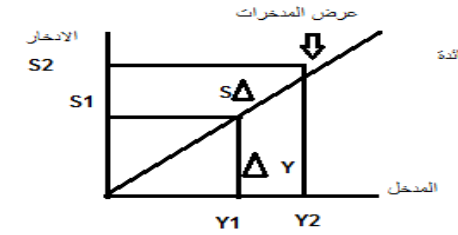

شكل رقم 16-ب

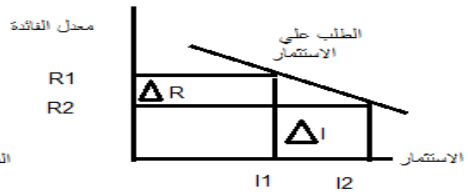

شكل رقم 16-أ

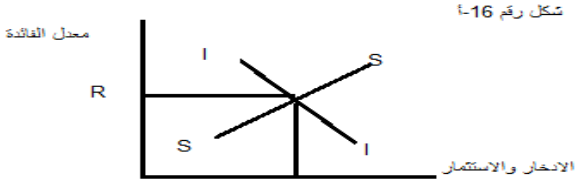

شكل رقم 16 -ج

ويمكن توضيح فكرة التوازن بيانيا كما يلي:

يلاحظ من الرسوم البيانية السابقة

– فى الشكل رقم (١٦– أ) يوضح هذا الشكل دالة الاستثمار، حيث انها تمثل علاقة عكسية مع سعر الفائدة ، فكلما زاد سعر الفائدة من R2 الي R1 كلما انخفض حجم الاستثمار من I1 الي I2.

–بينما شكل رقم (١٦– ب) فهو يعبر عن دالة الادخار التي تبين العلاقة الطردية بين الدخل (Y) والادخار (S) فارتفاع الدخل من Y1 الي Y2 يؤدي الي زيادة الادخار من S1 الي S2

– بينما الشكل رقم (١٦–ج) نجده يعبر عن التوازن في سوق السلع والخدمات من خلال التعادل بين الادخار والاستثمار حيث يتحقق التوازن عندما يتقاطع كل من S ، I عند النقطة E والتي يتحدد عندها سعر الفائدة R وكمية التوازن Q

مع مراعاه ان كلا من الادخار والاستثمار يعبران عن المنحني IS والذي يعبر عن وجود علاقة عكسية بين الاستثمار ومعدل الفائدة وان انخفاض الدخل يترتب عليه انخفاض الادخار وبالتالي ينخفض الاستثمار ، ولذلك عندما يكون معدل الفائدة مرتفعاً وقد يحدث عكس ذلك.

يستنتج مما سبق : ان مستوي التوازن في سوق السلع يتحقق عندما يتعادل الادخار مع الاستثمار في ظل توليفات مختلفة بين كل منهما (الادخار والاستثمار) ومعدل الفائدة .

٢- التوازن في سوق النقد LM

للوصول الي ذلك لابد من الحصول علي توليفات مختلفة من الدخل القومي (Y) وسعر الفائدة (R) بحيث يتحقق التعادل بين الطلب علي النقود وعرض النقود.

أ-جانب الطلب علي النقود

لقد اوضحنا سابقا ان الطلب علي النقود طبقاً للتحليل الكينزي يتحقق من خلال ثلاثة دوافع هما :

- **دافع المعاملات** - **دافع الاحتياط** - **دافع المضاربة**

ويعبر عن هذه الاوضاع الثلاثة منحني تفضيل السيولة كما هي في الشكل الأتي:

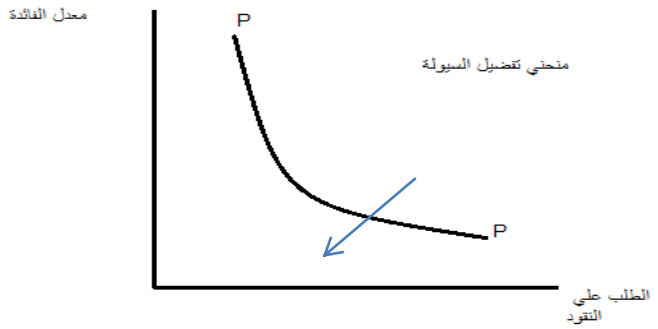

شكل رقم (١٤)العلاقة بين معدل الفائدة وتفضيل السيولة

ويوضح الشكل وجود علاقة عكسية بين منحني تفضيل السيولة (الطلب علي النقود) ومعدل الفائدة. فاذا زاد معدل الفائدة فإن الطلب علي النقود بدافع المضاربة يقل (لانه اهم دافع مرتبط بمعدل الفائدة) والعكس صحيح

جانب العرض :

من الامور التي يجب التأكيد عليها ، ان حجم المعروض من النقود ثابت لأن الذي يتحكم فيه السلطة الحكومية أو التنفيذية من خلال البنك المركزي ولذلك فإن الكمية المعروضة من النقود تظل ثابتة ما لم يتم طرح كميات اضافية. ومن ثم فإن منحني عرض النقود يأخذ خطاً موازيا للمحور الرأسي يشبه منحني الطلب والعرض عديم المرونة. ويمكن التعبير عن ذلك بيانا كما يلي:

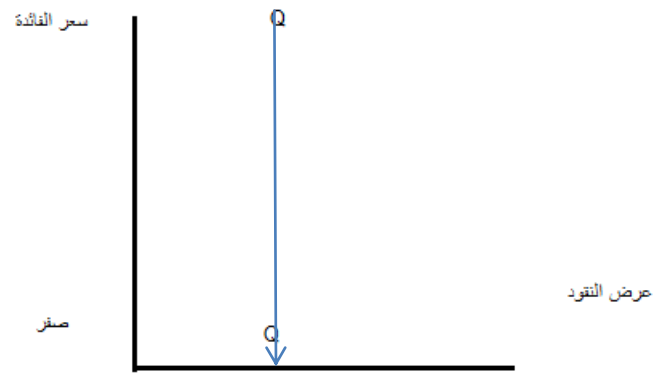

شكل رقم (18)
العلاقة بين سعر الفائدة وعرض النقود

شكل رقم (١٥)

يوضح الشكل السابق ان عرض النقود يأخذ خطا موازيا للمحور الرأسي ، مما يعني ثبات الكمية المعروضة من النقود لانها تصدر من جهة حكومية ، وبالتالي فهي لا تتأثر بمعدل الفائدة . مهما كان مستواها من حيث الارتفاع والانخفاض.

ج- التوازن في سوق النقود من خلال جانب الطلب علي النقود وعرض النقود :

سبق ان ذكرنا ان التوازن في سوق النقود يتحقق عندما يتساوي المعروض من النقود مع منحني تفضيل السيولة (الطلب علي النقود بدافع المضاربة) وبالتالي يمكن الوصول االي ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

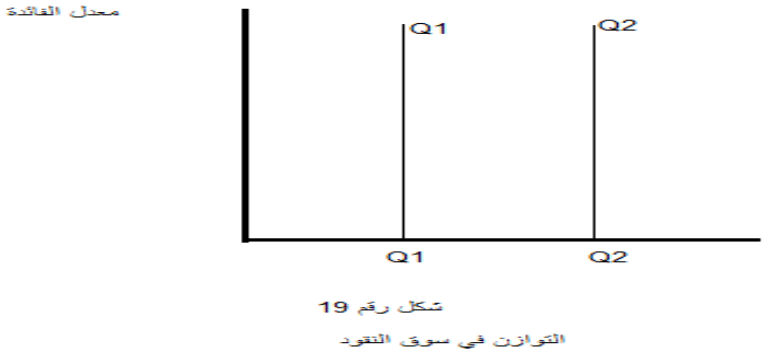

شكل رقم (١٦)

٣- التوازن في سوق النقد والسلع LM=IS

يتحقق التوازن عندما يتعادل حجم المعروض والمطلوب من سوق السلع مع حجم المعروض والمطلوب من سوق النقود.

اي عندما يتعادل LM مع IS وذلك كما يلي:

- في سوق السلع تكون هناك توليفات مختلفة من الدخل وسعر الفائدة يتحقق عندها التوازن
- كما سبق- عندما يتعادل عرض النقود مع الطلب علي النقود ويعبر عنها المنحني .LM

-يتحقق التوازن الشامل عندما يتقاطع منحني IS مع LM والذي يعبر عنه الشكل البياني التالي :

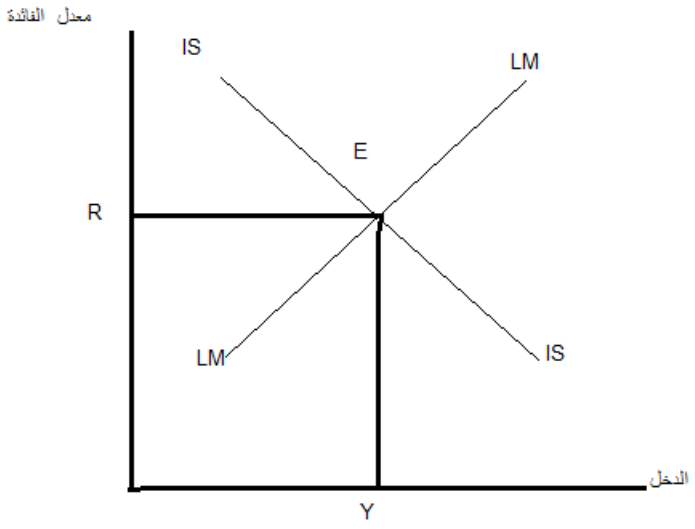

شكل رقم 20
التوازن الشامل في سوقي النقد والسلع

شكل رقم (١٧)

في الشكل السابق يعبر منحني IS عن سوق السلع والخدمات وهو ينحدر من اعلي الي اسفل جهة اليمين. بينما يعبر المنحني LM عن سوق النقد وهو يتجه الي اعلي جهة اليمين. ويتحقق التوازن عندما يتقاطع منحني IS مع منحني LM وذلك عند النقطة E.

حيث انه عند هذه النقطة يتحدد حجم التوازن للدخل القومي Y و يتحدد معدل الفائدة التوازني R و يسمي هذا الوضع بالتوازن في سوق السلع والنقود

٤- التغيرات التي تطرأ علي علي التوازن في سوقي السلع و النقود

قد تحدث تغيرات لهذا التوازن وهذه التغيرات قد تكون نتيجة

لعدة عوامل منها :

- ثبات منحني LM وتغير منحني IS بالزيادة او النقص
- ثبات منحنى IS وتغير منحنى LM بالزيادة أو النقص
- تغير المنحنى IS والمنحنى LM بالزيادة أو النقص

أ- ثبات LM وتغير منحنى IS

من المعلوم – كقاعدة عامة – أن أي زيادة تؤدي إلى انتقال المنحنى جهة اليمين وأي نقص ينقل المنحنى جهة اليسار ، وبالنسبة لتغيرات المنحنى IS فإن ارتفاع مستوى الاستثمار أومستوى الادخار يؤدي إلى الانتقال بالمنحنى جهة اليمين بينما أي انخفاض في مستوى الاستثمار أو الادخار ، يؤدي إلى انتقال المنحنى IS جهة اليسار ، وهذا ما يعبر عنه الشكل البياني التالي :

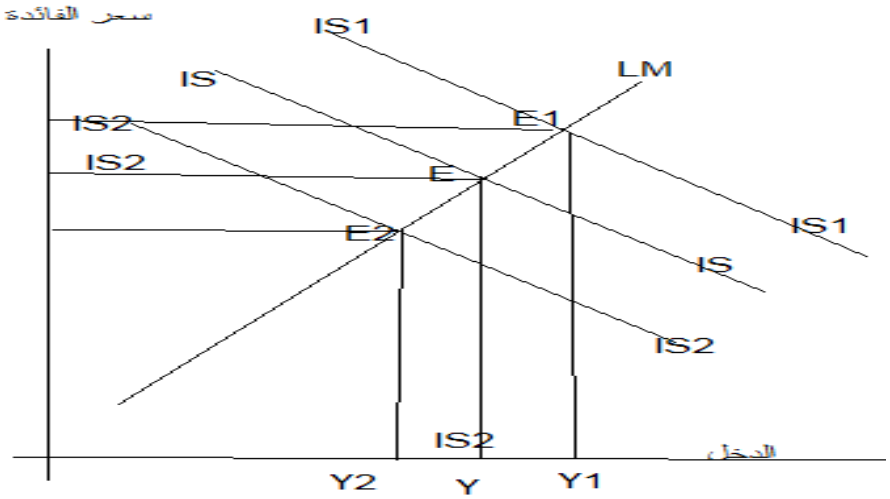

شكل رقم (١٨)

ثبات منحنى LM وتغير منحنى IS زيادة ونقصا .

يوضح الشكل السابق أن الوضع الأصلي للتوازن يتحقق عندما IS يتقاطع مع LM عند النقطة E والتي يتحدد عندها معدل الفائدة R ومستوى الدخل Y وعند زيادة الاستثمار أو الادخار فإن منحنى IS انتقل بأكمله جهة اليمين وأصبح الوضع التوازني الجديد هو EI ومعدل الفائدة هو RI ومستوى الدخل هو Y1

إما إذا انخفض الاستثمار أو الادخار فإن المنحنى IS سوف ينتقل بأكمله جهة اليسار وبالتالي يصبح الوضع التوازني الجديد هو الانتقال من النقطة E إلى E2 ومن ثم يكون معدل الفائدة هو R2 وحجم الدخل Y2

ب- ثبات منحنى IS وتغير منحنى LM

ينتقل المنحنى LM جهة اليمين بالزيادة نتيجة الحدوث زيادة في حجم المعروض من النقود أو لحدوث تغيرات في الطلب على النقود بدافع التعاملات أو الاحتياط أو المضاربة ، ويمكن بيان ذلك من خلال الشكل البياني التالي :

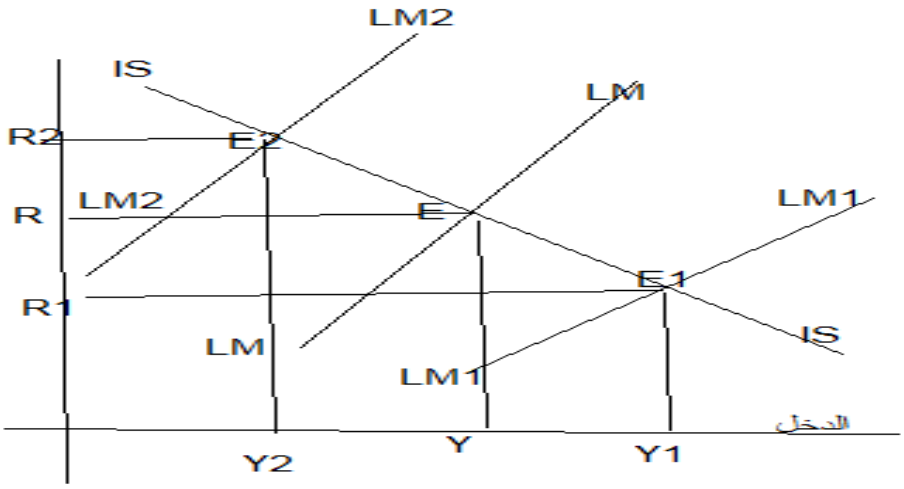

كل رقم

شكل رقم (١٩)

ثبات منحنى IS وتغير منحنى LM زيادة ونقصانا

يوضح الشكل البياني السابق أن وضع التوازن الأصلي هو E حيث أنه عندما يتقاطع IS مع LM ويكون معدل الفائدة R وحجم الدخل Y فإذا حدث لمنحنى LM زيادة فإن المنحنى ينتقل بأكمله جهة اليمين من LM إلى LM1 وتكون نقطة التوازن هي E1 ومعدل الفائدة R1 ومستوى الدخل Y1

أما إذا حدث انخفاض للمنحنى ML فإنه ينتقل بأكمله جهة اليسار من LM إلى LM2 ويكون الوضع التوازني الجديد هو E2 ومعدل الفائدة هو R2 ومستوى الدخل Y2

ج- تغير المنحنى IS والمنحنى LM

يمكن أن تحدث تغيرات لسوق النقد والسلع معا ، وقد يحدث لأحدهما تغيير بالزيادة ، وللأخر تغيير أيضا وقد يحدث العكس ، لهما معا ، وقد يحدث لأحدهما تغيير بالزيادة وللآخر تغيير

بالنقص والعكس ، ومن ثم فهنالك أكثر من وضع ونكتفي بذكر أحدى هذه المتغيرات وهي تغيرات IS و LM بالزيادة ويمكن تطبيق نفس الفكرة على باقي المتغيرات وفيما يلي بيان ذلك

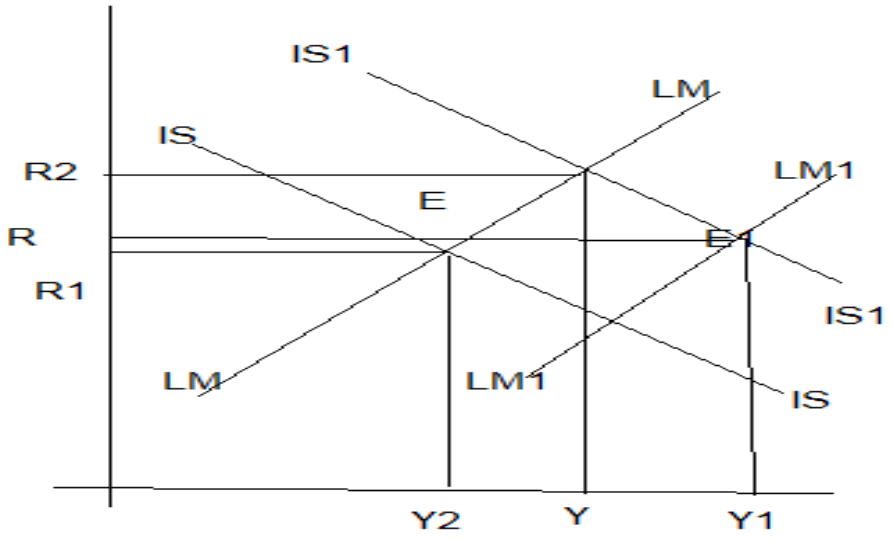

شكل رقم (٢٠)

تغييرات IS و LM بالزيادة معا

يوضح الشكل البياني السابق أن وضع التوازن الأصلي يتحقق عندما يتقاطع IS مع LM عند النقطة E والتي عندها يتحقق سعر الفائدة R ومستوى الدخل Y

ونتيجة لزيادة الاستثمار والادخار وزيادة عرض النقود فإن المنحنى IS وكذلك المنحنى LM ينتقلان بالزيادة جهة اليمين ويصبح الوضع التوازني الجديد هو E1 ويكون سعر الفائدة الجديد R1 ويتحدد المستوى التوازني الجديد للدخل عند النقطة Y2

وتجدر الإشارة إلى أن زيادتهما معا تتوقف على زيادة الاستثمار والتي يصاحبها زيادة في الدخل تساوي حاصل ضرب مقدار الزيادة في الاستثمار في مضاعف الاستثمار بشرط اتباع سياسة نقدية توسعية تعمل على زيادة عرض النقود .

أمثلة على التوازن في سوقي السلع والنقود .

مثال (١)

إذا كان الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط ($Y1 = 0.25$) وكان عرض النقود ($Q= 200$) وكان الطلب على النقود المضاربة ($Y2= 50 - 200R$)

كيف يمكن الحصول على معادلة التوازن في سوق الفائدة LM

الحل

الطلب على النقود = جميع المعاملات الثلاثة اي أن الطلب على النقود = $Y2+Y1$ وبالتعويض بقيمة كل منهما

$$D=Y1+Y2 = 0.25Y+50-200R \qquad (1)$$

وعرض النقود $Q=200$

ويتحقق التوازن عندما يتساوى الطلب على النقود مع المعروض منها وعند هذا الحد ايضا يتحدد سعر الفائدة R

$$0.25Y +50-200R = 200$$

$$0.25Y = 200 - 50 +200 R$$

$4 * 0.25Y=4 X 150+4 X 200R$

$Y = 600 +800R$

LM معادلة

$Y=600+800R$

مثال (٢)

إذا كان عرض النقود يساوي ٢٥٠ مليون جنيه والطلب على النقود للمعاملات والاحتياط ($Y1 = 0.2$) والطلب على النقود وللمضاربة

$Y2 = 150-500R$

المطلوب :

١- إيجاد كمية النقود المطلوبة للمضاربة إذا كان الدخل = ١٠٠٠ مليون جنيه

٢- إيجاد معدل الفائدة R الذي يحقق التوازن بين الطلب على النقود للمضاربة وعرض النقود إذا كان الدخل = ٨٠٠ مليون جنيه وقارن بين هذا المعدل ومعدل الفائدة في المطلوب رقم (١)

الحل

المعطيات

$Q=250$, $Y1 = 0.2$, $Y2 = 150-500R$

١- كمية النقود إذا كان الدخل = ١٠٠٠ مليون

٢- كمية النقود المتاحة للمضاربة $Y2=Q-Y1 * 1000$

$$Y2 = 250 - 0.2 * 1000 = 250 - 200 = 50$$

كمية النقود المتاحة للاقراض = ٥٠ مليون جنيه

حساب معدل الفائدة إذا كان الدخل = ٨٠٠ مليون جنيه

$$Y2 = Q - Y1 \times 800$$

$$Y2 = 250 - 0.2 \times 800 = 90$$

ويمكن حساب معدل الفائدة بمعلومية Y2 التي تم حسابها :

- في حالة الدخل = ٨٠٠ مليون جنيه

$$Y2 = 150 - 500\ R$$

$$90 = 150 - 500\ R \qquad 500\ R = 150 - 90 =$$

$$500R = 60$$

$$R = \frac{60}{500} = 12\%$$

- في حالة الدخل = ١٠٠٠ مليون جنيه

$$Y2 = 150 - 500\ R$$

$$50 = 150 - 500\ R$$

$$500\ R = 150 - 50$$

$$500\ R = 100$$

$$R = \frac{100}{800} = 20\ \%$$

يستخلص مما سبق

أنه كلما زاد الدخل كلما قلت الكمية المخصصة للمضاربة لزيادة الكمية المخصصة للمعاملات ، لأنها تتأثر بالدخل ، وكلما قلت الكمية المخصصة للمضاربة كلما ارتفع سعر الفائدة

مثال (٣)

من المعلومات التالية أوجد التوازن في سوق السلع IS والنقد LM

حيث C = الاستهلاك I = الاستثمار

$C = 90 + 0.625\ Y$

$I = 150 - 100\ R$

$Y`1 = 0.25\ Y$

$Y2 = 50 - 200\ R$

$Q = 180$

الحل

(١) التوازن النقدي LM

$Q = Y1 + Y2$

$180 = 0.25Y + 50 - 200R$

$-0.25Y = -130 - 200\ R$

$200\ R = 0.25\ Y - 130$

$$100\ R = 0.125\ Y - 65$$

بالقسمة على LM1

(٢) التوازن السلعي IS

$$Y = C + I$$

$$Y = 90 + 0.625\ Y + 150 - 100\ R$$

$$Y = 240 + 0.625\ Y - 100\ R$$

$$Y - 0.625\ Y = 240 - 100\ R$$

بوضع R في طرف

$$100\ R = 0.375\ Y + 240$$

ويتحقق التوازن عندما LM = IS

بطرح ١ من ٢

$$100\ R = 0.125\ Y - 65$$

$$100\ R = -0.375\ Y + 240 \ = 0.5\ Y - 305$$

$$305 = 0.5\ Y$$

$$Y = \frac{3050}{5} = 610$$

ويمكن التعويض في معادلتي IS ، LM لتحديد سعر الفائدة وذلك بقيمة Y= 610

$100\ R = 0.125Y - 65\ LM$

$100\ R = 0.125 \times 610 - 65$

$R = 11.25\ \%$

أما في معادلة IS فإن

$100R = 0.375\ Y + 240$

$100R = -0.375 \times 610 + 240$

$R = 11.25\%$

وهي نفس القيمة المتحصل عليها في معادلة LM

قيمة الاستثمار I

$I = 150 - 100R$

$I = 150 - 100 \times 11.25\%$

$= 150 - 11.25 = 138.75$

$I = 138.75$

قيمة الاستهلاك : C

$C = 90 + 0.625\ Y$

$C = 90 - 0.625 \times 610$

C = 90 + 381.25

C=471.25

Y1 = 0.25 X 610 = 152.5

Y2 = 50 − 200R = 50−200 X 11.25%

Y2 = 50−22.5 = 27.5

وللتأكد من صحة الحل

Y = C + I

610 = 471.25 + 27.25

610 = 610

الفصل السابع

التحليل الكلى فى الفكر الكلاسيكى والفكر الكينزى

تمهيد :

من حيث التجديد التاريخي، يكون من الصعب امامنا تحديد بداية ونهاية زمنية منضبطة لظهور واندثار التعاليم الكلاسيكية في حقل الاقتصاد السياسي. فقد كان ظهور ما يعرف باسم المدرسة الكلاسيكية في تاريخ الفكر الاقتصادي مرتبطاً تمام الارتباط بالتطور الذي حدث في الحياه الاوروبية منذ نشاة الرأسمالية التجارية. ووضع ادم سميث الكثير من اسس تلك المدرسة (١٧٢٣- ١٧٩٠) الذي تاثر كثيراً باراء الطبيعيين وهدم تعاليم التجاريين.

وقد اكتسبت المدرسة الكلاسيكية قوة كبيرة علي يد دايفيد ريكاردو (١٧٧٢- ١٨٢٣) الذي تنسب اليه اغلب آراء المدرسة الكلاسيكية وقد اسهم في ارساء بعض مبادئ المدرسة مالتس (١٧٦٦-١٨٣٤) الذي اخذت منه نظرياتها عن السكان، وقد روج لتعاليم المدرسة الكلاسيكية في انجلترا جون ستيوارت ميل (١٨٠٦- ١٨٧٣) اما في فرنسا فقد عرض ووضح الافكار الكلاسيكية جان باتست ساي (١٧٦٧-١٨٣٢) .ومن الواضح ان هذا التعدد في المؤلفين الذين تكونت منهم المدرسة الكلاسيكية يجعل من العسير وضع مبادئ عامة لتلخيص افكارهم جميعاً. فكل منهم قد اختلف في كثير من الجزئيات مع الآخرين.

أولا: افتراضات النظرية الكلاسيكية :

إن مانسميه بالمدرسة الكلاسيكية أو التقليدية انما يمثل في الواقع مجموعة كبيرة من الآراء والنظريات وأدوات التحليل الاقتصادي ، لا يمكننا القول أن واحداً من علماء الاقتصاد في عصر الرأسمالية الحرة يمثل هذه المدرسة تمثيلا كاملاً بجميع ارائها ونظرياتها وعندما نتحدث عن التحليل الكلي الكلاسيكي فإننا لا نقصد أن هذا الاسلوب من التحليل قد جاء بصورة منهجية علمية متكاملة في كتابات أحد الاقتصاديين أو البعض منهم ، اذ انه من الناحية التاريخية (اي تاريخ الفكر الاقتصادي) لا توجد نظرية كلية يمكن أن نسميها بالكلاسيكية .

ولكن محاولتنا في هذا الصدد هي تجميع واظهار مضمون النظريات والاستنتاجات الكلاسيكية التي تشير الي نفس الاتجاه أو تتفق في الاستنتاج بالنسبة لموضوعات محددة في النشاط الاقتصادي الكلي . اننا اذا فعلنا ذلك نستطيع ان نتبين جوانب الصواب أو الخطا في النظرية الكلاسيكية ، ونستطيع بعدئذ تفهم النظريات الحديثة أو المعاصرة التي تصحح من الأخطاء الكلاسيكية.

وعليه، فليس المهم في دراستنا أن نضع معالم محددة لحرفية نظريات تنسب الي واحد من علماء الاقتصاد الكلاسيكي بمفرده ، ولكن المهم أن نبرز الافتراضات الجوهرية التي نبني عليها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ، ولا يفوتنا أن نذكر في هذا الصدد أن بعض كتاب المدرسة الكلاسيكية قد سبق عصره عندما ضمن اراءه واستنتاجاته اتجاهات تتقارب مع النظريات الحديثة ، ولكنها لم تكن اكثر من مجرد اتجاهات أو اراء منعزلة لا تمثل منهجاً علمياً متكاملاً كما نشاهد في التحليل الكينزي أو المعاصر.

الفلسفة الاقتصادية العامة للكلاسيك .

يبنى الكلاسيك كل تحليلهم الاقتصادي على فلسفة عامة يمكن إجمال أهم عناصرها فيما يأتي

العنصر الأول : الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي والفرد يخضع في قيامه بالنشاط الاقتصادي لدافع المصلحة الخاصة لأنها المحرك الأساسي لهذا النشاط .

العنصر الثاني : يسعى كل فرد لتحقيق مصالحه الخاصة وتتمثل هذه المصالح في أن يحصل على أكبر نفع شخصي ممكن .

العنصر الثالث : هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي ورأوا أن مهمة الاقتصاديين إنما تنحصر في البحث عن هذه القوانين.

وهناك ثمة افتراضات أو قواعد سلمت بها أغلب الكتابات الكلاسيكية وذلك مع الاعتراف بأن بعض الاقتصاديين في العصر الكلاسيكي ، قد ابدى اعتراضه على هذه الافتراضات أو على جزء منها ، ولم يتقبل ما بني عليها من استنتاجات أو سياسات.

(١) : توافق المصالح :

لعل أهم هذه الافتراضات هو التسليم بأن نظام الحرية الاقتصادية وعدم التدخل من جانب الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادي إنما يسفر عن أكبر فائدة أو منفعة بالنسبة للمجتمع ، وهذا الافتراض يدعمه أو يكمله افتراض آخر وهو توافق المصالح أو التقاء المصالح الفردية والمصلحة المجتمعية ، بمعنى أنه إذا ترك كل فرد حرا يمارس مصلحته المادية الذاتية نتج عن ذلك تحقيق أكبر قدر من النفع الاقتصادي يمثله مجموع المصالح الفردية التي يسعى إليها الأفراد . وعندما تذكر كلمة الحرية الاقتصادية ، يرد إلى الخاطر فورا ذكر آدم سميث ، ويمكن القول بأن اعتناق الفكر الكلاسيك لقضية الحرية الاقتصادية وإنكار الدولة في الحياة الاقتصادية لم يكن مجرد فكرة فلسفية يعتنقها الكتاب الكلاسيك ، وإنما هي أكثر من ذلك حيث اعتبروها قضية عملية يسعون إلى إقامة الدليل على منطقيتها باستقراء واقع الحياة الاقتصادية، وتتلخص نقطة البداية عند الكلاسيك في أن سعي الأفراد وراء مصلحتهم المادية يعتبر أقوى الحوافز المحركة لنشاطهم الاقتصادي .

(٢) : التصرف الرشيد :

وثمة افتراض آخر تقوم عليه النظرية الكلاسيكية استنادا إلى مبدأ الحرية وهو مبدأ التصرف الرشيد والتوجيه الأمثل للموراد أو عناصر الانتاج ، وخلاصة هذا المبدأ أن المنتج أو المنظم الذي نفترض أنه يسعى لتنظيم مصلحته المادية ممثلة في محاولة الحصول على أقصى ربح ممكن سيتصرف تصرفا عاقلا رشيدا ، وسوف يوجه الموارد المتاحة إلى أفضل وجهات

استخدامها ، اي أنه سوف يضافر بين عناصر الانتاج على النحو الذي يعطي أكبر ميزة أو أقصى منفعة ممكنة .

(٣) استنتاج الاستخدام الأمثل للموارد :

هذا الافتراض قاد المفكرين الكلاسيكين إلى استنتاج أن موارد المجتمع الرأسمالي تكون دائما في حالة تشغيل أمثل ، وأنه لا يوجد ما يدعوا إلى استنتاج احتمال إساءة استخدام هذه الموارد طالما أن الدولة لا تتدخل ، لقد كان آدم سميث أول من دافع عن الحرية الاقتصادية في أسلوب منطقي ، حتى أصبح منطقة في الدفاع عنها حجة في الفكر الاقتصادي ، ثم جاء الذين من بعده يرددون أفكاره ، ويقبلونها بدون منازعة ، وبذلك أصبح آدم سميث علما من أعلام مدرسة الكلاسيكية.

صحيح أننا لا نستطيع أن ننكر أن الطبيعيين كانوا دعاة للحرية الاقتصادية بل هم أول من رفعوا شعار دعه يعمل، دعه يمر وذلك على أساس فكرة النظام الطبيعي ، والتي أودعه الله في هذا الكون ، وجعل من شأن تحقيق سعادة الفرد سعادة المجتمع ونمو الثروة معا .

وهذا النظام يعمل تلقائيا بإرادة الخالق جل شأنه ، ومن ثم فليس أمام الدولة إلا أن تفسح المجال أمام هذا النظام الطبيعي ليأخذ مجراه المعتاد، وذلك بترك الأفراد أحرارا في ممارسة نشاطهم الاقتصادي ، لأن ما تسنه الدولة من قوانين مقيدة لحرية نشاط الأفراد إنما يتضمن افتاءات على النظام الطبيعي، من شأنه الانتقاص من سعادة الأفراد وحجم الثروة .

وتتمثل هذه الحرية من الناحية التطبيقية في حرية الفرد في اختيار المهنة وحرية المؤسسة في تحديد نوع انتاجها، وكمية هذا الانتاج وحرية انتقال السلع ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة ، والمنافسة الحرة التامة بين المشترين وبين المنتجين والبائعين.

(٤) : التوازن التلقائي

وافتراض توجيه الموارد التوجيه الأمثل قاد الكلاسيكيين إلى افتراض آخر وهو توزان النشاط الاقتصادي في جميع الظروف، وأن هذا التوازن يتم تلقائيا طالما أن المنتج يحدد حجم إنتاجه ونوعه طبقا لحالة الطلب، وطالما أن الطلب نابع من تصرفات حرة لمستهلكين يحاولون توجيه إنفاقهم إلى الاستهلاك الذي يحقق لهم أكبر إشباع أو منفعة .

وجهاز الثمن في الفكر الكلاسيكي هو المحرك أو المسير للنشاط الاقتصادي ، وهو المسئول عن تحقيق التوازن بين الطلب والعرض، فارتفاع ثمن سلعة من السلع لسبب من الأسباب ، وليكن زيادة الطلب عليها، سوف يؤدي إلى سحب الموارد من نشاطات اقل ربحية إلى هذا النشاط الذي أصبحت فرص الربح فيه كبيرة نسبيا.

(٥) : تجسيم الناتج القومي

وإذا لم يكن الكلاسيكيون قد قدموا لنا نظرية محددة في الاقتصاد الكلي إلا أنهم استمروا في الاعتقاد بأن الحرية الاقتصادية هي السبيل الأمثل للوصول إلى أكبر حجم للناتج القومي الكلي يمكن للمجتمع أن ينتجه من الموارد المتاحة له، ولعل ما كتبه (آدم سميث) في هذا الصدد يمثل أصدق تمثيل لذلك الاعتقاد الذي رسخ في أذهان جميع الاقتصاديين الكلاسيك والمحدثين إلى أن أثارت الأزمات الكسادية المتكررة التشكك في هذا الاعتقاد، وإلى أن بين كينز عام ١٩٣٦ مدى الخطأ الكامن في تفسير الكلاسيك لحجم النشاط الاقتصادي الكلي، كذلك فإن الاقتصادي الفرنسي (ساي) بفكرته عن (قانون الأسواق) يشترك مع آدم سميث في الإقتناع بوجود التوازن التلقائي في النظام الاقتصادي الرأسمالي واستبعاد احتمال اختلال هذا التوازن.

فكأن آراء (آدم سميث) التي كان لها أبلغ التأثير على المدرسة الكلاسيكية يمكن أن تعتبر (نظرية) في الانتاج الكلي الأمثل للنظام الرأسمالي الحر، وكان قانون ساي للأسواق يعتبر (نظرية) في تفسير توازن الطلب الكلي والانتاج الكلي تلقائيا .

ولعلنا نسترشد في الأسطر التالية بمقتطفات من كتابات كل من (سميث ، وساي) وسنجد فيها (أو بالأحرى في هذه الترجمة العربية لها) النموذج الفكري الذي كان الأساس لما يمكن أن نسميه نظرية كلاسيكية في التحليل الكلي.

والفقرات التالية ورد نصها الانجليزي في كتاب (آدم سميث) بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم ، وهي الفقرات التي يبرز فيها تأكيده للاقتصاد الحر وتجسيم المنفعة الجماعية .

آدم سميث واليد الخفية .

يقول (آدم سميث)

١- "إن الإنتاج الصناعي الكلي في المجتمع لا يمكن أن يزيد عما يسمح به رأس المال المتاح ، ولما كان عدد العمال الذين يمكن للفرد أن يوظفهم في المشروع يتناسب مع رأس المال المتاح له، فإن العدد الكلي للعاملين في المجتمع سوف يتوقف أيضا على رأس المال القومي الكلي ولا يمكن أن يزيد عن ذلك، ومهما تدخلت الحكومات في المجتمع فإنها لن تستطيع زيادة التوظف عما تسمح به الموراد الرأسمالية، وإن في استطاعة الحكومة أن تحول جزء من الموارد الرأسمالية إلى اتجاه خلاف ما كان محددا له ، ولكن ما من دليل على أن هذا التغيير العمدي سيحقق نفعا أكبر للمجتمع عما كان يمكن أن يتحقق لو تركت الأمور لتصرف الأفراد"

٢- " فكل فرد يسعى لتجسيم المنفعة التي يحصل عليها من تشغيل موارده الرأسمالية، أنه ينظر بدون شك إلى مصلحته الفردية، لا إلى مصلحة المجتمع، ولكن تصرفه هذا سيقود بالضرورة إلى نوع التشغيل الذي يحقق أقصى منفعة اجتماعية "

" إن إنتاج الصناعة هو مقدار الاضافة الي الموارد المستخدمة. وسوف تتوقف أرباح المنتج على ارتفاع أو انخفاض قيمة الانتاج. وبما أن الفرد لا يوظف رؤوس أمواله إلا بغرض الكسب، فإنه سيسعى دائما إلى توظيفها في نوع الانتاج الذي سيعود عليه بأكبر منفعة أو بأكبر قيمة تبادلية ".

٣- " ولكن الدخل الكلي للمجتمع يساوي تماما قيمة الناتج الكلي ، وبما أن كل فرد يسعى لتجسيم المنفعة الناتجة عن تشغيل موارده ، ويسعى في سبيل ذلك إلى توجيهها إلى ما يغل أكبر قيمة ، فكأن كل فرد بهذا التصرف يعمل على أن يحصل المجتمع على أكبر قدر من الناتج الكلي ، وفي أغلب الأحيان لا يرمي الانسان من وراء تصرفه الفردي أن يحقق نفعا اجتماعيا ، ولا يعلم كيف يحقق هذا النفع ، أنه إذ يقيم نوع المشروع الذي يحقق أكبر غلة قيمية إنما يرمي إلى مصلحته وأمنه الذاتي فقط ، وكأنه بتصرفه هذا تسيره يد خفيفة إلى تحقيق هدف لم يكن في نيته أصلا أن يحققه ، ولن يضار المجتمع إذا فكر كل فرد في مصلحته الذاتية وأغفل المصلحة الجماعية، بل إنه كثيرا ما يحقق مصلحة المجتمع بصورة أفضل لو فكر في مصلحته الذاتية عما يحدث لو أنه تعمد استهداف مصلحة جماعية ".

٤- "إن خير حكم للتشغيل الأمثل للموارد هو الفرد نفسه مالك هذه الموارد الذي يوجهها حسبما تقتضي الظروف المحيطة بها، إنه يستطيع أن يتصرف ويحكم على الظروف بصورة أفضل من أي سياسي أو مشرع ".

٥- "وعليه فكل نظام (حكومي) يحاول تشجيع نشاط اقتصادي معين بأن يوجه إليه كمية من رؤوس الأموال أكثر مما كان يتجه إليه تلقائيا، أو أن يقيد نشاط آخر

فيحرمه من تدفق الأموال تجاهه، إنما يكون قد هدم الغرض الذي يسعى لتحقيقه، إن هذا اللون من التدخل يعوق تقدم المجتمع نحو المجد والثروة ويقلل بدلا من أن يزيد القيمة الحقيقية للناتج القومي من عنصري الطبيعة والعمل ".

٦- " فإذا أزيلت جميع القيود والتفضيلات ، يصبح من الواضح أن نظام الحرية اللطبيعية هو المنطق الاقتصادي الوحيد ، فكل فرد يترك حرا ليحاول تحقيق مصلحة فردية، ويقيم مشروعاته التي ينافس بها غيره من الأفراد طالما أنه يفعل ذلك دون الاخلال بالقوانين السائدة ، ويصبح جهاز الحكم إذ ذاك معفيا من هذه المهمة الصعبة التي يصعب على عقل بشري مهما أوتي من حكمة أن يقوم بها ".

٧- " وطبقا لنظام الحرية الطبيعية تقتصر مهام الحاكم أو واجباته على ثلاثة نواحي هي حماية المجتمع من العدوان الخارجي، وحماية كل فرد في المجتمع من اضطهاد أو ظلم غيره من الأفراد، وإقامة مشروعات المرافق العامة التي لا يمكن أن يقوم بها النشاط الخاص لكونها مشروعات غير مربحة ".

المنافسة الحرة وآلية جهاز الثمن :

يفترض الكلاسيك أنه في إطار الحرية الاقتصادية سوف يندفع الأفراد إلى التنافس الشريف فيما بينهم، بدافع من المصالح الخاصة لكل منهم، وعلى أساس توافر الرشد الاقتصادي في سلوك المشتريين والمنتجين والبائعين تتحرك أثمان السلع والخدمات في الأسواق بحرية تامة معبرة عن رغباتهم التي يحركها الرشد الاقتصادي، ويؤدي هذا التنافس الشريف المبني على الرشد الاقتصادي إلى أن يصبح جهاز الثمن هو الوجه الفعال. والمرشد الكفء للأفراد في الاختيار بين أوجه النشاط المختلفة (الاستهلاك ، الادخار ، الاستثمار ، العمل ، أو البطالة) التي تحقق لهم أكبر منفعة ممكنة. وهو ما

يحدث تلقائيا عندما تتعامل العوائد الاجتماعية الحدية مع التكاليف الاجتماعية الحدية، بفعل حساسية وفاعلية حركات الاثمان في التوجيه الاقتصادي للأفراد.

كذلك نلاحظ أن آلية جهاز الثمن، أي تغيرها بحرية تامة وفقا لتغيرات الطلب والعرض تحقق التوزيع الأمثل لموارد المجتمع في ظل حرية الحركة والانتقال. وقد خلص الاقتصاديين الكلاسيك أن آلية جهاز الثمن ، مع مرونة الموارد الاقتصادية في حركتها بين النشاطات المختلفة يؤديان في النهاية إلى توازن النشاط الاقتصادي العام وفي ظل الاستخدام الكامل لهذه الموارد، ولذلك لا يعترف التحليل الكلاسيكي بالبطالة العامة الاجبارية التي تفرض على المجتمع فرضا .

إن ارتفاع الأجور في بعض المناطق يجلب العمال إليها ، وانخفاض الأجور في مناطق أخرى يؤدي إلى هجرة العمال منها، إن وجود عمال عاطلين عن العمل يؤدي إلى تزايد عرض العمل وانخفاض مستويات الأجور تبعا لذلك، الأمر الذي يشجع أرباب الأعمال على استخدام العاطلين لذلك لا يعترف الاقتصاديون الكلاسيك إلا بالبطالة الاحتكاكية، والبطالة الاختيارية .

الأولى تنشأ عن تغير طرق الانتاج بسبب التقدم الفني، أو من كساد صناعة ما وتحول العمال عنها والثانية تنشأ بسبب وجود بعض الأفراد في أي مجتمع لها يرغبون في العمل عندما يجدون أن الأجر الحقيقي للعمل يقل عن المشقة الحدية للعمل .

ويعترف الاقتصاديون الكلاسيك بإمكانية عدم تحقيق التوازن ولكن ذلك يقترن بالأجل القصير فقط، أما في الأجل الطويل فإن النشاط الاقتصادي يتجه بشكل عام نحو الاتزان والاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، أنهم يفترضون إمكانية الوصول إلى الأجل الطويل والاستقرار عادة ، ولكنهم يتناسون الحركة المستمرة الدائبة في النشاط الاقتصادي ، حيث

أن الأجل الطويل هو هدف، دائما تسعى إليه ولكنه يصبح عند الوصول إليه أجلا قصيرا ، قابلا لعدم الاستقرار.

حافز الربح :

يقوم النظام الاقتصادي الحر على أساس أن الربح هو المؤشر الدقيق لتحقيق التوازن الاقتصادي لكل فرد على حدة والمجتمع ككل.

فالفرد في استهلاكه أو ادخاره ، وفي اختياره للعمل أو تفضيله للفراغ ، وفي مفاضلته بين المهن المختلفة، إنما يحدوه في ذلك باعث الربح المتوقع، وهو ما يتمثل في حافز تحقيق أقصى إشباع ممكن ، والمنظم (سواء أكان فردا أم هيئة) حينما يختار نوع المشروع وحجمه وطريقة الانتاج وكميته ، إنما يحركه لذلك حافز أكبر ربح ممكن ، وبذلك يمثل حافز الربح المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي للأفراد في ظل نظام الحرية الاقتصادية ، والمنافسة الكاملة ، فلهذا يلعب حافز الربح دور اليد الخفية التي تتحكم في نوع وطبيعة وحجم القرار الاقتصادي ، وهذا الحافز يكون أخيرا بمثابة العامل الأساسي الذي يصل بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى العمالة الكاملة .

قانون (ساي) للأسواق :

من أبرز الذين اعتنقوا أفكار (آدم سميث) الفرنسي ساي (١٧٦٧ – ١٨٤٢) الذي قام بتنظيم أفكار سميث ونسق بينها ، وينسب إليه ما يعرف باسم قانون (ساي) ومؤداه **أن كل إنتاج يخلق الطلب عليه** ، ومن هنا لا يمكن أن يكون هناك افراط في الانتاج أي لا يمكن أن يكون هناك نقص في الطلب ، وقد يكون هناك نقص في الطلب على سلع معينة ولكن هذا لا يمثل الوضع السائد ولكنه يمثل أزمات مؤقتة ، لا تلبث حركة الأثمان أن تقضي عليها.

وقد استخلص ساي النتائج التالية :

١- كلما تضاعفت المنتجات تضاءلت المنافذ أمامها ، فكل سلعة يجري انتاجها تقدم منفذا لسلعة أخرى مساوية لقيمتها.

٢- إن ازدهار اقليم معين في بلد ما ، يساعد على ازدهار الأقاليم الأخرى المجاورة فاكتشاف معدن في اقليم واستخراجه يؤدي إلى نشوء أنشطة جديدة في الأقاليم المجاورة

٣- استيراد السلع الأجنبية يفيد بيع السلع الوطنية لأننا ندفع ثمن الواردات عن طريق تصدير المنتجات المحلية .

ونورد فيما يلي مقتطفات من كتاب (ساي) الاقتصادي السياسي أو الانتاج والتوزيع والاستهلاك والثروة) لنشاهد كيف أنه يؤكد بإصرار ضرورة توازن الطلب الكلي مع العرض الكلي ، والاعتقاد في صحة هذا الزعم جعل الاقتصاديين الكلاسيك يغفلون حقيقة عدم توازنهما في حالات الكساد التي تكون السلع فيها مكدسة في المتاجر والمخازن دون أن تجد من يشتريها ، أن(ساي) في (نظريته) هذه يستند إلى فكرة أن كل إنتاج يخلق الطلب عليه ، ولا يمكن أن يوجد طلب دون أن يسبقه إنتاج فيقول في هذا الصدد

١- " إن الرجل الذي يبذل مجهودا في إنتاج سلعة أو خلق منفعة لن يجد من يقدر قيمتها ويدفع ثمنها (أي يشتريها منه) إلا إذا كانت لدى غيره من الأفراد القدرة أو الوسيلة لشراء هذا الانتاج ، ومم تتكون هذه الوسيلة من القيم الأخرى ، من المنتجات كنتاج الصناعة ورأس المال والأرض مما يقودنا إلى استنتاج أن الانتاج هو الذي يفتح أبواب الطلب على المنتجات ".

٢- " أن القطعة النقدية المعدنية التي تحصل عليها مقابل إنتاجك ثم تدفعها مقابل سلعة تشتريها ، هذه القطعة ستنتقل إلى أيدي أخرى لتؤدي نفس وظيفة وساطة التبادل بين

متعاملين آخرين ، (تماما كما تؤدي مركبة النقل العام مهمة نقل الأفراد من مكان لآخر مرات متعددة ، فالنقود أولا وأخيرا هي وسيلة لانتقال الثروة ، وسوف تنتقل من أيدي لأخرى خلال عمليات التبادل بين الأفراد حيث يحصل كل منهم على ما يبتغيه ، من سلع وخدمات يستبدلها بما لديه من إنتاج عن طريق الوساطة المؤقتة للنقود " .

٣- " والقول أن حركة البيع نشطة لوفرة النقود أو خاملة لقلتها إنما هو خلط خاطئ بين السبب والوسيلة ، وهو خطأ ينشأ من أن العملية التبادلية لابد أن تتم عن طريق النقود التي تبدوا للعامة وكأنها أهم السلع ورمز الثروة ، والهدف الرئيسي من كل عملية تبادل ، بينما في حقيقة الأمر ما النقود إلا وسيط للتبادل ".

٤- " ... وجدير بالملاحظة أنه لا يكاد إنتاج يظهر إلا ويخلق على الفور سوقا لسلع أخرى بمقدار قيمته ، فالمنتج يسارع محاولا بيع إنتاجه مقابل نقود ولن تبقى هذه الأخيرة في يده إلا لفتره مؤقتة سرعان ما يسارع بعدها لاستبدال النقود بالسلع والخدمات التي يحتاج إليها ، وعليه فمجرد خلق إنتاج معين يفتح على الفور سوقا لانتاج آخر ، ولهذا السبب فإن الموسم الذي يسفر عن محصول زراعي وفير سوف يجلب الخير لا للمزارعين وحدهم وإنما لمنتجي السلع والخدمات الأخرى ، وعلى العكس من ذلك ، إذا كان المحصول سيئا نسبيا فإن هذا سيضر بحركة التجارة عموما ".

٥- وقد يسأل البعض إذا كان الأمر كذلك فلماذا تشاهد فائضا كبيرا من نتاج معين دون وجود من يشتريه ، والرد على هذا هو أن وجود فائض من سلعة معينة يعني أن انتاجها قد فاق الطلب عليها لأحد سببين ، إما لأن هذه السلعة أنتجت بمقادير أكثر من اللازم ، أو لأن إنتاج السلع الأخرى قد تناقص ، فوجود فائض مكدس من سلعة معينة سببه الانقاص من انتاج سلع أخرى ".

٦- " ... وكل فرد في المجتمع لابد أن يهتم بأن يعم الرخاء جميع أفراد المجتمع ونجاح صناعة ما يدعم نجاح الصناعات الأخرى ، فالتاجر الذي يمارس نشاطه في مدينة معينة غنية عامرة بالسكان يبيع كميات أكثر من تاجر في منطقة فقيرة يغرق سكانها في الخمول والتكاسل ، فماذا يستطيع التاجر أن يبيع في مدينة مجدبة غير عامرة إنه لن يبيع كثيرا لأن أهل المدينة لم ينتجوا شيئا يذكر أما التاجر في مدينة كبيرة مثل باريس أو لندن فإنه على الرغم من وجود مئات من التجار المنافسين له يجد مجالا متسعا نشطا لتجارته ، والسبب في ذلك بديهي ، لأنه محاط ببيئة قام سكانها بإنتاج آلاف المنتجات أو أنواع عديدة من النشاطات وكل منهم يشتري بما يتيحه له دخله الذي حصل عليه من إنتاجه أو نشاطه ".

٧- " ونستنتج من هذا التفسير ، أن تشجيع الاستهلاك لا يفيد التجارة لأن الصعوبة تكمن في الموارد المادية (الدخل) لا في تنشيط الرغبة في الاستهلاك ، وكما شاهدنا فإن الانتاج وحده هو الذي يخلق هذه الموارد ، وعليه فيجب أن يكون هدف الحكومة (الرشيدة) تشجيع الانتاج والحكومة الفاسدة هي التي تشجع الاستهلاك ".

٨- " وحالما نقتنع بأن الطلب العام (الكلي) ينشط طبقا للنشاط في ميدان الانتاج ، فلا داعي لأن نزعج أنفسنا لنسأل إلى أي مجالات الانتاج يجب توجيه الموارد المتاحة حتى تحقق أكبر ميزة ، فالسلع والخدمات المنتجة تخلق درجات مختلفة من الطلب طبقا للحاجات والعادات والتقاليد ورؤوس الأموال المتاحة ومستوى الصناعة والموارد الطبيعية في كل دولة من الدول ، والسلع التي يشتد عليها الطلب حسبما يشير إليه تصرف المستهلكين هي السلع التي ستغل أفضل معدل فائدة لصاحب رأس المال وأفضل ربح للمنظم ، وأفضل أجر للعامل ، فهي بالضرورة إذن السلع التي سيجذب انتاجها عناصر الانتاج المختلفة .

ويعتبر قانون (ساي) وهو ما يعرف أيضا بقانون المنافذ أحد الأعمدة الرئيسية للفكر الاقتصادي الكلاسيكي ، حيث أن المساواة بين العرض الكلى والطلب الكلي تعتبر مساواة ضرورية بحيث يشكلان في الحقيقة شيئا واحدا ويعني هذا الوضع أن العرض الكلي هو المتغير الأساسي وأن الطلب الكلي المتغير التابع بحيث يتحدد الطلب الكلي بمجرد تحديد العرض الكلي ، ومعنى ذلك أن الأفراد يشترون ما يرغبون فيه بما ينتجون ، وعليه فإن القيام بالانتاج لابد أن يمثل طلبا على شئ ما ، ويترتب على ذلك استحالة وجود حالة عامة من قائمة الانتاج ، وبالتالي فإن احتمال وجود حالة عامة من البطالة هو أيضا أمر غير محتمل .

مدخل الي التحليل الكلي الكينزي

الحقيقة ان البنيان المنطقي للنظرية الكلاسيكية في التحليل الكلي يقوم علي اساس من الفروض غالباً ملا تتحقق في معظم الاحوال عند التطبيق العملي .فلقد تداعت هذه الاسس مع تطور الاقتصاد الرأسمالي ونموه، حيث اصبح الاحتكار هو الصفة الاساسية للانتاج الرأسمالي وحيث اخذ الاحتكار اشكالاً متعددة كما اصبحت الاسواق خاضعة لتوجيه الاعلان وزادت القيود علي انتقال السلع ورؤوس الاموال والافراد ، كما اتخذت الرقابة علي الصرف اشكالاً مختلفة بحيث اصبحت اسعار العملات لا تصور حقيقة قيمتها في الاسواق، وفي ظل كل هذه التحولات زاد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي لتحقيق التكافل الاجتماعي بكل الوسائل الممكنة – الاعانات لخفض مستوي اسعار السلع الضرورية ، منع صرف العمال من الخدمة، الرسوم الجمركية لحماية الصناعات الوطنية الناشئة. .. الخ كل ذلك جعل الاسس التي ترتبط بالتحليل الاقتصادي الكلاسيكي مجرد سراب، الامر الذ يجعل هذا التحليل لا يمت للواقع بصله ، ولذلك يقول كينز ان النظرية الكلاسيكية مضللة وخطيرة اذا حاولنا تطبيقها علي واقع النشاط الاقتصادي.

تقوم النظرية الاقتصادية الكلاسيكية علي افتراض التوظف الكامل للموارد الاقتصادية، او الاتجاه نحو تحقيق هذا التوظف. فالحالة الطبيعية هي التوازن المستقر عند التوظف الكامل، فاذا استمر عدم الاستقرار وألح في استمراره فإن ذلك يكون نتيجة تدخل الحكومة او الاحتكارات الخاصة في قوي السوق الحرة الا ان كينز يعتقد ان الحالة الطبيعية في النظام الرأسمالي الحر هي تقلب مستوي التوظف.

ان قبول التوظف الكامل كحالة طبيعية في اقتصاد تبادلي يبرره الاقتصاديين الكلاسيك بافتراض ان كل عرض يخلق الطلب الخاص به، وهو مبدأ يطلق عليه قانون ساي للأسواق. يفترض ساي ان السبب الوحيد الذي من اجله يعمل الافراد وينتجون هو استمتاعهم بالاستهلاك الذي يترتب علي ذلك. ان اي انتاج يعني دخول لكل من شارك فيه . ولما كانت الوظيفة الاساسية للنقود في رأي الكلاسيك هي انها اداه للتبادل، فلابد ان توجه الدخول التي يولدها الانتاج الي الانفاق سواء علي السلع وخدمات استهلاكية او سلع وخدمات انتاجية، ان الامتناع عن الاستهلاك الحاضر، اي الادخار هو شكل آخر من الانفاق حيث انه يوجه مباشرة او غير مباشرة عن طريق المؤسسات المالية الي الاستثمار، وبذلك يتعادل الادخار والاستثمار دائماً. و يتحقق هذا التعادل آلياً عن طريق تغيرات سعر الفائدة. وليس هناك من سبب يدعو الي انقطاع انسياب الدخول، فهي جارية باستمرار وبذلك يمكن ان نستنتج ان العرض يخلق الطلب الخاص به .

وتبعاً للتحليل الكلاسيكي تساعد مرونة سعر الفائدة علي تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار ، والمحافظة علي التوازن دائماً وهناك من العوامل التي تساعد علي ان يتحقق هذا التوازن عند التوظف الكامل للموارد الاقتصادية. ان زيادة الادخار تعني نقص الطلب علي السلع الاستهلاكية، ولذلك تنخفض اثمانها فتقل ارباح المنتجين الذين يعملون في انتاجها ، و يتحولون الي انتاج السلع الاستثمارية التي يزيد الطلب عليها بسبب انخفاض سعر الفائدة التي

يترتب علي زيادة الادخار. ولهذا تكون موارد المجتمع موظفة بكاملها ، والتغير الذي يمكن ان يحدث هو توزيعها بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الاستثمارية. ولهاذا نري ان الاقتصاديين الكلاسيك لا يعرفون بامكانية ان نؤدي النقص في الطلب الاستهلاكي الي نقص في الطلب الكلي وبالتالي الي بطالة بعض الموارد الاقتصادية، كما انهم لا يعترفون بامكانية ان يكون الدافع الادخار هو مجرد الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل.

واذا استبعدنا البطالة الاختيارية وهي تلك التي تحدث لان بعض العمال يرفضون العمل بالاجور التي تعرض عليهم وهم لذلك يتعطلون اختيارياً حيث لو قبلوا اجوراً اقل من تلك التي يطالبون بها لامكن تشغيلهم، وكذلك كسالي الاغنياء والفقراء وهم من لا يجب تصنيفهم من المتعطلين . من هنا يمكن ان يتحقق التوظف الكامل بالرغم من وجود هذه الفئة. كذلك اذا استبعدنا البطالة الاحتكاكية التي تحدث بسبب موسمية بعض الاعمال، والنقص في مواد الانتاج وتوقف بعض الآلات والمعدات عن العمل، والجهل لوجود فرص عمل اخري وصعوبة انتقال العمال من عمل الي آخر، او من مكان الي آخر... ويمكن ان يصل هذا النوع من البطالة الي ما يقرب من ٣% من مجموع القوة العاملة في المجتمع ، وبالرغم من ذلك لا تشكل هذه البطالة مشكلة خطيرة حيث انها مؤقته بالنسبة للعمال الذين يتعرضون لها.اذا استبعدنا هذه الاحوال لامكن ان توجد ايضاً بطالة اجبارية.

و يتحقق التوظف الكامل عندما لا توجد البطالة الاجبارية وهي ظاهرة لا تعترف النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بوجودها. كيف يوفق الاقتصاديون الكلاسيك بين رأيهم هذا وبين الواقع الذي لا يمكن تجاهله حيث توجد اعداد كبيرة من الناس تبحث عن العمل ولا تجده. انهم يجيبون علي ذلك بأن تدخل نقابات العمال والحكومة في سوق العمل يؤدي الي ان نفتقد هذه السوق صفة المنافسة الكاملة، ولذلك لا تكون الاجور حرة في تغيراتها بحيث يمكن ان تهبط الي مستوياتها التنافسية. ومن ثم يكون السلوك الاحتكاري من جانب العمال ومن يدافعون

عنهم مسئولاً عن هذه البطالة التي تحدث من حين الي آخر . فاذا سادت المنافسة الكاملة سوق العمل يعتقد الاقتصادي بيجو ان معدلات الاجور لابد ان تنخفض بسبب ضغط البطالة حتي تصل الي المستوي الذي يساعد علي تشغيل كل من يطلب عمالاً، ان مسئولية البطالة التي تعتبر اجبارية والتي لا يعتبرها الكلاسيك كذلك، تقع علي عاتق العمال انفسهم حيث يخضعون سوق العمل لقوي احتكارية تمنعها من ان تؤدي وظيفتها في تحقيق التوازن بين الطلب علي العمل (الذي ينبع من انتاجيته حيث تكون المؤسسات راغبة في توظيف العمال، طالما ان انتاجيتهم تفوق اجرهم السائد، و تتوقف عندما تتعادل الانتاجية الحدية من الأجر) وبين عرض العمل الذي يتحدد علي اساس التعادل بين الاجر الحقيقي (اي منفعة الأجر) والمشقة الحدية للعمل (اي ضرر او الألم الحدي الذي يترتب علي العمل).

وخلاصة هذه المناقشة ان التحليل الكلاسيكي الكلي يقوم علي الاسس الآتية:

١- قانون ساي اي ان كل عرض يخلق الطلب الخاص به ، اي ان الطلب هو متغير تابع للعرض.

٢- ان الطلب عن العمل يتحدد وفقاً للتعادل بين الاجر والانتاجية الحدية للعمل.

٣- ان عرض العمل يتحدد وفقاً للتعادل بين الاجر الحقيقي والمشقة الحدية للعمل .

٤- ان سعر الفائدة هو مكافأة الادخار، اي الامتناع عن الاستهلاك الحاضر.

٥- ان الوظيفة الاساسية للنقود هي انها اداة للتبادل ، فلا يمكن ان يكون هناك طلب علي النقود للاحتفاظ بها كنقود.

٦- ان مرونة سعر الفائدة تؤدي الي التعادل التلقائي بين الادخار والاستثمار وهو ما يساعد علي تحقيق صحة قانون ساي.

٧- ان اي بطالة تظهر، هي في واقع الامر بطالة اختيارية ، حيث تكون سوق العمل خاضعة لتدخل نقابات العمل بالوسائل المختلفة التي تمنع تشغيل الجميع. فالعمال

يرفضون العمل عند الاجر المنخفض الذي تقرره السوق حيث يرون ان الاجر الحقيقي لا يعادل المشقة الحدية للعمل ، وهم لذلك يرضون بالبطالة ، فهي لذلك بطالة اختيارية.

٨- يرتبط التحليل الكلاسيكي ، تبعاً لما تقدم بمستوي معين من الدخل يحقق التوظف الكامل ، وهو لذلك يقوم علي اساس عدم وجود تغيرات هامة في مستوي الدخل ، تبعاً لذلك لا يمكن ان يتحقق التعادل بين الادخار والاستثمار الا عن طريق تغيرات سعر الفائدة.

عوامل انهيار النظرية الكلاسيكية

١- نتيجة تدهور النشاط الاقتصادي ، وزيادة البطالة تغيرت نظرة الافراد الي دور الحكومة من مجرد الزمن والدفاع الي ضرورة التدخل في النشاط الاقتصادي.

٢- تحولت النظرة الي المنافسة الكاملة من مزايا يقوم عليها النشاط الاقتصادي الي اضرار يجب تلافيها.

٣- فقد جهاز الثمن فعاليته في تحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي واصبح هذا الجهاز مجرد اداه لمكافأة الافراد وفقاً لدرجة ندرة الموارد التي يمتلكونها.

٤- ظهور المعارضة لسياسة السوق الحرة، اذا اصبحت هذه السوق من مهمتها تزويد المجتمع بالسلع الكمالية التي تحتاج اليها الطبقات الغنية، وتهمل السلع الضرورية التي تحتاج اليها الطبقات الفقيرة كالتعليم والصحة، وذلك لارتفاع القوة الشرائية للفئة الأولي وضعفها بالنسبة للطبقات الفقيرة.

وكان اعتراض كينز الاكثر شدة بالنسبة للنظرية الكلاسيكية يتركز حول دعوي اصحاب هذه النظرية بان البطالة سوف تختفي اذا قبل العمال تخفيضاً كافياً في اجورهم، فمن الناحية العملية ترتبط نقابات العمال بالأنظمة الديموقراطية وهي لا

يمكن ان تقبل اي مساس بقوانين مثل قانون الحد الادني للأجور او بأي تخفيض في تعويضات البطالة. وحتي اذا امكن من الناحية العملية تحقيق المنافسة الكاملة بين العمال في سوق العمل يعترض كينز علي هذه الدعوى بان جمود معدلات الاجور هي السبب في ظهور البطالة العامة حيث يري ان حجم التوظف يحدده الطلب الفعال وليس مساومات الأجور بين العمال واصحاب الأعمال . ان الصفات المميزة لإقتصاد نقدي متطور حيث تلعب العلاقة بين سعر الفائدة وتوقعات رجال الاعمال بالنسبة للاستثمار في الأصول الرأسمالية المعمرة. دورا اساسياً في تحديد جحم التوظف وبالتالي في ظهور البطالة العامة الإجبارية . ان فقر العالم اثناء الكساد الكبير عام ١٩٣٠ لم يكن بسبب قلة الموارد او عدم وجود المهارات الفنية او بسبب عدم وجود الرغبة في العمل او حتي بسبب الخطأ في توزيع الموارد علي النشاطات المختلفة . لقد كان هذا الفقر نتيجة خطأ جوهري في الطريقة التي تتبع في تسيير النشاطات الاقتصادية، ومن ثم ركز الاقتصاديون الكلاسيك علي الاجور من ناحية كونها تكاليف انتاج واهملوا انها عنصر اساسي في القوة الشرائية للمجتمع وبالتالي في الطلب الفعال.

ان تخفيض الاجور يمكن ان يؤدي الي انخفاض في تكاليف الانتاج ولكن ما يمكن ان يترتب علي ذلك من توظيف اكثر للعمال حتي تتعادل الانتاجية الحدية للعمل مع الاجر الجديد بعد التخفيض لن يتحقق بالسرعة اللازمة التي يمكن ان تحد من اثر تخفيض الاجور . ان انخفاض القوة الشرائية نتيجة انخفاض الاجور يمكن ان يكون عاملاً هاماً من عوامل تشاؤم رجال الاعمال بالنسبة للمستقبل يقل الطلب الاستثماري حيث لا يعوض توقعهم للكفاية الحدية لرأس المال . سعر الفائدة الحاضر . ان نقص الطلب الاستثماري يكون عاملاً مساعداً علي تزايد حدة الكساد ، وهو ما يجعلنا نعتقد ان تخفيض الاجور ليس عاجلاً للكساد وانما هو في الواقع عامل مساعد علي تزايد

حدته، لذلك اتجه كينز في نظريته الي معالجة العوامل المؤثرة علي الطلب الفعال بشقيه–الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري – وذلك بالتوسع النقدي والاستثمارات العامة وغيرها من الأعمال الحكومية المرتبطة بالانفاق العام وتسديد الديون العامة والتخفيف من اعباء الضرائب. الا ان اراء كينز تعتبر ابتعاداً عن النظام الاقتصادي الحر. ولكن ذلك لا يتفق مع هؤلاء الذين يقولون " لا نستطيع ان نفعل ما يجب ان نفعله وقت الكساد ، لأننا اذا فعلنا فقدنا حريتنا الاقتصادية" حيث انهم بذلك يدللون علي فهمهم الخاطئ للحرية الاقتصادية – تلك الحرية التي تهدف اولاً وقبل كل شئ الي اسعاد المجتمع والصالح العام– ولا شك انه بدون معالجة الكساد سوف تتعارض وتتضارب مصالح فئات المجتمع بحيث لا تستطيع اي فئة ان تحقق مصلحتها الخاصة.

ان الخطا الذي وقع فيه الاقتصاديون الكلاسيك ينبع من تركيزهم علي الاجور كتكاليف انتاج واهمالهم كونها عنصراً هاماً من عناصر القوة الشرائية وبالتالي من عناصر الطلب ، ولعل هذا الاهمال يعود الي ايمانهم بقانون ساي حيث ان الطلب في نظرهم ليس الا دالة للعرض. ان تخفيض الاجور لن يترتب عليه تبعاً للتحليل الكلاسيكي انخفاض القوة الشرائية الكلية للمجتمع ، حيث ان هذا التخفيض سوف يؤدي الي زيادة توظيف العمال وبالتالي لن يقل مجموع الاجور المدفوعه للعمال.

وعلي اساس هذا التحليل الكلاسيكي لا يمكن ان يزيد توظيف العمال (عند زيادة السكان) الا اذا انخفضت معدلات الاجور النقدية، وبالتالي لا يمكن ان يتم توظيف العمال عند المعدلات النقدية السائدة او عند معدلات اعلي الا اذا تقدم الفن الانتاجي بحيث تزداد الانتاجية الطبيعية للعمل. او اذا تقدمت وسائل التنبؤ واحسن تنظيم المشروعات بحيث يستقر الانتاج دون تقلبات عنيفة من انتاج الي آخر. وبذلك

تنقص البطالة الحتكاكية ، او اذا ساعدت الآلات الحديثة علي انقاص المشق الحدية للعمل فتقل تبعاً لذلك البطالة الاختيارية.

و ينتقد كينز التحليل الكلاسيكي ، الذي يقوم علي ان عرض العمل تحكمه العلاقة بين الاجر الحقيقي والمشقة الحدية للعمل حيث ان الواقع يناقض ذلك.

ففي وقت الكساد تنخفض الاسعار بنسبة تفوق نسبة انخفاض الاجور وبذلك ترتفع الاجور الحقيقية ، ولا يزيد توظيف العمال وانما يقل و تنتشر البطالة وبذلك يبدو ان المهم ليس هو عرض العمل وانما الطلب عليه ، ولا يمكن ان يكون الطلب دالة للعرض،لانه بالرغم من رغبه العمال في العمل وقت الكساد الا ان البطالة تزداد.و يقوم تحليل كينز عل ان اهتمام العمال يوجه بالدرجة الاولي الي معدلات الاجور النقدية التي تحكمها اتفاقات جماعية . ولا يمكن تخفيضها بالسهولة التي يعتقدها الاقتصاديون الكلاسيك. ان معدلات الاجور النقدية غالباً ما تكون ثابته في الاجل القصير، و بذلك نستطيع ان نتبين ان توظيف العمال لا يكمن ان يزداد ولا يمكن ان يقل الا نتيجة تغير الطلب علي العمل ، وبمعني آخر لا يمكن ان تكون زيادة توظيف العمال او نقصه نتيجة لرغبه العمال انفسهم، اذ ليس من المعقول ان يرفض العمال العمل لمجرد انخفاض الاجر الحقيقي، لانهم غالباً ما يستمرون في العمل ويطالبون برفع معدلات اجورهم.

ومن ناحية اخري نلاحظ ان حجم التوظف لا يمكن ان يكون دالة للأجور النقدية وانتاجية للعمال فقط ، اذ ان هناك عوامل كثيرة مثل الطلب علي النقود (تفاصيل السيولة) وسعر الفائدة وتوقعات ارباب الاعمال لمستقبل النشاط الاقتصادي وحجم المدخرات وتوزيع الثروة ... ومن المهم ان نلاحظ ان هذه العوامل المختلفة لا تعمل في نفس الاتجاه ، وانما في اتجاهات متعددة تكون محصلتها هي احدي القوي التي تؤثر علي مستوي النشاط الاقتصادي وبالتالي علي حجم التوظف.

كيف توصل كينز الي نتائجه هذه :

توصل كينز الي نتائجه السابقة عن طريق تقديم نظريته في (الطب الفعال) وهي تلك النظرية التي عرضها بنشر كتابه (النظرية العامة في التوظف ، الفائدة، والنقود) . في صيف عام ١٩٣٦.

وكما اسلفنا ، فقد بدأ كينز دراسته في (النظرية العامة)بعرض النظرية التقليدية في توازن التوظف الكامل ، وبنقدها وبيان عدم صحتها ، وخلص كينز من مناقشته لتلك النظرية ، الي رفض المنطق التقليدي، المستند الي (قانون ساي) والقائل بأن الطلب مفعول تابع للعرض ، بل وانهما شئ واحد و يمثلهما منحني واحد. او انهما علي احسن تقدير وجهان لعملة واحدة، وذلك ان العرض يخلق الطلب وان الطلب يتحدد بالعرض و يتساوي معه بالضرورة، وعلي عكس هذا المنطق تماماً وعلي النقيض منه خلص كينز الي ان الطلب ، والطلب الفعال بالذات هو الذي يحدد كلا من مستوي التوظف ومستوي الانتاج ، ومستوي الدخل القومي.

اوجه النقد للنظرية الكنزية:

١- عدم توضيح كيفية تدخل الدولة في التنظيم والمراقبة بينما الملكية في يد الافراد

٢- نظرته للظواهر الاقتصادية فقط وبعدة عن الظواهر السياسية والاجتماعية والتكنولوجية

٣- لم يتعمق في دراسة التناقضات الاساسية للنظام الرأسمالي

٤- لم يتعرض لمشاكل السياسة الاحتكارية

٥- تجاهل الآراء الاشتراكية تجاهل تام.

الفصل الثامن

مشكلة البطالة في مصر

مقدمـــــــة

لابد من الاشارة في البداية الي ان مشكلة البطالة مشكلة عالمية تواجهها جميع الدول المتقدمة والنامية. ولكن يلاحظ ان البطالة في الدول المتقدمة هي من النوع المؤقت الذي ينتج الي تعطل نسبة من طاقات الانتاج القائمة بسبب عدم كفاية الطلب الفعال نتيجة ظروف الركود الاقتصادي او لعوامل عارضة. ولذلك فأن زيادة الطلب الفعال في هذه الدول تؤدي الي تراجع البطالة حيث ان الامر لا يحتاج الا لدرجة محدودة من التكيف في سوق العمل لأنه يتصف بدرجة عالية من المرونة . اما البطالة في الدول النامية ومنها مصر فإنها من النوع المزمن الذي يرجع الي قصور وعجز الطاقات الانتاجية القائمة بمعني ان الجهاز الانتاجي يكون عاجزا عن توفير فرص العمل اللازمة لاستيعاب من يصلون الي سن العمل ، لذلك فإن مواجهة مشكلة البطالة في هذه الدول يستدعي احداث تعديلات جذرية في البنيان الاقتصادي بحيث يتم خلق طاقات انتاجية جديدة في اطار استراتيجية طويلة الأجل للتنمية وبحيث يكون اهم اهدافها خلق فرص العمل المنتجة بما يسمح بامتصاص البطالة القائمة بالاضافة الي تشغيل من يصلون تباعاً الي سن العمل. وبالنسبة لمصر فقد اوضحت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن عام ٢٠١٥ ان اجمالي قوة العمل قد بلغ ٢٨.٤ مليون فرد منهم ٧٦.٤% ذكور و اناث بنسبة ٣٢.٦% وفي نفس العام بلغ عدد المتعطلين عن العمل ٣,٦ مليون فرد بنسبة ١٢,٥ % من اجمالي قوة العمل منهم الذكور بنسبة ٢٥% والاناث بنسبة ٧٥% . كما تدل البيانات كذلك علي ان المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل بنسبة ٩٣.٩%. وبالنسبة للحالة التعليمية فقد توزعت البطالة عام ٢٠٠٤ كما يلي :

النوع	النسبة
أمي	٠.٥ %
يقرأ ويكتب	٠.٩ %
شهادة اقل من متوسط	١.٣ %
شهادة متوسطة	٧٠.٤ %
شهادة فوق المتوسط واقل من الجامعي	٨.٨ %
شهادة في مستوي البكالوريوس والليسانس فاعلي منها	١٨.١%

ويتبين من ذلك ان البطالة تتركز اساسً في المتعلمين وبصفة خاصة حاملوا الشهادات المتوسطة يليهم حاملوا شهادات البكالوريوس والليسانس.

وعلي الرغم من ان البيانات الرسمية تدل علي اتجاه البطالة نحو الانخفاض في السنوات الاخيرة الا ان العديد من الدراسات والبحوث تؤكد عكس ذلك ولا سيما اذا اخذنا في الاعتبار المصادر الاربعة للبطالة في مصر وهي:

- القادمون الي سوق العمل سنوياً
- رصيد البطالة القائم
- البطالة الناشئة عن الخصخصة
- البطالة المقنعة وهي تنتشر في المناطق الريفية والمصالح الحكومية والهيئات العامة و شركات القطاع العام.

اسباب مشكلة البطالة

١- ارتفاع معدل تزايد السكان رغم اتجاهه نحو الانخفاض في السنوات الاخيرة حتي وصل الي ١.٩ % في السنة الا ان هذا المعدل مازال مرتفعاً ويساعد علي انتشار البطالة.

٢- عدم كفاية حجم الاستثمارات المنفذة علي مستوي الاقتصاد القومي ومن ثم عدم خلق عدد كاف سنوياً من فرص العمل المنتجة.

٣- ارتفاع تكلفة خلق فرصة العمل الواحدة حيث تصل طبقاً لارقام الخطة السنوية الحالية (٢٠١٥/٢٠١٦) الي حوالي ٢٠٠ الف جنيه وهذا دليل علي عدم الاهتمام بالصناعات الصغيرة الي جانب الاعتماد علي تكنولوجيا كثيفة راس المال.

٤- تزايد اعداد المقبولين في المعاهد والجامعات العليا في التخصصات التي يتزايد فيها فائض الخريجين (تجارة – حقوق – اداب – زراعة)

٥- انخفاض مستوي الخريجين مما ادي الي نقص الطلب عليهم ولاسيما في دول الخليج العربي.

٦- زيادة اقبال الفتيات علي التعليم حيث اختلفت نظرة المجتمع الي تعليم الفتاه واتجاه الخريجات الي العمل للتخفيف من اعباء المعيشة علي كاهل الأسرة.

٧- عودة اعداد كبيرة من المصريين العاملين بالخارج سواء لإحلال المواطنين من دول الخليج العربي محلهم او بسبب انهيار اسعار البترول (١٩٩٩) .

٨- زيادة الهجرة الداخلية اي الهجرة من الريف الي الحضر الامر الذي ادي الي زيادة البطالة السافرة وان كان ذلك قد ادي الي انخفاض البطالة المقنعة في الريف.

٩- اتجاه اعداد كبيرة من العاملين في الحكومة والقطاع العام الي العمل في وظائف اخري غير وظائفهم الاساسية حيث ان المرتبات والاجور لا تفي بالاحتياجات الأساسية، ومن الطبيعي ان يؤدي ذلك الي تقليل فرص العمل امام الشباب الخريجين.

١٠- عدم الاستغلال الامثل للطاقات الانتاجية ووجود الكثير من الطاقات العاطلة والوحدات الانتاجية التي لا تعمل الا وردية واحدة رغم ضخامة ما انفق عليها من استثمارات.

١١- الانخفاض المستمرفي نصيب الفرد من الرقعة الزراعية حتي وصل الي اقل من ثلاثة قراريط الي جانب انتشار الميكنة الزراعية مما قلل من فرص العمل في الريف.

أنواع البطالة

١- بطالة احتكاكية :

هى التى تنتج عن ترك شخص لعمله للبحث عن عمل أفضل من خلال اكتساب الخبرة والحصول على وضع وأجر أفضل

٢- بطالة فنية :

تأتى نتيجة للتطور التكنولوجى واستخدام الالات والمعدات الحديثة والكمبيوتر

٣- بطالة دورية :

نتيجة للدورة الإقتصادية وحالات الركود والكساد الذى يأتى بعد الرواج والإنتعاش

٤- بطالة موسمية :

التى تنتج من العمالة الموسمية مثل الزراعة أو الصيد وهؤلاء العمال لايستطيعون العمل سوى فى هذا المجال

٥- بطالة مقنعة :

الموظفون الذين تم تعيينهم نتيجة للمحسوبية والإشتراكية القديمة والتعيينات واسلوب الأقدمية وليس الكفاءة

٦- بطالة هيكلية :

تأتى نتيجة لتغير هيكل الطلب العام الكلى نتيجة لتغير الأذواق يقل الطلب على سلعة ما فيقل الطلب عليها فيتجه المنتجون لتخفيض العمالة

الآثار المترتبة علي البطالة

- الآثار الاقتصادية :

١- الانتاج الضائع اي السلع والخدمات التي كان يمكن انتاجها باستخدام ذلك الجزء من القوة العاملة الذي لا يعمل .

٢- اهدار جزء من الموارد المحدودة للمجتمع يتمثل فيما انفق علي تعليم الشباب العاطل وان كنا نعتبر الانفاق علي التعليم في حد ذاته مكسب كبير للأنسان الا انه من الافضل ان تتم ترجمة ذلك في انتاج سلع وخدمات عديدة يفيد منها المجتمع في نهاية الأمر.

٣- قيام البعض من العاطلين بأداء اعمال وانشطة " تحتية " مما يؤدي الي زيادة حجم الاقتصاد الخفي (الموازي) وهو أمر يلحق أكبر ضرر بالاقتصاد القومي .

٤- ان وجود اعداد كبيرة من الشباب العاطل يدفع الحكومة الي تعيين بعضهم في وظائف الجهاز الحكومي دون عمل واضح مما يؤدي الي زيادة البطالة المقنعة بكل سلبياتها علي الاقتصاد القومي.

- الآثار غير الاقتصادية :

١- يؤدي انتشار البطالة الي تأثير سلبي علي مستويات المعيشة وامكانيات تطورها في المستقبل بسبب ارتفاع نسبة الاعالة حيث لا يوجد متعطل لا يجد من لا يعوله.

٢- ان وجود وقت فراغ طوال اليوم لدي شباب لا يعمل ولكنه يتصف بالحيوية والقوة والطاقة يسبب احباطاً كبيراً لهم ومن ثم الآثار النفسية الخطيرة وبالتالي ظهرو حركات التطرف والعنف وتعاطي الخمور وادمان المخدرات وما الي ذلك وبالتالي سهولة استقطابهم في جماعات غير شرعية.

٣- عدم قدرة الشباب العاطل علي الزواج ومن ثم عدم اشباع حاجاتهم العاطفية والجنسية الأمر الذي يؤدي الي انتشار الرذيلة وصور الانحراف التي لم تكن منتشرة بهذا الشكل من قبل وبخاصة جرائم الاغتصاب.

٤- ان تفشي البطالة في المجتمع يؤدي الي خلق تكتلات ضغط علي النظام السياسي القائم في الدولة ويساهم بقسط كبير في عدم استقرار الاوضاع السياسية في البلاد حيث ان الشباب العاطل يفقدون الانتماء و يكونون عرضة لاي اشاعات مغرضة لإثارة القلاقل في المجتمع ، ولذلك قيل ان البطالة قنبلة موقوتة في المجتمع.

مجهودات بذلت لحل المشكلة

١- الدور الذي يقوم به القطاع الخاص من خلال اقامة المشروعات سواء طبقاً لقانون الاستثمار (٨ لسنة ١٩٩٧) او غيره من القوانين، ولا شك ان دور القطاع الخاص يتزايد بشكل مضطرد نتيجة سياسة الاصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق.

٢- تعيين بعض الخريجين في الجهاز الاداري بالدولة طبقا للاحتياجات الفعلية.

٣- الدور الذي يقوم به الصندوق الاجتماعي للتمنية منذ انشائه عام ١٩٩١ وذلك بإعداد وتمويل العديد من المشروعات في اطار ستة برامج تستوعب اعداد كبيرة من الباحثين عن العمل.

٤- مشروع الاسر المنتجة الذي تشرف عليه وزارة الشئون الاجتماعية

٥- مشروع مبارك الذي تشرف عليه وزارة الزراعة حيث يتيح فرص تملك الاراضي المستصلحة للخريجين من كافة التخصصات علاوة علي توفير المساكن لهم.

٦- برنامج نشر الصناعت الحرفية الذي تشرف عليه وزارة الادارة المحلية.

سياسات واجراءات لمواجهة المشكلة

١- اعداد قاعدة بيانات دقيقة وحديثة وتفصيلية عن مختلف جوانب مشكلة البطالة بما في ذلك من يعملون بعد الاحالة للمعاش ومن يجمعون بين اكثر من عمل في الجهاز الاداري للدولة.

٢- الاستمرار بجهود مكثفة لخفض معدل التزايد السكاني ليصل الي ١.٥% بدلاً من المعدل الحالي ١.٩% سنوياً .

٣- تخفيض تكلفة خلق فرصة العمل حتي يمكن استيعاب اعداد اكبر بنفس القدر من الاستثمار.

٤- رفع معدل النمو الاقتصادي بالعمل علي زيادة الاستثمار وتهيئة المناخ المناسب وفي هذا الصدد فإننا نعتقد ان توفير المناخ المناسب للاستثمار يستدعي اصدار مجموعة من القوانين وتعيدل البعض الآخر ومن امثلة هذه القوانين : (قانون المناطق الاقتصادية الخاصة – قانون الشركات الموحد – قانون حماية المنافسة ومنع الاتحكار – قانون سوق رأس المال – قانون اللإقراض العقاري – قانون الاتحاد العام للمصدرين – قانون التأجير التمويلي –قانون حماية حقوق الملكية الفكرية – قانون العمل الموحد).

٥- اعطاء دفعة قوية للصندوق الاجتماعي للتنمية للاستفادة من الموارد المتاحة والحصول علي غيرها من الدول المانحة مع التركيز علي مساعدة الشباب علي تسويق منتجاتهم.

٦- الاهتمام بالتدريب التحويلي لأمتصاص العمالة الزائدة في القطاعات التي تعاني من وجود العمالة غير المنتجة.

٧- عدم التصريح بالجمع بين اكثر من عمل بالجهاز الاداري للدولة

٨- عدم الخدمة بعد سن المعاش بالجهاز الاداري للدولي.

٩- التوسع في عقد اتفاقيات ثنائية لفتح اسواق للعمالة المصرية بالدول العربية والافريقية.

١٠- اعطاء دفعة كبيرة لمشروع الاسر المنتجة خاصة في القري وتكوين جمعيات تعاونية لتسويق منتجاتها.

١١- مراجعة القوانين واللوائح التي تسمح باستيراد العمالة الاجنبية بهدف الحد منها والحزم في تطبيق هذه القوانين.

١٢- اعطاءالمزيد من الاهتمام للصناعات الصغيرة والمغذية ولا سيما انها تتميز بانخفاض تكلفة خلق فرص العمل بها وفي تقديرنا ان الامر يستدعي حل المشاكل التي تواجه هذه الصناعات في ثلاث مجالات محدده وهي : التدريب – التمويل – التسويق

١٣- تشجيع اقامة مشروعات تعاونية بين اعضاء النقابات بحيث تكون اولوية التعيين فيها لأبناء اعضاء النقابات.

١٤- اقامة مجمعات صناعية بالمدن الجديدة لكي يعمل بها الشباب ويعيشون فيها.

١٥- تخصيص جزء من موارد النقابات المهنية لتدريب الخريجين وتأهيلهم لسوق العمل وتشجيع النقابات علي اقامة مشروعات يلحق بها ابناء اعضاء النقابات.

١٦- اعدادا دراسات جدوي مبدئية لمشروعات نكون في حاجة اليها والترويج لها عن طريق السفارات ومكاتب التمثيل التجاري بالخارج .

١٧- الاستمرار في تخصيص جزء من الاراضي المستصلحة والمعدة للاستغلال الزراعي لشباب الخريجيين مع وضع الضوابط والضمانات اللازمة لضمان استغلالهم لهذه الاراضي بانفسهم.

١٨- قيام كل محافظة بإعداد خريطة للمشروعات الصغيرة والمغذية التي يمكن ان تقام بها مع تسهيل وتبسيط اجراءات اقامتها ويكون تقييم عمل كل محافظ بمدي نجاحه في تحقيق هذا الهدف.

١٩- التركيز علي تشغيل الطاقات الانتاجية العاطلة حيث ان ذلك يسمح بخلق فرص عمل دون اضافة استثمارات تذكر.

٢٠- انشاء صندوق يتم تمويله من العاملين بالجهاز الاداري للدولة عن طريق شراء اسهم في رأس مال الصندوق اختيارياً خصما مما يصرف لهم من مكافآت وحوافز علي ان يتولي هذا الصندوق انشاء العديد من المشروعات وتكون اولوية العمل بها للذين اكتتبوا في راس المال الصندوق او ابنائهم مما يساعد علي حل مشكلة البطالة المقنعة بالجهاز الاداري للدولة وخلق فرص العمل المنتجة.

٢١- اعداد و تنفيذ استراتيجية جديدة للتعليم والتدريب بما يسمح للشباب بالحصول علي فرص عمل بسهولة في الداخل والخارج، ولعل اهم ما يجب ان تتميز به هذه الاستراتيجية الجديدة هو تطوير التعليم الثانوي لمنع الازدواجية والتقسيم المصطنع بين تعليم عام وفني خاصة في ظل الثورة المعلوماتية التي جعلت الأمر حتمياً لان التعليم الفني التقليدي الذي يعتمد علي ورش النجارة والسباكة وغيرها لم يعد مهما بقدر الاهتمام بتعليم الطلاب فنون صناعة الذكاء الاصطناعي والفضاء والطيران وغيرها من فروع العلم الحديثة.

الفصل التاسع

ظاهرة التضخم في مصر

الأسباب ، الآثار ، العلاج

مقدمة

في الستينات تمتع الاقتصاد المصري بأسعار شبه مستقرة ، حيث بلغ معدل الزيادة السنوي في الأسعار نسبة ٣.٥% وفي فترة السبعينات والثمانينات عانى الاقتصاد المصري كثيرا من ظاهرة التضخم حيث تضاعف الرقم القياسي لأسعار المستهلكين نحو ٣ مرات خلال السبعينات وأيضا ٣ مرات خلال الثمانينات مما أثر على معدلات الادخار والاستثمار والصادرات والواردات ومستوى المعيشة والتنمية في مصر .

والتضخم في مصر يرجع إلى عوامل عديدة منها عوامل نقدية وعوامل هيكلية وعوامل أخرى وقد عملت الدولة على علاج هذه الظاهرة من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى حدوث انخفاض في معدلات التضخم بنسبة كبيرة وذلك بالمقارنة بما كانت عليه في الفترات السابقة فقد انخفض معدل التضخم السنوي إلى حوالي ٢.٨% عام ١٩٩٩ : ٢٠٠٠ مقابل ٣.٨% عام ١٩٩٨/١٩٩٩ ثم انخفض إلى ٢.٤% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، واصبح لا يمثل مشكلة خطيرة تهدد الاقتصاد المصري .

ولكن الملاحظ في الفترة الأخيرة وخاصة بعد تحرير سعر الصرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي وما ترتب عليه من انخفاض كبير في قيمة الجنيه بالنسبة للدولار ، حدث ارتفاع كبير في معظم أسعار السلع فقفزت أسعار السلع الأساسية وغير الأساسية بمعدلات كبيرة ، فقد بلغ معدل التضخم وفقا للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ٣١% خلال السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧ مما انعكس سلبيا على مستوى معيشة الغالبية العظمى من أفراد المجتمع المصري وبخاصة أن الزيادة في الدخول النقدية أقل بكثير من ارتفاع الأسعار مما يعني انخفاض الدخل الحقيقي ومستوى المعيشة في مصر .

لذلك سوف نقوم بدراسة التضخم للتعرف على الأسباب التي أدت إلى تفاقمه وكيف يمكن تجنب هذه الأسباب في المستقبل وكيفية العمل على كبح العوامل الكامنة في الاقتصاد المصري والتي من الممكن أن يترتب عليها مزيد من التضخم وذلك مثل بعض المشاكل المتعلقة بأسعار الصرف وعجز الميزان التجاري وضعف الانتاجية في الاقتصاد المصري.

وسوف نوضح في الأجزاء القادمة مفهوم التضخم وأنواعه وأسبابه أيضا مؤشرات التضخم في مصر وأسبابه وآثاره المختلفة وإجراءات علاجه وذلك على النحو التالي.

أولا : مفهوم التضخم وأنواعه

مفهوم التضخم

إصطلاح التضخم ظهر في القاموس الاقتصادي بعد الحرب العالمية الأولى ليعبر عن ظاهرة اقتصادية معينة أو مجموعة من الظواهر الاقتصادية التي تدور حول الارتفاع الحاد في المستوى العام للأسعار الذي حدث في وسط وشرق أوربا في ذلك الوقت ، بسبب ضخ كميات ضخمة من النقود دون أن يصاحب ذلك زيادة مماثلة في عرض السلع والخدمات .

واصطلاح التضخم في معناه الشائع أو العام يستخدم للدلالة على الارتفاع في المستوى العام للأسعار وهو ما يعرف بالغلاء . وهذا المعنى العام يصعب قبوله علميا لتعريف محدد لهذا الاصطلاح الاقتصادي وذلك لأن مجرد ارتفاع الأسعار مؤشر غير كافي للدلالة على التضخم ، لأنه من الممكن أن يكون هناك تضخم بدون ارتفاع الأسعار وذلك إذا ما طبقت الدولة نظم التسعير الجبري والتحكم والرقابة على الأسعار في السوق بهدف منع ارتفاعها وهو ما يطلق عليه بالتضخم المكبوت أو المقيد ، كما أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار نتيجة لظهور منتجات جديدة أو لتحسينات في جودة المنتجات الحالية أو لاستخدام بعض أدوات السياسة المالية مثل الضرائب غير المباشرة

كما يلاحظ أن التضخم وفقا لهذا التعريف لا يحدث إلا عندما يزيد الطلب الكلي باستمرار مع ثبات العرض الكلي أو زيادته بنسبة أقل من نسبة زيادة الطلب الكلي ، كما يحدث التضخم ايضا عندما ينخفض العرض الكلي باستمرار مع ثبات الطلب الكلي أو انخفاض العرض الكلي بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الطلب الكلي .

ثانيا : أنواع التضخم :

يمكن تصنيف التضخم لكثافته أو حدته إلى عدة أنواع هي التضخم البطئ أو الزاحف والتضخم السريع أو الجامح ، وسوف نوضح بإيجاز هذه الأنواع من التضخم.

١- التضخم البطئ : أو الزاحف .

في ظل هذا النوع من التضخم يزيد معدل التغير في الأسعار ببطء شديد غير ملموس فترتفع أسعار السلع والخدمات تدريجيا بمعدلات منخفضة وعادة ما ينشأ التضخم البطئ في أعقاب خروج النشاط الاقتصادي من مرحلة الكساد وتتزايد معدلات الأسعار كلما اتجه النشاط الاقتصادي إلى الانتقال إلى مرحلة الرواج أو التوسع

ورغم أن التضخم البطئ أقل ضررا من التضخم السريع إلا أننا لا نستطيع التغاضي عن آثاره الاجتماعية ، والتي سنتناولها عند التعرض لآثار التضخم.

٢- التضخم السريع أو الجامح

في ظل هذا النوع من التضخم يتعرض الاقتصاد القومي إلى موجات سريعة ومستمرة من الارتفاع الحاد في المستوى العام للأسعار ، ويمثل الاقتصاد الألماني في أعقاب الحرب العالمية الأولى نموذجا صارخا لهذا النوع من التضخم . ففي ذلك الوقت شهد المجتمع الألماني ارتفاعا سريعا وهائلا في المستوى العام للأسعار ، فقد كانت أسعار السلع والخدمات

تتصاعد بشكل جنوني بين ساعة وأخرى ، مما دفع أفراد المجتمع إلى التكالب على انفاق دخولهم في أسرع وقت حتى يتجنبوا انخفاض قوتها الشرائية ، وقد أدى التضخم خلال هذه الفترة إلى انخفاض القوة الشرائية للمارك الألماني بشكل خيالي ، فيكفي ما يذكره البعض بأن ما كان يشتري قبل الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ بمارك واحد، صار يشترى بتريليون مارك عام ١٩٢٣ لذا فليس من الغريب أن نجد الشعب والحكومة الألمانية أكثر حساسية واهتماما بظاهرة التضخم من شعوب وحكومات الدول الأخرى .

كما يمكن تصنيف التضخم من حيث إمكانية ظهوره إلى تضخم مكشوف أو سافر وتضخم مكبوت أو مقيد .

٣- التضخم المكشوف أو السافر .

في حالة التضخم المكشوف أو السافر ترتفع الأسعار دون وجود أي إجراءات من جانب الحكومة والمؤسسات النقدية لمنع ذلك أو للتأثير في سرعة حدوثه ،

٤- التضخم المكبوت أو المقيد :

الخاصية الأساسية للتضخم المكبوت في عدم مصاحبته لارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار ، ويرجع ذلك إلى اتخاذ الحكومات مجموعة من الإجراءات تمنع ظهور الارتفاع في الأسعار للسلع والخدمات ، مثل قيام الحكومة بفرض الأسعار الالزامية على عمليات الشراء والبيع وتجميد مستويات الأجور ، والإشراف على بيع السلع بأسعار تقل عن أسعارها السوقية ومنح الاعانات للمشروعات لتغطية جزء من نفقات الانتاج ، وما شابه ذلك ، ورغم عدم تغيير المستوى العام للأسعار ، فإنه يقال أن هناك تضخما مكبوتا لأنه سوف يتحول إلى تضخم سافر عندما توقف الحكومة العمل بمثل هذه الاجراءات .

ونموذج التضخم المكبوت ليس غريبا علينا فقد عايشناه في الستينات وحتى بداية السبعينات ، حيث كانت أسعار معظم السلع تميل للثبات والاستقرار وذلك بفعل الدعم المقدم للشركات المنتجة للسلع الأساسية وأيضا التسعيرة الجبرية المنخفضة للعديد من السلع وكذك توزيع كميات من السلع بأسعار منخفضة من خلال البطاقة التموينية ، ولكن عندما أوقفت الحكومة العمل ببعض الاجراءات مثل استبعاد الكثير من السلع من البطاقة التموينية ، وتحديد أسعار الخدمات الحكومية وتحديد أسعار الشركات الحكومية ، ورفع الدعم المقدم لبعض مستلزمات قطاع الزراعة ، وما شابه ذلك اتجه نتيجة هذه الاجراءات مستوى الأسعار إلى الارتفاع ، وظهر التضخم سافرا فعلى سبيل المثال قدرت احدى دراسات التضخم السافر عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ بحوالي ٩.١% بينما التضخم المكبوت بحوالي ٣٥.٥% خلال نفس الفترة ، أي أن التضخم الحقيقي يبلغ حوالي ٤٤.٦%

ثالثا : مؤشرات التضخم في مصر وأسبابه

١- تبين من دراسة المؤشرات المستخدمة دوليا في متابعة تطورات التضخم أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين هو المؤشر الأكبر استخداما من جانب البنوك المركزية في التعرف على مستوى التضخم وفي تحديدها للسياسة النقدية التي تستهدف التضخم ، كما تبين أيضا أفضلية استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر ، وذلك في ضوء مقارنة هذا الرقم ببعض المؤشرات السعرية كالرقم القياسي لأسعار الجملة وكذلك في ضوء مقارنة تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ببعض المؤشرات الأخرى بالتضخم ، ومنها مكمش الناتج المحلي الاجمالي والضغط التضخمي وفجوة الطلب .

٢- بفحص منهجية إعداد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ، اتضح أن الجهاز المركزي للتعهبة والاحصاء يسترشد في إعداده لهذا الرقم بالمناهج والمعايير الدولية ، غير أن

الممارسات العملية لم تكن تتطابق مع هذه المناهج والمعايير في كثير من الأحيان ، وذلك نتيجة لضعف الإمكانيات المادية وقصور القدرات البشرية والفنية ، ومع أن مصر قد تعهدت منذ يناير ٢٠٠٥ بتطبيق المعيار الخاص بنشر البيانات ، إلا أن مراجعة صندوق النقد الدولي للأرقام القياسية للأسعار تشير إلى أنها مازالت بحاجة إلى معالجة بعض أوجه القصور ، خاصة فيما يتعلق بمكون السكن ، كما أن هناك حاجة لاعداد مؤشرات سعرية نوعية لفئات الدخل ، مع إعداد مسوح للانفاق والاستهلاك بصفة دورية والفترة الزمنية أقل من خمس سنوات وذلك لتحديد الأوزان التي ترجح بها مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ، كما أن هناك حاجة شديدة لمراجعة تشكيلة المنافذ التي تستمد منها بيانات الأسعار ، خاصة في ضوء اتساع نطاق الخصخصة ، واتساع الرقعة التي يمثلها القطاع الخاص في السوق المصرية .

٣- أظهرت متابعة معدلات التضخم في السنوات العشر الأخيرة أن معدلات التضخم قد أخذت في التراجع أو الاستقرار عند مستويات منخفضة من منتصف التسعينات حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، ولكنها بعد ذلك أخذت اتجاها تصاعديا منذ عام ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ ، وذلك في أعقاب تعويم الجنيه في نهاية ٢٠٠٣ ، وكذلك تعبيرا عن ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع وفى مقدمتها البترول ، كما شهدت الفترة الأخيرة رفعا للأسعار فى منتجات الطاقة ، ولاسيما البنزين والكيروسين والسولار ، وأسعار الكهرباء وخدمات النقل والاتصالات ، وكذلك أسعار الحديد والأسمنت .

وقد أحدث الارتفاع في أسعار هذه السلع والخدمات موجات متلاحقة من الارتفاع في أسعار العديد من السلع والخدمات الآخرى ، وذلك بفعل ارتفاع نسبة الواردات الوسيطة في تكلفة الانتاج من ناحية ، وبفعل التشابكات فيما بين القطاعات من

ناحية أخرى ، وقد أسهمت ثورة الاستثمار العقاري وما صاحبها من ارتفاع أسعار الأراضي والمساكن في صب المزيد من الوقود على نار التضخم .

رابعا : أسباب التضخم في مصر

من استعراض عدد من الدراسات النظرية والتطبيقية نجد أن أسباب التضخم تنحصر في أسباب متعلقة بجانب الطلب ، نتيجة الافراط في عرض النقود ، وأسبابه متعلقة بجانب العرض وذاك من خلال ارتفاع تكلفة الانتاج ، وأسباب مرتبطة بالخصائص الهيكلية أو المؤسسية للاقتصاد أو الدولة موضع الاهتمام ، وأسباب عارضة كالحروب والكوارث وفرض العقوبات الدولية وما إلى ذلك.

وبالنظر تفصيلا في كل سبب من هذه الأسباب العامة يمكن التوصل إلى قائمة طويلة من محددات التضخم تتضمن – ضمن ما تتضمن – نمو المعروض النقدي وعجز الموازنة ، والدين العام وسعر الصرف ، والتضخم المستورد ، والقدرة التفاوضية للنقابات العمالية بالقياس إلى القدرة التفاوضية لأصحاب الأعمال ، ودور الدولة في الانتاج وفي السيطرة على الأسعار .

لاسيما من خلال سياسة الدعم ومدى حساسية الدولة للمطالبات بزيادة الأجور والمعاشات ، وأوضاع سوق العمل وبخاصة ظروف ندرة العمالة . ومدى التشابك بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد ، ومستوى الاعتماد على الخارج ، والتغيرات في معدلات التبادل الدولي.

ولذلك بالاضافة إلى العوامل الطارئة كالحروب والكوارث والعقوبات الاقتصادية التي قد تفرض على الدولة لسبب أو آخر ، ويلاحظ أن هذه المحددات قد تتداخل فيما بينها تداخلا شديدا ، وهو ما يجعل إدراجها جميعا في الدراسات التطبيقية أمرا غير مرغوب فيه من جهة ، كما يجعل الاختيار من بينها أمرا صعبا من جهة أخرى .

وعموما وكما هو ثابت من الدراسات التطبيقية الكثيرة ، فإن أسباب التضخم أو محدداته قد تختلف من دولة لأخرى ، فقد تطغى الأسباب المرتبطة بجانب الطلب في فترة ما ، بينما تطغى الأسباب المرتبطة بجانب العرض أو الأسباب الهيكلية في فترة أخرى ، كذلك فإن الأسباب قد تتباين بتباين المدى الزمني ، فبعض المحددات قد تظهر آثارها على التصخم فورا أو في الأجل القصير ، بينما قد لا تظهر الآثار التضخمية للبعض الآخر من المحددات إلا في الأجل المتوسط أو الطويل .

وهذه الاعتبارات تجعل من الضروري تحديث دراسة أسباب التضخم في أي دولة بين الحين والآخر ، وعدم الاعتماد طويلا في رسم السياسات النقدية والمالية وغيرها من السياسات الساعية للحد من التضخم وتحقيق الاستقار السعري ، على نتائج دراسة أو دراسات تم إنجازها منذ فترة طويلة نسبيا ، فنحن نعيش في عالم سريع التغير ، وهو ما يستوجب تحديث قواعد البيانات والمعارف التي يجري اختيار السياسة في ضوئها ، وذلك حتى نؤمن لهذه السياسات أكبر الفرص للنجاح في إحراز أهدافها.

ونوضح فيما يلي العوامل النقدية والعوامل الهيكلية والعوامل ذات العلاقة بالعالم الخارجي ودورها في تفسير التضخم في مصر.

العوامل النقدية وتفسير التضخم في مصر .

تتمثل العوامل في التوسع في خلق السيولة بقدر يفوق حاجة نظام الانتاج ونظام التبادل ، مما يؤدي إلى وجود فائض في الطلب ، وبالتالي ارتفاع الأسعار.

وقد زادت السيولة في مصر خاصة خلال السبعينات بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، وتتمثل المصادر الرئيسية لخلق النقود والسيولة في مصر في اقتراض الحكومة

من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة العامة وتوسع البنوك التجارية في منح الائتمان وتدفقات العملة الأجنبية للداخل.

ويلاحظ – بداية – أنه ليس كل تمويل لعجز الموازنة يعد تضخما فهذا يتوقف في واقع الأمر على طريقة التمويل ، وعلى كون التمويل يتم من مدخرات حقيقية أو من إصدار جديد .

فمن المعروف أنه حينما تكون ميزانية الدولة في حالة عجز ، تلجأ الحكومة إلى الاقتراض لتغطية هذا العجز ، أي لسد الفجوة بين النفقات والايرادات ، وهذه القروض قد تكون داخلية أو خارجية .

وباستبعاد المصادر الخارجية التي ساهمت في تمويل جانب من عجز الموازنة العامة للدولة في مصر ، فقد أمكن للحكومة أن تحصل على قروض – داخلية – من عدة مصادر ، والتي يمكن تصنيفها من حيث آثارها إلى نوعين رئيسيين

مصادر للاقتراض الحقيقي غير التضخمي :

وتتمثل في الاقتراض من الجمهور والمؤسسات غير المصرفية حيث يتم الاعتماد على المدخرات – الحقيقية – التي تولدت لديهم ، سواء كانت مدخرات اختيارية مثل أموال الهيئة العامة لصندوق توفير البريد ، بين صافي حصيلة مبيعات شهادات الاستثمار وغيرها ، أو مدخرات إجبارية للأفراد مثل الاقتراض من فوائض أموال الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وغيرها

مصادر الاقتراض التضخمي :

وتتمثل في الاقتراض من الجهاز المصرفي ، مقابل صكوك على الخزانة أي الاقتراض من البنوك التجارية أو من البنك المركزي بصفة مباشرة عن طريق الإصدار الجديد – كمصدر

أخير لتغطية العجز في الموازنة العامة عند الضرورة وهو الأمر الذي يسهم في زيادة مطلوبات الجهاز المصرفي من الحكومة بما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي .

ويلاحظ أنه وإن كان النوع الأول من مصادر التمويل – الداخلية – لا يسهم في التضخم حيث لا يترتب عليه إضافة تذكر إلى السيولة النقدية للمجتمع ، فإن النوع الثاني – بطبيعة الحال – ذو تأثير تضخمي مباشر – نظرا لما ينتج عنه زيادة في حجم النقود المتداولة ، دون أن يقابلها زيادة مناظرة في حجم المعروض الحقيقي من السلع والخدمات ومن ثم فهو يسهم في إحداث اختلال واضح بين تيار الانفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات ، وهو ما ينعكس في أغلب الأحوال في ارتفاع مستوى العام للأسعار .

وهذا النوع من التمويل هو الذي يهمنا في هذا المجال ، حيث أن ما ينتج عنه من ارتفاع في الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود والذي يعد بمثابة ضريبة ضمنية (ضريبة تضخم) يتم تحويلها إلى الدولة.

وفي مصر حدث توسع في الاقتراض من الجهاز المصرفي خلال فترة السبعينات والثمانينات فقد توسعت البنوك التجارية في منح الائتمان للقطاع الخاص والعام ، كما توسعت الحكومة في الاقتراض من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة .

وقد زاد التمويل المصرفي التضخمي والمستخدم في تغطية عجز الموازنة العامة للدولة من ٤٠٢ مليون جنيه في عام ١٩٧٤ إلى ٣٦١١ مليون جنيه في عام ١٩٨٦/ ١٩٨٧ أي زاد إلى حوالي تسعة أمثاله في سنة الأساس ١٩٧٤

كما بلغت نسبة التمويل المصرفي إلى العجز الإجمالي في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٧/١٩٧٤ نحو ٤٠% وهي نسبة مرتفعة وتدل على أن عجز الموازنة العامة للدولة قد تم

تمويله اساسا بمصادر تضخمية طيلة الفترة المشار إليها وأن الجهاز المصرفي كان بمثابة الممول الرئيسي لهذا العجز حيث ساهم بما يقارب من نصف إجمالي التمويل للعجز الكلي .

ولاشك أن الإفراط الشديد في الاعتماد على الجهاز المصرفي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة ما قبل الاصلاح الاقتصادي يرجع لسهولة وانتظام عملية الاقراض ويشير أيضا إلى تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية طبقا لما تسفر عنه الموازنة العامة للدولة ، وعلى عدم الالتزام بالقوانين المنظمة للاقتراض الخزانة من البنك المركزي.

هذا ويلاحظ أنه خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠٤ زاد إصدار النقود بمعدلات متزايدة بلغت ٦.٣% عام ٢٠٠٠ ، وصلت إلى نحو ١٥% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وهي معدلات أعلى من معدل النمو في الانتاج المحلي الأمر الذي يساهم في ارتفاع الأسعار .

مما تقدم نجد أن تمويل عجز الموازنة كان مرتكزا على الوسائل التضخمية ، مما يعني أن الأفراد كانوا يدفعون ضريبة ضمنية للحكومة ويتحملون أعبائها على النحو المبين في التطبيق النظري السابق.

العوامل الشكلية وتفسير التضخم في مصر .

عانى الاقتصاد المصري خاصة خلال العقود السابقة من اختلالات هيكلية ولدت ضغوطا تضخمية وتتمثل هذه الاختلافات في عدم نمو القطاعات السلعية بمعدلات تماثل معدلات النمو في القطاعات الخدمية والتوزيعية وعدم الاهتمام بقطاع الزراعة وعدم استقرار حصيلة الصادرات . . . الخ ، وسوف نوضح بإيجاز أهم هذه الاختلالات على النحو التالي :

١- عدم الاهتمام الكافي بقطاع الزراعة

في مصر وخلال السبعينات والثمانينات أعطيت الأولوية في سياسات التنمية للتنمية الصناعية في حين أن التنمية الزراعية لم تحظ بالاهتمام الكافي الأمر الذي أدى إلى قصور الانتاج الزراعي من السلغ الغذائية عن مواجهة الطلب المتزايد عليها .

وقد انعكس عدم الاهتمام بقطاع الزراعة على معدلات نمو هذا القطاع والتي تميزت بالضعف والجمود ولم تزد كثيرا عن ٣% في المتوسط سنويا وهي أقل من معدلات النمو في القطاعات الأخرى مثل البترول والصناعة والقطاعات الخدمية والتوزيعية .

ويرجع ضعف معدلات النمو في القطاع الزراعي إلى العديد من الأسباب منها الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وتجريفها وتفتت الملكية وضعف الميكنة الزراعية .

وضعف معدلات النمو في القطاع الزراعي يعني أنه لم ينجح في زيادة الانتاج الزراعي بالمعدلات التي تمكنه من مواجهة الزيادة الكبيرة في الطلب المحلي على المنتجات الزراعية سواء من أجل الاستهلاك النهائي أو من أجل التصنيع ، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الواردات وظهور طاقات عاطلة في قطاع الصناعة والنتيجة هي حدوث ارتفاع كبير في أسعار هذه المنتجات ، كما أن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية أدى إلى زيادة الدعم الذي تقدمه الدولة لمواجهة هذا الارتفاع مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة والمساهمة في زيادة الأسعار .

٢- اختلال علاقات النمو بين القطاعات المختلفة:

اختلفت معدلات النمو القطاعية في الاقتصاد المصري ، فنجد أن معدلات النمو في قطاع الخدمات وقطاع التوزيع كانت أكبر من معدلات النمو الزراعية والصناعية ، وقد ترتب على انخفاض معدلات النمو الزراعية تناقص الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ، وفي نفس الوقت لم تتغير كثيرا الأهمية النسبية للصناعة في الناتج المحلي

الاجمالي ، وذلك على العكس من قطاع الخدمات والتوزيع الذي زاد نصيبه في الناتج المحلي الاجمالي.

وقد قابل تناقص نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي وعدم حدوث زيادة كبيرة في نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي استمرار الطلب على كل من المنتجات الزراعية والسلع الصناعية في الزيادة نتسجة نمو السكان وارتفاع الدخول النقدية خاصة المتولدة في القطاعات الحدمية .

ولذلك ظهر العجز في عرض المنتجات الزراعية والسلع الصناعية خاصة المنتجات الغذائية ومواد البناء والتي أخذت أسعارها نحو الارتفاع بمعدلات كبيرة مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بطريقة مباشرة في ظل عدم انخفاض الأسعار في القطاعات التي ارتفع نصيبها النسبي من الناتج المحلي .

وأيضا بطريقة غير مباشرة من خلال علاقات التشابك الصناعي التي عملت على نقل زيادات الأسعار إلى الأنشطة والقطاعات التي تستحدم الانتاج الأول كمستلزمات إنتاج وسيطة .

٣- الاختناقات والطاقات العاطلة :

بدأت بعض الاختناقات في الاقتصاد المصري تظهر أثناء تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى ١٩٦٠/١٩٦١ ، ١٩٦٤/١٩٦٥ وتفاقمت هذه الاختناقات نتيجة لنكسة ١٩٦٧ حيث اضطرت الدولة إلى ضغط الإنفاق الاستثماري بسبب انخفاض الموارد من جهة ، وتزايد الانفاق العسكري لاعادة بناء القوة العسكرية المصرية من جهة أخرى .

وتتمثل أهم هذه الاختناقات في نقص الموارد من النقد الأجنبي اللازم لتمويل أعمال الصيانة والاحلال والتجديد وعدم استكمال المشروعات التي بدأ تنفيذها في المواعيد المحددة لها ، مما ترتب على تأخيرها في الانتاج لفترات طويلة.

وبالاضافة إلى الاختناقات السابقة ، نجد أن الاقتصاد المصري عانى من وجود طاقات إنتاجية متعطلة سواء كانت هذه الطاقات بشرية أو آلية ، أو مالية ، وأصبحت الطاقات المتعطلة مشكلة تواجه القطاع العام . المصري وتعتبر عاملا من عوامل التبديد والضياع لمواردها المحدودة ، ونتيجة هذه الاختناقات والطاقة المعطلة زادت التكاليف وارتفعت الأسعار

٤- ضعف مستوى الإنتاجية :

يقصد بالإنتاجية هنا إنتاجية عناصر الإنتاج ، العمل ، رأس المال ، التنظيم ، وضعف الانتاجية يعني ارتفاع في التكاليف ونقص المعروض ، من المنتجات من ناحية أخرى .

ومن ثم فإن ضعف الإنتاجية يسهم في التضخم من خلال التأثير على المتاح من العرض ، وايضا من خلال التأثير على التكاليف ، وتشير البينات إلى أن مستوى الإنتاجية ضعيفا بصفة خاصة في قطاع الزراعة وقطاع الصناعة ، بينما هذا المستوى مرتفعا في القطاعات الخدمية .

٥- زيادة الاستهلاك :

أدت التنمية الاقتصادية والتحولات الاشتراكية وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى زيادة الاستهلاك الخاص والعام والنهائي بمعدلات كبيرة فاقت معدلات الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي ، وبذلك ظلت نسبة الاستهلام للناتج المحلي مرتفعة.

وزيادة الاستهلاك في مصر ترجع إلى أسباب عديدة من أهمها زيادة الدخل وزيادة السكان ، فمثلا يزيد السكان في مصر شأنها شأن الكثير من الدول النامية بمعدلات عالية .

ولاشك أن النمو السريع في عدد السكان وارتفاع نسبة الأطفال دون سن الانتاج بالنسبة إلى إجمالي السكان في مصر ، قد أدى إلى زيادة الاستهلام ونقص الادخار وعدم توافر

الاستثمارات أو توجيه الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات إلى مجالات غير منتجة (الخدمات العامة) وكانت النتيجة هي حدوث اختلال في التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي ، حيث زاد عرض النقود بنسبة أكبر من زيادة الانتاج السلعي خصوصا خلال فترة السبعينات والثمانينات ، مما أدى إلى ظهور الضغوط الاقتصادية في الاقتصاد المصري .

العوامل ذات العلاقة بالعالم الخارجي :

يرى البعض أن هناك عوامل متعلقة بالعالم الخارجي ساهمت بنصيب في ارتفاع السعار ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

١- الزيادة الكبيرة والمستمرة في الواردات .

حققت الواردات السلعية أعلى معدلات النمو خلال فترة السبعينات حيث بلغ معدل النمو حوالي ٣٠.٦% في المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٧١/١٩٧٠ – ١٩٨١/١٩٨٠ وقد كانت الزيادة في الواردات بطيئة في بداية السبعينات نظرا لقصور موارد الدولة من العملات الأجنبية خلال فترة الاعداد للحرب وحتى نهايتها ، ولكن الواردات تصاعدت بعد الحرب ويرجع ذلك إلى الوفرة النسبية في العملات الأجنبية سواء من صادرات البترول أو تحويلات المصريين في الخارج ، أو الدعم العربي والقروض الأجنبية أو الإيرادات الناجمة عن الرواج السياحي وإيرادات قناة السويس ، وذلك بالاضافة إلى الموارد الآتية من بنود الصادرات السلعية ، وكذلك إلى تطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة في عام ١٩٧٤ ، والذي جعل الاستيراد سهلا وميسورا حيث سمح للمصريين الذين يمتلكون النقد الأجنبي باستخدامه في استيراد اي سلعة من السلع المحددة في القائمة المعدة بواسطة وزارة التجارة .

وفي فترة السبعينات زادت الأهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية والاستثمارية خاصة في النصف الثاني من السبعينات ، بينما تناقصت الأهمية النسبية للواردات من الوقود نظرا

لزيادة حجم الانتاج المحلي من البترول وكذلك الأهمية النسبية للواردات من السلع الوسيطة خاصة في النصف الثاني من السبعينات ، وهذا قد يعكس عدم نمو القطاعات الانتاجية بالمعدلات المأمونة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي ارتبطت بتقديم تنازلات ضريبية وجمركية متعددة للأنشطة الاستثمارية الجديدة .

وفي الثمانينات وبالرغم من انخفاض معدلات نمو الواردات خلال الفترة من ١٩٨٢/١٩٨١ الي ١٩٩٢/١٩٩١٨ إلى حوالي ٢٧% في المتوسط سنويا نظرا لانتهاج الدولة لسياسة تهدف إلى ترشيد الواردات لكي تتلائم ولو جزئيا مع الهبوط الحاد في موازنة الدولة من النقد الأجنبي ، إلا أنه يلاحظ أن هذا المعدل مازال مرتفعا ويفوق كثيرا معدل نمو الصادرات ، الأمر الذي أدى إلى زيادة عجز الموازنة التجاري .

وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين اتسمت حركة التجارة الدولية بين مصر ودول العالم بارتفاع معدلات الاستيراد السلعي وذلك نظرا لانخفاض أسعار السلع المستوردة ، خاصة من دول جنوب شرق آسيا بعد الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧ وارتفاع جودتها عن المنتج المحلي كذلك الإعتماد على المنتجات الصينية رغم انخفاض جودتها الا انها اسعارها منخفضة مقارنة بالمنتج المحلى.

وهكذا نجد أن الاقتصاد المصري آخذ في الاعتماد المتزايد على العالم الخارجي ولم تؤدي جهود التصنيع ما كان مأمولا منها من خفض حدة هذا الاعتماد .

هذا وقد كان من الممكن ، برغم زيادة نسبة الواردات لحجم الاستهلاك أن يكون تأثيرها محدودا لو أن سعر الصرف للجنيه المصري لم يتغير ، ولكن الواقع أن سعر الدولار المستخدم في حساب قيمة الواردات والرسوم الجمركية عليها ارتفع خلال هذه الفترة من ٤٠ قرشا إلى ٧٠ قرشا ، ثم استمر في الارتفاع بعد ذلك حتى وصل إلى نحو ٧ جنيهات ثم

انخفض حتى بلغ سعر صرف الدولار ٥.٧ جنيه في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ الأمر الذي ضاعف من حدة أثر الواردات على السوق المحلية الى أن ارتفع سعر الدولار الى ما يقرب من ١٦جنيه بعد تعويم ٢٠١٦.

يهمنا في هذا المجال أن نوضح أن زيادة الاعتماد على الواردات أمر يشكل خطرا حقيقيا على الأمن القومي بجانب زيادة التعرض لموجات التضخم التي تواجهها الدولة المصدرة .

٢- زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج :

نتيجة لزيادة عدد المصريين العاملين بالخارج وارتفاع دخولهم بعد ارتفاع أسعار البترول ، فضلا عن اتباع سياسات صرف لتشجيع تحويلاتهم أدت تحويلاتهم ، وبذلك توفر لدى الجهاز المصرفي وخارجه مبالغ متزايدة من النقد الأجنبي والوادئع مثلت ضغوطا تضخكية إضافية بسبب سيولتها وما تمثله من قوة شرائية نقدية في معظم الأحيان ، هذا بالاضافة إلى اتجاه جزء مهم من هذه القوة الشرائية نحو شراء سلع وخدمات ذات طابع استهلاكي أو استثمارها في شراء العقارات والأرااضي ، في غياب سياسات لترشيد الاستهلاك الخاص والعام وتوجيه المدخرات للاستثمارات المنتجة .

٣- عدم استقرار حصيلة الصادرات :

إن التقلبات في حصيلة الصادرات تؤدي إلى توليد ضغوط تضخمية ترفع المستوى العام للأسعار في الفترة الطويلة ، مما يعني أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم ودرجة التغير في حصيلة الصادرات .

ويلاحظ أن العلاقة بين الصادرات والتضخم قد تأخذ الأشكال التالية :

أ-عندما ترتفع حصيلة الصادرات، ترتفع الأسعار المحلية نتيجة لزيادة الطلب ولكن عند انخفاض الحصيلة لا يحدث العكس لتدخل الحكومة للحفاظ على مستوى الطلب الكلي وجمود الأجور وعدم قابليتها للتخفيض .

ب- ارتفاع الأجور في قطاع التصدير عند زيادة حصيلة الصادرات ينتشر إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي إلا أن انخفاض حصيلة الصادرات لا ترتبط بانخفاض الأجور ومن ثم يتجه مستوى الأسعار للارتفاع باستمرار .

ج- يمكن أن ترتفع الانفاق الحكومي مع زيادة الحصيلة ولكن لا يحدث العكس في حالة الانخفاض .

د- في حالة زيادة الصادرات تزداد الواردات ولكن عند انخفاض الصادرات يحدث تحديد للواردات فيؤدي ذلك لارتفاع الأسعار.

٥- عجز حصيلة النقد الأجنبي .

أحد الأسباب الهيكلية للتضخم هو عجز حصيلة النقد الأجنبي عن الوفاء باحتياجات الاستيراد من السلع الغذائية والمواد الوسيطة ، الخ ، وقد ترتب على عجز الحصيلة أثران هما :

أ- ارتفاع الأسعار المحلية للواردات نتيجة عجز المتاح منها.

ب- وجود طاقات عاطلة في القطاعات السلعية لعدم كفاية واردات المواد الوسيطة وقطع الغيار بالاضافة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة يؤدي إلى تحول الطلب إلى بدائلها مما يشعل التضخم بسبب اختلاف علاقات النمو .

مما سبق تبين لنا أن ظاهرة التضخم في مصر اتسمت بالتعقد والتنوع والخصوصية وهذا يرجع إلى عدة أسباب تتضح فيما يلي :

١- اتسمت ظاهرة التضخم بالتعقيد بسبب تداخل مجموعة من العوامل لإحداث هذه الظاهرة ، فالتضخم في مصر له علاقة وثيقة بالنمو الكبير الذي حدث في عرض النقود المتداولة ، مما إدى إلى حدوث فائض واضح في الطلب الكلي (تضخم من جانب الطلب) وهذه الزيادة في الطلب الكلي تفاعلت مع عرض محدود للسلع والخدمات بسبب الاختلافات الهيكلية الموجودة في الاقتصاد المصري ، والتي تعوق نمو الانتاج الحقيقي (تضخم هيكلي) كما أن التضخم في مصر قد صاحبه ارتفاع في تكاليف الانتاج ، مثل ارتفاع الأجور وأسعار مستلزمات الانتاج وأسعار الاراضي . . الخ ، مما ساهم في الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار ، (تضخم من جانب العرض أو التكاليف)

٢- اتسمت ظاهرة التضخم في مصر بالتنوع حيث شملت أنواع متعددة من التضخم هي

- تضخم طليق في بعض القطاعات حيث لا يقف أمام ارتفاع الأسعار اي عائق
- تضخم مكبوت : حيث لا تستطيع الأسعار أن ترتفع بسبب الرقابة السعرية والدعم الحكومي ، كما كان الحال قبل الاصلاح الاقتصادي
- تضخم زاحف : حيث تتنامى أسعار بعض السلع من فترة لأخرى

٣- اتسمت ظاهرة التضخم في مصر بالخصوصية ، وذلك لأنها تعكس المشاكل الملحة التي واجهت الاقتصاد المصري في السبعينات مثل تناقص المخزون السلعي من السلع الرئيسية وضعف القدرة على الاستيراد وتزايد أعباء الديون وارتفاع أسعار الواردات ، كما أن التضخم وجد وجوه في السياسات الاقتصادية التي طبقت في السنوات الأخيرة مثل سياسة الانفتاح الاقتصادي وتخفيض قيمة الجنيه المصري وزيادة الواردات . . الخ .

وهذا يعني أننا نقف أمام ظاهرة بالغة التعقيد من حيث التحليل العلمي والاحاطة الشاملة بها ويضاعف من هذا التعقيد عدم دقة وكمال البيانات الاحصائية المنشودة .

خامسا : الآثار المترتبة على التضخم في مصر .

هناك عدة آثار اقتصادية واجتماعية سيئة للتضخم وسوف نوضح هذه الآثار على النحو التالي

الآثار الاقتصادية السيئة للتضخم :

أدى التضخم في مصر إلى حدوث آثار سلبية في مجال توزيع الدخل والصادرات والواردات والاستثمار . . الخ ، وسوف نوضح بإيجاز أهم هذه الآثار

١- أثر التضخم على توزيع الدخل القومي:

أدى التضخم إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين الأفراد حيث نجد أنه وبالرغم من عدم دقة البيانات قد حدث بالفعل إعادة توزيع واضحة للأنصبة النسبية المختلفة من الدخل القومي ، فقد بلغ نصيب الأجور نحو ٤٦.٨% من الدخل القومي في بداية السبعينات ، ولكن هذا النصيب تدهور سنة بعد أخرى حتى وصل إلى ٣٠.٤% في أواخر السبعينات ، ثم انخفض إلى ٢٧% عام ١٩٩٤ حتى وصل الى ٢٦% عام ٢٠١٥ ومن أضيروا من ذلك هم أصحاب الدخول الثابتة والموظفين بالحكومة والقطاع العام ، فهؤلاء زيادة أجورهم تحدد وفقا لقواعد وتشريعات معينة يصعب تغييرها بسرعة ، وحتى إذا تغيرت فهي تغيير بطئ ، وقد قابل هذا التدهور في النصب النسبي للأجور ، حدوث ارتفاع واضح في النصيب النسبي لعوائد حقوق التملك وهي الريع والفائدة والأرباح خلال نفس الفترة .

٢- أثر التضخم على توزيع الثروة

أدى التضخم إلى إعادة توزيع الثروة القومية التي تملكها الشرائح والطبقات الاجتماعية المختلفة ، فمثلا نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار أراضي البناء زادت ثروة ملاك هذه الأراضي ، كما نجد أنه قد تحول عدد كبير من الوسطاء والمضاربين والسماسرة وبعض أفراد الطبقة الوسطى إلى مليونيرات من خلال عملية المضاربة على الأراضي والاتجار فيها ، فقد قام خلال عددا كبيرا من الأفراد والسماسرة بشراء الكثير من الأفدنة الزراعية وقسموها سكنيا ، ثم باعوها بعد ذلك باسعار مرتفعة حققت لهم ثروات طائلة ، كما نجد في السنوات الأخيرة أن الكثير من السماسرة وتجار أراضي البناء قد حصلوا على مساحات كبيرة من الأراضي في التجمعات العمرانية الجديدة بأسعار منخفضة ثم باعوها بأسعار عالية للغاية محققين ثروات كبييرة .

وفي مقابل زيادة ثروات هؤلاء الأفراد ، نجد أن هناك فئات اجتماعية أخرى تدهورت ثرواتها الحقيقية بشكل واضح ، وهي الفئات التي تحافظ بثروتها في شكل أصول مالية مختلفة سواء كانت في صورة شهادات ادخار أو صناديق توفير البريد ، أو سندات حكومية وغير حكومية أو نقود سائلة فهذه الأصول انخفضت قيمتها الحقيقية بفعل التضخم .

٣- أثر التضخم على الميزان التجاري بسعر الصرف :

لاشك أن التضخم قد لعب دورا هاما في زيادة واردات مصر سواء كان ذلك عن طريق الأثر السعري الذي نشأ من اختلال التناسب بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية ، بحيث جعل أسعار كثيرا من السلع المستوردة أرخص من مثيلاتها المحلية ، أو عن طريق الأثر الداخلي الذي نشأ من خلال ما خلفه التضخم من دخول قدرية لكثير من الفئات الاجتماعية ذات

الميول الاستهلاكية المرتفعة ، والتي أصبح جانبا من استهلاكها يتم عن طريق الواردات الكمالية

كما زاول التضخم تأثيره السلبي على الصادرات المصرية من خلال ما يباشره من زيادة في نفقات الانتاج في القطاعات المنتجة للتصدير ، وهو الأمر الذي يضعف من القدرة التنافسية لصادرات الدولة في الأسواق الخارجية وبالتالي يقلل من حجم الربح أو النفع الحقيقي الذي يؤول من تجارة الصادرات ، أضف إلى ذلك أن اتضخم بما يأتي في ثناياه من زيادة في الدخول النقدية إنما يدفع الأفراد لزيادة طلبهم على السلع المحلية القابلة للتصدير وهو من هذه الزاوية قد يؤدي إلى إنقاص الفائض المخصص للتصدير .

ومن النتائج البالغة الخطورة التي تنجم عن استشراء التصخم في الاقتصاد القومي تدهور سعر الصرف وتلك في الواقع نتيجة حتمية تحدث بسبب التزايد الذي يطرأ على الواردات والصعوبات التي تواجه الصادرات وهو ما ينعكس في تزايد عجز الميزان التجاري للدولة .

وربما تستطيع الدولة أن تواجه هذا الموقف وتصمد إزاء تدهور سعر الصرف خاصة إذا ما كانت تملك احتياطيات نقدية تمكنها من تمويل هذا العجز ولكن عندما يستمر هذا العجز أمدا طويلا بسبب استمرار التضخم فإنه أيا كان حجم هذه الاحتياطيات ، فلابد وأن يأتي الوقت الذي تستنفذ فيه وتواجه الدولة موقفا حرجا بعد ذلك في استمرار تمويل هذا العجز .

وعادة ما تلجأ الدولة إلى الاقتراض الخارجي لمواجهة الموقف غير أن هناك حدودا قصوى للمديونية الخارجية بعدها تتدهور قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية ، ومن ثم تضعف فيها الثقة وتقل بالتالي قدرتها على الاقتراض الجديد وبعد أن تستنفذ الدولة كل هذه الوسائل فإن تخفيض القيمة الخارجية لعملتها يصبح أمرا حتميا ، وتذهب كثير من الآراء إلى أن نسبة

التخفيض المطلوب قبولها لسعر الصرف يجب أن تتناسب مع معدل التضخم السائد إذا أريد إصلاح العجز بميزان المدفوعات .

فمثلا إذا تضاعفت الأسعار بالاقتصاد القومي فإنه يتعين تخفيض قيمة العملة إلى النصف تقريبا وذلك في ظل افتراض معين مؤداه أن سعر الصرف السابق على حدوث التضخم كان سعرا توازنيا وغير مغالى فيه، وإذا ما حدث التخفيض بشكل رسمي أو شبه رسمي فإنه يجر معه عادة ، وخصوصا في حالة الدولة النامية ، موجة إضافية من ارتفاع الأسعار المحلية وهو الأمر الذي يزيد نار التضخم اشتعالا .

وإذا نظرنا الآن إلى سياسة تخفيض قيمة الجنيه المصري باعتبارها أحد النتائج المترتبة على التضخم وتفاقم العجز الخارجي ، فإن السؤال الذي يطفوا على السطح الآن هو ، هل يمكن لهذه السياسة أن تسهم بشكل فعال في إصلاح العجز المزمن الموجود في ميزان المدفوعات المصري ؟ وفي هذا الصدد نلاحظ ما يلي :

أ- نجاح هذه السياسة في علاج العجز الموجود بميزان المدفوعات يتوقف على مجموعة معينة من الشروط ومن هذا يصبح الحكم على مدى فاعلية هذه السياسة في تحقيق هذا الهدف ، مرهونا بمدى توفر هذه الشروط وأول هذه الشروط هو أن الطلب العالمي على الصادرات المصرية يجب أن يكون متمتعا بقدر كاف من المرونة بحيث أن تخفيض قيمة العملة بنسبة معينة يجب أن يجر معه زيادة في الطلب العالمي بنسبة أكبر من نسبة التخفيض ، أما إذا كان الطلب العالمي عديم المرونة ، فلن يترتب على هذه السياسة زيادة واضحة في حجم الصادرات وستكون النتيجة هي تقليل حصيلة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية ونحن لا نعتقد أن الطلب العالمي على الصادرات المصرية يتسم بدرجة عالية من المرونة والسبب في ذلك يرجع إلى أن الجزء الأكبر من هذه الصادرات إنما يتكون من المواد الأولية الزراعية.

أما السلع الصناعية القابلة للتصدير مثل منتجات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ومنتجات التريكو والسلغ الخشبية والمعدنية ، فإننا حتى إذا افترضنا تمتع الطلب العالمي عليها بالمرونة فإن نجاح سياسة التخفيض في دفع هذا النوع من الصادرات نحو الزيادة ، إنما يتوقف على مدى مرونة عرض هذه السلع .

ومن هذا نخلص إلى القول أن العبرة في زيادة حجم الصادرات لا تكمن في تخفيض أسعارها لحفز الطلب العالمي عليها للزيادة (إذا افترضنا تمتعه بالمرونة) وإنما العبرة أساسا بدفع قدرة الاقتصاد القومي على الانتاج من أجل التصدير.

ب- فيما يتعلق بأثر سياسة تخفيض سعر الصرف على إنقاص الواردات وهو لاشك هدف تنطوي عليه هذه السياسة لاصلاح العجز في ميزان المدفوعات حيث نجد أن تخفيض سعر الصرف يترتب عليه ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية بالرغم من احتمال بقاء سعرها ثابت بالعملة الأجنبية ، وإذا ترتب على ذلك انكماشا واضحا في الطلب عليها فإن قيمة الواردات تنخفض على النحو الذي يؤدي إلى حدوث نتائج إيجابية في الميزان التجاري .

والواقع أنه من الصعب قبول هذا الرأي أو توقع هذه النتيجة في حالة الاقتصاد المصري لأن تحقيق هذا الهدف يتوقف على شروط معينة وأول هذه الشروط أن الطلب المحلي على الواردات السلعية الأجنبية يجب أن يكون متمتعا بقدر كاف من المرونة بمعنى أن ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة بنسبة معينة يجب أن يجر مه تخفيضا بنسبة أكبر في طلب المصريين على هذه السلع ، مما يحد بالتالي من استيرادها والواقع أن تحقق هذا الشرط يتوقف على ما إذا كان الاقتصاد القومي ينتج سلعا محلية بديلة يمكن الاعتماد عليها بدل الواردات ، ولكننا إذا نظرنا إلى حالة الاقتصاد المصري وتأملنا في هيكل الواردات فسوف يتبين على الفور أن جانبا هاما من الواردات المصرية لا ينتج أو لا يمكن إنتاجه محليا ، على الأقل في الأجل القصير والمتوسط ، وجانب كبير من هذه الواردات يدخل في طائفة

السلع الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها مثل السلغ الغذائية وقطع الغيار والمواد الوسيطة ، ومن هنا لا يتوقع أن ينخفض الطلب على هذه السلع حتى لو ارتفعت أسعارها بعد تطبيق سياسة التخفيض ، ناهيك عن أن جانبا هاما من الاستثمار المحلي ترتفع فيه نسبة المكون الأجنبي (الات وتجهيزات) والاستغناء عن هذا النوع من الواردات سوف يؤثر على برامج الاستثمار المستهدفة .

وخلاصة القول أنه من غير المتوقع أن تحدث سياسة تخفيض سعر صرف الجنيه المصري أي أثر طيب في الحد من الواردات السلعية نظرا للاعتبارات الهامة المتقدمة الذكر.

٤- أثر التضخم على اتجاهات الاستثمار القومي بمصر

يمكن تتبع هذا الأثر من خلال دراسة الأثر الذي باشره التضخم على توزيع الاستثمار بين قطاعات الاقتصاد القومي

وقد لوحظ أن التضخم قد عمل على شد الاستثمارات الجديدة نحو المجالات التي تتميز بسرعة دوران رأس المال وبارتفاع واضح في معدل الربح ولا تحتاج إلى استثمار رؤوس أموال كبيرة في الأصول الإنتاجية الثابتة ، وهذه المجالات تتمثل في العديد من الفروع والأنشطة التي يضمها قطاع التوزيع وقطاعات الخدمات ، أما القطاعات السلعية التي تضع الزراعة والصناعة التحويلية والتي تنتج إنتاج مادي ، فقد عانت من انطفاء جاذبيتها للمستثمرين بسبب ارتفاع التكاليف الاستثمارية فيها فضلا عن تضخم نفقة الانتاج الجاري نتيجة لارتفاع أجور العمال وزيادة أسعار المواد الخام والوسيطة المحلية والمستوردة وقد أدى ذلك إلى تدهور النصيب النسبي لمجموع القطاعات السلعية من جملة الاستثمارات وفي المقابل ارتفع النصيب النسبي لكل من قطاعات التوزيع والقطاعات الخدمية :

٥- أثر التضخم على قدرة مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية :

للتضخم أثر سيئ على قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال ما يزاوله من آثار على رفع تكاليف الاستثمار وتكاليف الانتاج المحلية ، وعلى سعر الصرف للعملة الوطنية وعلى قيمة ومعدل التحويلات التي يستطيع المستثمر الأجنبي أن يجريها لأرباحه بالخارج ، ونظرا لذلك فإن التضخم يجبر الدولة المستضيفة للاستثمارات الأجنبية على تقديم كثير من المزايا والتسهيلات للمستثمرين الأجانب ، لكي تعوضهم عن الآثار السلبية الناجمة عن التضخم . وقد كانت هناك عدة حقائق كان لها الأثر السلبي على جذب الاستثمارات الأجنبية ومن بعض هذه الحقائق الهامة :

- ارتفاع التكاليف الاستثمارية وتكاليف الإنتاج بمصر وخصوصا تكلفة الأراضي والمواد الخام وأجور العمال مما أثر إلى حد ما على كفاءة الاقتصاد المصري في جذبه للاستثمارات الأجنبية
- إن التضخم قد أقر على نوعية الاستثمارات الأجنبية التي جاءت إلى مصر ، حيث تركز الجزء الأكبر من هذه المشروعات على المجالات الخدمية والتوزيعية بينما الاستثمار في القطاعات السلعية ضئيل نسبيا .
- وفيما يتعلق بالمجالات الخدمية والتوزيعية ، التي اتجه إليها الجزء الأكبر من رؤوس الأموال الأجنبية ، فهي تتمثل في قطاع الاستثمار والبنوك الأجنبية ، ومشروعات السياحة والفندقة وهي مشروعات تتسم بأن لها علاقة بالعالم الخارجي ولا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة ، وتتميز بارتفاع معدل الربح وبسرعة دوران رأس المال فيها ، إذا ما قورنت بالأنشطة في القطاعات السلعية.

الآثار الاجتماعية السيئة للتضخم .

نتيجة للتضخم وزيادة تكاليف المعيشة حدثت آثار اجتماعية سيئة في مصر تتمثل فيما يلي :

١- أدى التضخم كما سبق القول إلى زيادة درجة عدم عدالة توزيع الدخل في مصر حيث زاد نصيب الفئات مرتفعة الدخل بينما قل نصيب النسبي للفئات محدودة الدخل ، من الدخل القومي .

٢- ساعد التضخم على انتشار الفساد والرشوة ، حيث نجد أن أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة يلجأون إلى هذا الطريق لتعويض التدهور الذي حدث في أوضاعهم الاجتماعية

٣- كما نجد أنه نتيجة للتضخم هاجرت الكفاءات البشرية للعمل بالخارج ففي ظل الارتفاع المتواصل للأسعار مع عدم مواكبة الأجور لهذا الارتفاع فإن الدخل الحقيقي لفئات عريضة من الطبقة الوسطى قد تعرض لتدهور شديد مما دفع بهؤلاء للهجرة بالخارج أو للعمل بالبلاد العربية لتعويض التدهور الذي أصاب أوضاعهم المعيشية والاجتماعية ناهيك عن هجرة العمال الفنيين وغير الفنيين وقد نتج عن ذلك بعض الآثار الاجتماعية السلبية التالية :

- إهدار القيمة الاجتماعية للعمل المنتج ، حيث أصبح السبيل لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة ليس هو زيادة الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية ، وإنما السفر للعمل بالخارج أو بالبلاد العربية النفطية ، وليس يخفى ما يؤدي إليه ذلك من قيم لا تتناسب وضخامة حجم العمل الاجتماعي المنتج اللازم لدفع عجلة التنمية للأمام .

- زيادة قوة أثر المحاكاة الناتج عن تقليد من يعودون من العمل بالخارج سواء في مستوياتهم الاستهلاكية أو بتقليدهم بالسفر للعمل بالخارج .
- التفكك الأسري الناتج عن سفر الزوج بمفرده ، أو الزوجة بمفردها للعمل بالخارج .

سادسا : سياسات علاج التضخم في مصر .

مما تقدم يتضح أن التضخم محصلة عوامل عديدة ذات طبيعة مركبة اقتصادية ومالية ونقدية ساهمت في تفاقمها اختلالات هيكلية ، وأن السيطرة على التضخم وخفضه يستلزمان التصدي لكل هذه العوامل في وقت واحد .

إن المدخل الأساسي لمواجهة التضخم يجب أن يكون من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي ولكن في حين أنه يمكن تحقيق نتائج ملموسة من خلال السياسات النقدية والمالية في ضبط معدل الزيادة في الطلب النقدي الكلي في المدى القصير ، نجد أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي يصعب تحقيقها إلا في المدى الطويل .

وقد عملت الدولة على أن السيطرة على التضخم يمكن أن تكون من خلال سياسات الاصلاح المالي والنقدي ومن أهم هذه السياسات ما يلي :

١- سياسات علاج التضخم :

اتبعت الحكومة مجموعة من السياسات الانكماشية التي تهدف إلى الحد من الطلب الكلي ، وتعمل على تخفيض معدل التضخم ومن هذه السياسات ما يلي :

أ- التحكم في الاصدار النقدي :

وقد ترتب على ذلك انخفاض معدل النمو السنوي للسيولة من ٢٠%خلال الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٩ ، إلى ١١.٤% خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٥ ، ولكنه اتجه كما سبق القول إلى الزيادة في السنوات الأخيرة ، مما يتطلب الأمر ضرورة ضبطه وبحيث لا يساهم كثيرا في ارتفاع الأسعار

ب- تعديل نسبة الاحتياطي .

قرر البنك المركزي في عام ١٩٩٠ تعديل نسبة الاحتياطي النقدي ، حيث الزم البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال (فيما عدا بنك الاسكان والتعمير) بأن تحتفظ لدى البنك المركزي وبدون فائدة بأرصدة دائنة (غير شاملة النقدية بخزائن البنوك) بنسبة لا تقل عن ١٥% مما لديها من إجمالي الودائع بالجنيه المصري ، هذا بالاضافة إلى استمرار التزام البنوك بإيداع ١٥% من مجموع ما لديها من ارصدة الودائع بالعملات الحرة لدى البنك المركزي بسعر فائدة يعادل سعر الفائدة على الودائع في سوق لندن .

ج- تعديل نسبة السيولة

قرر البنك المركزي في عام ١٩٩٠ تعديل نسبة السيولة حيث ألزم البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال ، بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية وفيما عدا بنك التعمير والاسكان ، بالاحتفاظ بنسبة للسيولة بحد أدنى ٢٠% للجنيه المصري ، ٢٥% للعملات الأجنبية وذلك اعتبارا من أول يناير ١٩٩١ .

د- تنظيم الائتمان

وذلك من خلال السقوف الائتمانية ففي عام ١٩٩١ تم وضع حدا أقصى للائتمان الممنوح من كل بنك من البنوك وحدا أقصى للائنمان الممنوح لكل عميل من العملاء وحدا أقصى للائتمان الممنوح من الائتمان المصرفي ككل وذلك لمواجهة خطر التضخم .

وحتى يتمكن القطاع الخاص من القيام بدور أكثر فاعلية في الحياة الاقتصادية قرر البنك المركزي في عام ١٩٩٢ إلغاء السقوف الائتمانية بالنسبة للقطاع الخاص.

هـ- تحرير أسعار الفائدة على الجنيه المصري

أصبح للبنوك التجارية حرية في تحديد أسعار الفائدة على القروض والسلفيات وأيضا على الودائع كما تم تحديد سعر الاقراض والخصم للبنك المركزي بما يزيد بنقطتين مئويتين عن متوسط أسعار الفائدة على أذونات الخزانة .

ويؤدي تحرير اسعار الفائدة وارتفاعها على الودائع بالجنيه المصري وخفضها بالنسبة للودائع بالدولار ، إلى تحقيق التناسب بين سعر الفائدة وبين معدلات التضخم ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الادخار خاصة بالجنيه المصري وخفض الاستهلاك كما أن تحرير أسعار الفائدة يتيح الفرصة أمام البنوك كي تمارس نشاطها في ظل مناخ تنافسي الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع بمستوى كفاءتها في تعبئة المدخرات وتوظيفها .

و- إصدار أذون الخزانة

هي أذون قصيرة الأجل تطرح على البنوك والهيئات والشركات والأفراد وتستخدم حصيلتها في تمويل عجز الموازنة العامة ، بما يعني توفير موارد غير تضخمية لهذا الغرض ، كما أن

إصدارا الأذون في حد ذاته يمكن أن يسهم في تطوير سوق الأوراق المالية بالاضافة إإلى التمهيد لممارسة البنك المركزي لعمليات السوق المفتوحة كآداة من أدوات السياسة النقدية

وإذا كانت أذون الخزانة قد أبعدت شبح التضخم ، إلا أنها تمثل مشكلة من حيث زيادة أعباء خدمة الديون ولهذا يتطلب الأمر ضرورة أن تزيد الدولة من مواردها الحقيقية سواء بالضرائب أو غيرها لمواجهة هذه الأعباء .

٢- سياسات علاج عجز الموازنة العامة :

اتبعت الحكومة نوعين من السياسات لتنمية إيراداتها وترشيد نفقاتها وهذه السياسات تمثلت في الآتي :

أ- **تطبيق ضريبة المبيعات** والتى تم تعديلها مؤخرا الى ضريبة القيمة المضافة وهي ضريبة عامة إلا ما يتم إعفاؤها منها والواقعة المنشئة لها هي واقعة البيع الفعلي . وهذه الضريبة وإن كانت مثل الضرائب غير المباشرة والتي تمثل عبئا على المستهلك ، وهذه حقيقة بمعنى أنه كلما زاد الإنفاق زاد العبئ الضريبي وهو هدف من أهداف الضريبة ذاتها ، إلا أنها وسيلة فعالة للتمويل من موارد حقيقية ودون اللجوء إلى وسائل أخرى قد تؤدي إلى آثار سلبية لعل التضخم أبرزها .

هذا بالاضافة إلى توسع الحكومة في حصر الأنشطة الخاضعة للضريبة لمكافحة التهرب الضريبي وايضا اتباعها لسياسة التصالح مع الممولين لتحصيل المتأخرات الضريبية وتبسيط الاجراءات الجمركية وترشيد الاعفاءات بما يزيد الحصيلة .

ب- ترشيد الإنفاق العام

وذلك من خلال الحد من المعينين في الحكومة وضبط الزيادة في مرتباتهم ، بالاضافة إلى ذلك تخلصت الحكومة من دعم العديد من السلع والخدمات وخفضت من معدلات الدعم لما

تبقى منها وترشيد الانفاق على الدفاع وغيره ، كما تخلت الحكومة عن دعم الاستثمارات القطاع العام وجعلته مستقلا ، بالاضافة إلى التخلي عن دعم المؤسسات الكبرى مثل النقل والكهرباء .

٣- سياسات علاج عجز ميزان المدفوعات :

عملت الحكومة على علاج عجز ميزان المدفوعات وذلك من خلال تحرير سعر الصرف وتوحيده وتحرير التجارة الخارجية ويتمثل ذلك فيما يلي :

أ- تحرير وتوحيد سعر صرف الجنيه المصري .

تم تحرير سعر الصرف وأصبح من حق البنوك التعامل بالنقد الأجنبي وفقا لقوى السوق ، هذا بالاضافة إلى إعطاء المواطنين حق حيازة النقد الأجنبي والتصرف فيه وإيداعه بالبنوك .

ب- تحرير التجارة الخارجية :

عملت الحكومة على تحرير الواردات من القيود الكمية واستبدلتها بأدوات سعرية كالتعريفة الجمركية وأزالت الحكومة القيود المفروضة على واردات مستلزمات الانتاج وقطع الغيار لتخفيض التكلفة وزيادة فرص التصدير ، وفي مجال الصادرات ساوت الحكومة بين القطاعين العام والخاص في مجال التصدير كما قررت منح قروض ميسرة للمشروعات التصديرية عن طريق البنوك التجارية وبنك تنمية الصادرات وأيضا حصلت على إعفاءات ضريبية بالنسبة لأرباحها وبالنسبة للرسوم الجمركية على وارداتها من الالات والمعدات وغيرها .

هذا بالاضافة إلى أن الحكومة عملت على تنشيط السياحة بكافة الطرق وايضا ساعد ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه المصري وتحرير سعر الصرف على زيادة التحويلات للداخل من قبل العاملين في الخارج ، وهو ما ساعد على تحسين رصيد الحساب الجاري

اسئلة وتطبيقات (١)

اسم الطالب	
الفرقة	
التاريخ	

١- عرف كل من الإقتصاد الجزئى والإقتصاد الكلى ؟

٢- اذكر مع الشرح طرق قياس الدخل القومى ؟

٣- اذكر مع الشرح طرق توزيع الدخل القومى ؟ مع القاء الضوء على منحنى لورنز؟

٤- اشرح مع الرسم المراحل التى تمر بها دالة الإدخار؟

اسئلة وتطبيقات (٢)

اسم الطالب	
الفرقة	
التاريخ	

تمرين (١)

بفرض أن الإستهلاك التلقائى (A) = 50 مليون جنيه وأن الميل الحدى للإستهلاك (b) = 0.7 وأن حجم الدخل (y) = 600 مليون جنيه .
فما هى قيمة الإستهلاك (C) ، وكيف يمكن حساب الإدخار بمعلومية الإستهلاك

تمرين (٢)

اذا كانت دالة الإدخار القومى لإحدى الدول هى

$$S = -30 + 0.3\,Y$$

المطلوب :

١- حساب قيمة الإدخار المقدر عندما تكون مستويات الدخول السائدة هى
120 , 170 , 220,250

٢- حساب الميل المتوسط للإدخار (A . P . S) عند مستويات الدخول السابق ذكرها فى رقم (١)

٣- حساب الميل الحدى للإدخار عند مستويات الدخل السابق ذكرها فى بند (١)

٤- استنتج من خلال المعلومات السابقة قيم الإستهلاك المناظرة للإدخار

تمرين (٣)

بفرض أن ثمن شراء أصل رأسمالى ما هو ٢٥٠٠ جنيه ويدر هذا الأصل غلة سنوية قدرها

- ١٢٠٠ جنيه فى السنة الأولى
- ١٣٠٠ جنيه فى السنة الثانية
- ١٤٠٠ جنيه فى السنة الثالثة

خلال عمره الإفتراضى والذى يقدر بحوالى ٣ سنوات ، واذا كان سعر الفائدة السائد فى السوق يساوى ١٠ % سنويا ، فهل من المصلحة اتخاذ قرار الشراء لهذا الأصل أم لا ؟

تمرين (٤)

بفرض أن ثمن شراء أصل رأسمالى ١٢٠ مليون جنيه وعمره الإنتاجى ٥ سنوات وتقدر التكلفة النقدية الداخلة والخارجة لهذا الأصل خلال تلك السنوات كما يلى :

سنوات عمر المشروع	١	٢	٣	٤	٥
تدفقات نقدية داخلة	٢٢ مليون	٣٠ مليون	٣٥ مليون	٣٢ مليون	٣٧ مليون
تدفقات نقدية خارجة	٢ مليون	٢ مليون	٤ مليون	٥ مليون	٧ مليون

واذا كان معدل الفائدة السائد فى السوق هو ١٠ % سنويا فهل من الأفضل شراء الأصل أم لا؟

<u>تمرين رقم (٥)</u>

اذا كانت دالة الإدخار هى (S= - 60 + 0.225 Y)

وأن T (الضرائب) = 0.25 Y ، الواردات (X) = 0.15 Y ، الإستثمار (I) = 45 مليون جنيه ، الإنفاق الحكومى (G) = 175مليون ، الصادرات (M) = 52,5 مليون جنيه

المطلوب :

- تحديد مستوى الدخل التوازنى

الفهرس

م	الموضوع	الصفحة
الفصل الأول	طبيعة علم الإقتصاد	٢
الفصل الثانى	المشكلة الإقتصادية	١١
الفصل الثالث	ماهية علم الإقتصاد	٢١
الفصل الرابع	الدخل القومى وطرق قياسة وتوزيعه	٣٥
الفصل الخامس	مكونات الدخل القومى (الإستهلاك والإدخار)	٧٤
الفصل السادس	الإستثمار وتحديد المستوى التوازنى للدخل	١١١
الفصل السابع	التحليل الكلى فى الفكر الكلاسيكى والفكر الكينزى	١٧٤
الفصل الثامن	مشكلة البطالة فى مصر	١٩٧
الفصل التاسع	ظاهرة التضخم	٢٠٧
	اسئلة وتطبيقات	٢٤٠